الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: **العلوم الاقتصادية**

عنوان المذكرة:

تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970_2018)

مذكرة مكملة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

من إعداد الطالبة:

- بوالريش كنزة

تحت إشراف:

د.بوالكور نورالدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
بوالشعور شريفة	أستاذ مساعد أ	جامعة 20 أوت 1995- سكيكدة.	رئيسا
بوالكور نورالدين	أستاذ محاضر أ	جامعة 20 أوت 1995- سكيكدة.	مقررا
ركي أحسن	أستاذ محاضر ب	جامعة 20 أوت 1995- سكيكدة.	مناقشا

السنة الجامعية 2019-2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر و عرفان

أحمد الله ربي العالمين حمدا مباركا فيه كما يحب ربنا ويرضى كما ينبغي لكرم وجهه وعز جلاله حمدا لا ينقطع ولا يفنى ، فالشكر له جل وعلا على أن وفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع وعلى كل نعمه التي لا تعد ولا تحصى .

أتقدم من خلال هذا العمل بالشكر والتقدير إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل قريبا كان أو بعيد

و لا يفوتني أن أشكر أستاذي المشرف الدكتور بوالكور نور الدين أكرمه الله و سدد خطاه و أدامه الله خير مرشد وناصح.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى ألمع وأحن وأرق نجمة تلمع في حلكة الليل وأروع فراشة تحدق لها العيون إلى المرأة التي أوصى حبيبنا محمد ﷺ "أمك تم أمك تم أمك" إلى امي الغالية " نورة "

و إلى الملك الذي صارع وحارب من أجل مستقبل يصنعه لي إلى أبي حفظه الله و أطال عمره.

إلى دفء البيت وينبوع السعادة إخوتي و أخواتي "وسام" "عيسى" "صباح" "منال" "والتوأم رحمة و أيوب" "خديجة " نور عيني.

إلى من ساندني ماديا ومعنويا إلى زوجي الغالي "علي" أدام الله عليه الصحة والعافية.

إلى قرة عيني "أدم " و أبوه "عمار" إلى كل من عائلة" بوالريش " و "رماش" صغيرا كان أو كبير.

إلى زميلتي وصديقة عمري "كريمة" .....إلى جميع زملائي ماستر 2 نقدي وبنكي دفعة 2020.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة من (1970 -2018) ، و ذلك بالإعتماد على منهج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة غير خطي

الحديث الذي طور سنة 2014 ، حيث يسمح هذا النوع من النماذج بدراسة علاقات التكامل غير الخطية و المتماثلة بين المتغيرات .NARDL

و قد توصلت الدراسة إلى أن مجال كفاءة الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018) يتراوح مابين (19.3% – 27%) ، في ظل سياسة الميزانية المتوازنة ، كما توصلت دراستنا إلى أن نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة و التي تساهم في زيادة النمو الإقتصادي إلى حده الأقصى ،ويكون عندها الناتج الحدي للحصيلة الضريبية مساوي للصفر هي 27%.

الكلمات المفتاحية : الضريبة ، التكامل المشترك بالستعمال نموذج NARDL ، النمو الإقتصادي ، الناتج المحلي الإجمالي ، الضرائب المباشرة ، الضرائب الغير مباشرة.

Abstract :

The aim of this study is to determine the optimal size of the tax proceeds in Algeria during the period of 1970 – 2018, by relying on the modern nonlinear self-regression method of distributed time gaps which was developed in the year 2014, as this type of model allows the study of the non-linear integration relationships NARDL and similar between the variables.The study found that the field of tax revenue efficiency as a percentage of GDP in Algeria during the period (19.3% -27%) in light of the balanced budget policy.our study also found that the point of the optimal size of the tax proceeds as a percentage of the GDP in Algeria during the study period which contributes in increasing economic growth to its maximum and then the marginal product of tax revenue is equal to zero it is 27%.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
الملخص	
الفهرس	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الفصل الأول:الأدبيات النظرية والتطبيقية للدراسة	4-28
تمهيد	5
المبحث الأول:الإطار النظري ولمفاهيمي للضرائب	6
المطلب الأول : دراسة نظرية للضرائب	7
المطلب الثاني : أنواع الضرائب	10
المطلب الثالث : أثار الاقتصادية للضرائب	16
المبحث الثاني:الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الفكر الاقتصادي	18
المطلب الأول: تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي	18
المطلب الثاني:حجم الضريبة المثلى في نموذج "scully"	20
المطلب الثالث:طرح نموذج "Barro"	22
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	23
المطلب الأول:الدراسات السابقة المحلية	23
المطلب الثاني:الدراسات السابقة العربية	25
المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية	26
خاتمة الفصل	28
الفصل الثاني:الدراسة القياسية لتحديد الحجم الأمثل لحصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2018)	29-54
تمهيد	30
المبحث الأول:هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة(1970_2018)	31
لمطلب الأول : مراحل تطور هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1970- 2018)	31
المطلب الثاني : الجباية البترولية و الجباية العادية	35

المبحث الثاني : تحديد الإحصائي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	39
المطلب الأول : تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970 -2018)	40
المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزاير خلال الفترة (1970-2018	43
المطلب الثالث: تحليل تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	44
المبحث الثالث:التحديد القياسي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970 _ 2018)	46
المطلب الأول:صياغة ووصف نموذج الدراسة	46
المطلب الثاني:تحديد وتعريف متغيرات الدراسة	47
المطلب الثالث:النتائج المستخلصة من الدراسة	47
خاتمة الفصل	55
الخاتمة العامة	57
قائمة الراجع	61
الملاحق	66

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	أثر معدل الضريبة على النمو الإقتصادي	21
02	منحنى تطور الإيرادات الضريبية العادية و البترولية في الجزائر	34
03	منحنى تطور الجباية العادية و الجباية البيترولية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	40
04	منحنى تطور حصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	42
05	منحنى تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	43
06	منحنى تطور حجم النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)	45
07	نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM	54
08	نتائج إختبار الإستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUMSQ	54

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	السلم الضريبي لحساب الضريبة على الدخل الإجمالي	11
02	مجال تطبيق الرسم على المواد البترولية بالجزائر	14
03	معدلات حقوق الطابع	15
04	تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة والحقوق الجمروكية في الجباية العادية للفترة (1985-1991)	33
05	نسبة مساهمة الضرائب في الحصيلة الضريبية خلال فترة 1994-2003	35
06	توزيع الجباية البترولية بين موازنة الدولة و صندوق ضبط الموارد	37
07	تطور مكونات الجباية العادية للفترة 2000 - 2007	38
08	نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة	48
09	نتائج إختبار التكامل المشترك بالستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة	49
10	نتائج تقدير علاقة المدى الطويل للمعادلة (05) في إطار نموذج NARDL	50

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
01	تطور حصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة1970 -2018	66
02	تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970-2018	68
03	تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من 1970-2018	70
04	تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018	72
05	بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1970-2018)	74
06	Pillips – perron unit root Test on D(LOG- ST)	76
07	Pillips –perron unit root Test on D(LOG-ST)	77
08	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	80
09	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	83
10	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	84
11	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	86
12	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	89
13	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	90
14	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	92
15	Pillips- perron unit root Test on D(LOG-ST)	93
16	Pillips – perron unit root Test on D(LOG- ST)	94
17	العرض التقديمي للمذكرة	95

مقدمة

لقد شملت حقبة التسعينات تحولات إقتصادية كبيرة نتيجة لظهور العولمة ، مما أدى إلى زيادة حركة التجارة العالمية و التوجه نحو إقتصاد السوق من أجل دفع وثيرة التنمية الإقتصادية ، مما أجبر دول العالم إلى التكيف مع هذه التغيرات حيت جعلها تبحت عن بديل لتغطية نفقاتها، و إنعاش الإقتصاد من بينها الجزائر. تعتبر الضرائب من أهم المصادر للحصول على الموارد المالية ، من أجل تغطية النفقات المترتبة عنها ، مما دفع إلى تطويرها وتنويع مشاريعها، فلقد أدخلت عليها تعديلات إقتصادية و سياسية سنة 1992 والتي شملت مختلف الضرائب والرسوم ، والتي شملت الضريبة على الدخل الإجمالي ، والضريبة على أرباح الشركات ، والرسم على القيمة المضافة ، كما شمل الإصلاح الضريبي معالجة الإختلالات في هيكل الضريبة من خلال عصرنة الإدارة الضريبية ، و إنشاء هياكل جديدة من أجل تفعيل دورها في تحصيل الضريبة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي والزيادة في مردودية الضرائب .

إشكالية الدراسة : يستطيع الاقتصاد الجزائري تحسين من معدلات نموه الاقتصادي بوضع معدل ضريبي كفؤ يتناسب مع الحالة الاقتصادية السائدة في البلد، بتحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية، ولمعرفة إذا كانت المصلحة العامة تقتضي زيادة أو نقصان في المعدل الضريبي وجب علينا دراسة معايير وحجم الضريبة الأمثل.

ما هو مجال كفاءة الحصيلة الضريبية والذي يضمن وصول نسبة معدل الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نقطة الحجم الأمثل الذي يكون عنده النمو الاقتصادي عند أقصى حد له في الجزائر خلال الفترة(1970 _ 2018) ؟

وتندرج تحت الإشكالية أسئلة فرعية:

- ما هو الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية والتي تصل من خلالها النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى؟
- ما هي نسبة الحصيلة الضريبية الى الناتج المجلي الاجمالي في الجزائر؟
- هل الحصيلة الضريبيةِ كفئة خلال فترة الدراسة ؟

فرضيات الدراسة:

من خلال الإشكالية والتساؤلات الفرعية لهذا الموضوع يمكن طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: نسبة الحصيلة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تجاوزت الحجم الأمثل لها.

الفرضية الثانية: لم تصل بعد نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى الحجم الأمثل لها.

أهداف الدراسة:

نهدف من وراء هده الدراسة إلى مايلي:

1 _ إبراز الإطار النظري للضريبة.

2 _ اختبار الفرضيات الموضوعة في هذه الدراسة.

3 _ تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية، والتي يكون من خلالها هذا الأخير تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.

4 – معرفة إذا كان الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر وصلت إلى حجمها الأمثل.

5 – صياغة نموذج يقيس لنا نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر بالاستخدام أساليب قياسية.

أهمية الدراسة: يستمد البحث أهميته من كون الضريبة تحتل أهمية كبيرة في الاقتصاد فبالإمكان استعمالها كسياسة لتحقيق أهداف التنمية من خلال تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر وتحديد مجال كفاءتها، و التي تؤثر في النشاط الاقتصادي سواء تأثير ايجابي أو سلبي. وهذا راجع إلى القوانين التي تسنها الدولة.

منهجية الدراسة:

إن هذا الموضوع الذي اخترناه للدراسة ، تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية الجزائرية لسنة (1970 _ 2018) وضعنا أمام ثلاث مناهج:

المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف وتحليل المفاهيم والنظريات والإحصائيات المتعلقة بالحصيلة الضريبية، وكذلك المنهج التجريبي المتمثل في استعمال أدوات القياس وذلك لقياس تأثير الحصيلة الضريبية على النمو الاقتصادي، والناتج المحلي الإجمالي .إضافة إلى المنهج التاريخي لتقيد الدراسة بفترة زمنية بالرجوع الى أفكار المحللين الاقتصاديين حول الضريبة.

حدود الدراسة:

أ_ الإطار المكاني: لقد اقتصر الإطار المكاني للدراسة في الجزائر، و الذي عرف توجها نحو سياسة مالية توسعية، ذلك بتحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية الجزائرية.

ب _ الإطار الزمني: اخترنا الفترة الممتدة من(1970 _2018) كونها مناسبة لاستخدام الطرق الإحصائية و القياسية الخاصة بمتغيرات الدراسة .

ج _ الإطار الموضوعي : دراسة جزئية حول الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال 48 سنة الماضية.

هيكل الدراسة :

بناءا عن الإشكالية السابقة و الأسئلة الفرعية المطروحة ، و من أجل إحاطتهم بالإجابة ، قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين حيث الفصل الأول تناولنا فيه الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة وقسم الى ثلاث مباحث هي :

المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للضرائب .

المبحث الثاني : الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة و القيمة المظافة .

أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان الدراسة القياسية لتحديد الحجم الأمثل لحصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة (1970 _ 2018).

وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:

المبحث الأول: هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1970 _ 2018).

المبحث الثاني: التحديد الإحصائي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970 _ 2018).

المبحث الثالث : الدراسة القياسية لتحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2018

الفصل الأول

لدراسة الأدبيات النظرية والتطبيقية

تمهيد :

تعد الضرائب من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الدولة في تمويل خزينتها العمومية ، وتغطية نفقاتها ، لذا فهي تحتل أهمية ودور كبير في تنمية الاقتصاد الوطني .

حيث احتلت الضرائب بشكل عام مركزا متميزا ، باعتبارها إحد ى الأدوات المالية الهامة ، فالضريبة كانت ولا تزال الوسيلة الرئيسية التي تحقق أهداف الدولة سواء الاقتصادية أو الاجتماعية و السياسية ، و تكمن أهميتها في أثارها على النشاط الاقتصادي ككل ، وذلك من خلال تأثيراتها المختلفة على الاستهلاك والادخار والمستوى العام للأسعار وغيرها من المتغيرات. فالضريبة تخضع لأليات تسيرها وقواعد تحكمها لما لها من اثار إقتصادية متعلقة بفرضها وذلك من أجل تنظيمها وفهمها .

والجزائر كغيرها من الدول النامية عرفت أزمة حادة مع أواخر الثمانينات نظرا لتراجع أسعار النفط ، وسعيا وراء تخفيف الإعتماد على الجباية البترولية كمصدر أول لإيراداتها كان عليها رد الإعتبار لدور الضريبة العادية عن طريق إعادة النظر في سياستها الإقتصادية وخاصة المالية منها والمتمثلة أساسا في السياسة الضريبية ، فكان من بين الإصلاحات التي ركزت عليها الجزائر تكمن في إعادة تصميم نظام ضريبي يعبر عن فلسفة جديدة كجزء من الإنشغال المالي للدولة، والذي بدوره يمثل جزء من إنشغالها بدورها الإقتصادي والإجتماعي وحتى السياسي.

فقد خصصنا هذا الفصل لمعالجة الجوانب المرتبطة بالضريبة كونها أهم موارد الدولة لمواجهة نفقاتها المتزايدة مما يتطلب على الدولة أن تكون حصيلتها الضريبية عالية .

من خلال هذا الفصل سنحاول الإلمام بأهم الجوانب المتعقلة بالضريبة وحجمها الأمثل من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإطار النظري و ولمفاهيمي للضرائب.

المبحث الثاني: الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الفكر الاقتصادي.

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية (الدراسات السابقة والقيمة المضافة).

المبحث الأول : الإطار النظري ولمفاهيمي للضرائب

تطور مفهوم الضريبة مع تطور الفكر الاقتصادي ، فقد أصبحت الضرائب تعد من أهم إيرادات الموازنة العامة للدولة في الحياة الاقتصادية، و الاجتماعية والسياسية، فجميع الدول تعتبرها أداة مهمة من أدواتها المالية، فهي تعكس مدى تطور الدولة. وكذلك نظرا لأهمية الدور الذي تلعبه الضريبة في تحقيق أغراض السياسة المالية ، و إن أهم ماميز عصرنا الحالي هو تلك الأهمية التي تحظى بها الضرائب و ذلك لما لها من أثار تمس كافة النواحي الإقتصادية و الإجتماعية و السياسية و قد إزدادت هذه الإثار و تطورت بتطور دور الدولة و إزدياد تدخلها في النشاط الإقتصادي ، إذ إنتقل دورها من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، و إزدادت أهميتها أيضا بسبب التزايد المستمر في النفقات العامة لأنها تعتبر من بين المصادر الرئيسية للإيرادات ، و من بين الأسباب المؤدية للإهتمام بالضرائب هو تحصيل أكبر قدر ممكن من الإيرادات بغية ضمان وفاء الدولة بالتزاماتها إتجاه مواطنيها ، غير أن فرض الضرائب يستلزم مراعات تحقيق الموائمة بين الوفرة في الحصيلة المالية من جراء فرضها و تحقيق العدالة وذلك بتخفيف الأعباء الضريبية على المكلفين بها. ولهذا لابد من التعريف بماهية الضريبة و أنواعها حيث إختلفت حسب التصنيفات و التقسيمات التي هدفت إليها ولذا قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب وعليه يتم دراسة الضريبة من خلال التطرق للمطالب التالية:

المطلب الأول : دراسة نظرية للضرائب

المطلب الثاني : أنواع الضرائب

المطلب الثالث : آثار الضرائب

المطلب الأول : دراسة نظرية للضرائب

تلعب الضرائب دورا مهما في اقتصاد الدول ، إذ تعد الضريبة من أهم المصادر الداعمة لتمويل الخزينة العمومية و تغطية النفقات العامة للدولة، لذلك نجدها من أهم الموضوعات التي اهتم بها ومند زمن بعيد حرصا منهم على تحقيق النفع العام والمساواة والعدالة الاجتماعية بين أفراد الشعب الواحد أو مختلف شعوب العالم فالضريبة هي مصدر توليد الدخل (الضرائب على الدخل: دخل الأرباح – دخل الرواتب و الأجور) ، فلقد إختلفت وجهة النظر للضريبة في الفترات الماضية عن الفترة الحالية . فالضريبة كانت موجودة مند عصور قديمة لكن تطور مفهومها مع تطور النشاط الإقتصادي و حاجة الشعوب الماسة للتطور ،و عليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى مختلف الجوانب النظرية ذات الصلة بالضريبة من خلال التعريف بالضريبة و خصائصها ، والمبادىء الذي فرضت من أجلها ، وأيضا التطرق للأهداف الضريبة والتى من خلال هذه الأخيرة تحقق الموائمة و المساواة بين أفراد الشعب .

الفرع الأول: تعريف الضريبة و خصائصها

لقد تعددت مفاهيم الضريبة من مفهوم لأخر لكن لم تخرج عن المعنى العام و الحقيقي لها، لذا ارتأينا إلى التطرق إلى أهم بعض المفاهيم المتعلقة بالضريبة و التي من خلالها تتبين بعض خصائصها و التي تشمل مايلي :

أولا : تعريف الضريبة: يمكن تعريف الضريبة على أنها: "حصيلة مالية من المكلفين صفتهم الإسهامية و التي تقبض عن طريق السلطة بتحويل ذمة مالية نهائيا بدون مقابل محدد ، من أجل تحقيق أهداف ثابة عن طريق السلطة العامة ".[1]

كما تعرف أيضا:"إقتطاع مالي ، يتحمله أشخاص طبيعيون أو معنويون حسب قدراتهم التساهمية ، دون مقابل ، بغية تغطية النفقات العامة ، و تحقيقها للأهداف الإقتصادية و الإجتماعية .[2]

ثانيا: خصائص الضريبة

من خلال التعريف السابق يمكن تحديد خصائص الضريبة وهي كالتالي:

1 – الضريبة فريضة نقدية: هي اقتطاع نقدي يستهدف ثروة أو دخل الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين ففي النظم الاقتصادية كانت الضريبة تفرض و تحصل في صورة عينية.

لكن مع التطور أصبحت النقود هي وسيلة وأداة التعامل الأساسية الأكثر انتشارا، مما أدى بصورة حتمية أن تدفع الضرائب بشكل نقدي .[3]

[1] - حمزة العرابي و أخرون ، **أثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 – 2013)** ، مجلة علمية محكمة ، العدد 20 ،2016 ،ص 416.

[2] - بكريتي بومدين ، **الجباية العادية كمصدر هام للإيرادات العامة في الجزائر – دراسة إقتصادية وقياسية** ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة مستغانم ، ص305.

[3] - محمد عباس محرزي ،**اقتصاديات الجباية والضرائب** ، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2004 ، ص13 .

2 – الضريبة فريضة إلزامية: ليس للفرد الخيار في دفع الضريبة بل هو مجبر على دفعها إلى الدولة، بغض النظر عن رغبته في الدفع، فإذا امتنع أو تهرب من دفع الضريبة فانه يقع تحت طائلة العقاب، وحصلت الدولة على حقها بالحجز على أموال المكلف واستخدام طرق التنفيذ الجبرية.[1]

3 – الضريبة تحقق النفع العام: ذلك أن الدولة لا تلتزم بتقديم خدمة معينة أو نفع خاص إلى المكلف بدفع الضريبة، بل أنها تحصل على حصيلة الضرائب بالإضافة إلى غيرها من الإيرادات العامة من أجل القيام باستخدامها في مصاريف الإنفاق العام،الذي يترتب عليه تحقيق منافع عامة للمجتمع.بالإضافة إلى هذا أصبحت الضريبة تستخدم في الآونة الراهنة ، حين تزداد درجات التدخل الاقتصادي والاجتماعي للدولة في تحقيق أغراض اقتصادية واجتماعية مختلفة كتشجيع الادخار، والحد من الاستهلاك لتعبئة الفائض في أغراض التنمية الاقتصادية وتقلل المتفاوتات في الدخول بين فئات المجتمع المختلفة.[2]

4 – تدفع الضريبة بصورة نهائية: يقصد بها **أن** الفرد الذي يلتزم بدفع الضريبة، إنما يدفعها بصفة نهائية فلا تلتزم الدولة برد قيمتها إليه بعد ذلك ، وفي هذا تختلف الضريبةعن القرض العام الذي تلتزم الدولة برده إلى المكتتبين في سنداته،وبدفع المبالغ المكتتب بهافي أغلب الأحيان.[3]

5 – تدفع الضريبة بدون مقابل: أي أن دافع الضريبة لا يعرف مقدارها ولا طبيعة المنفعة التي ستعود عليه من خلال النفع العام الذي تحققه الضريبة وبهذا فلا مقابل خاص يعود على دافع الضريبة.[4]

الفرع الثاني : مبادئ والأهداف العامة للضريبة

هناك عدة مبادئ و قواعد التى يتعين على المشرع إتباعها و مراعاتها و هي القواعد التي تحقق مصلحة المكلف و مصلحة الخزينة العمومية كا أن الضرائب يتم فرضها بغرض تحقيق مجموعة أهداف.

أولا : مبادئ الضريبة

نقصد بالمبادئ العامة التي تحكم الضريبة مجموعة القواعد و الأسس التي يتعين على المشرع إتباعها و مراعاتها عند وضع نظام ضريبي وهي تتلخص أساسا في:

1 – مبدأ العدالة والمساواة: يتركز مفهوم هذه القاعدة على التزام الدولة عند فرض الضرائب على المكلفين بها مراعاة تحقيق مبدأ العدالة و المساواة في توزيع الأعباء العامة بينهم.

2 – مبدأ اليقين: وتعني هده القاعدة أن تحدد الضريبة بقانون يوضح قيمتها وأسس حسابها، والحدث المنشئ لها و المصاريف الواجب خصمها ، ومعيار الدفع وكل ما يتصل بالضريبة من أحكام، وكي يتحقق مبدأ اليقين يجب أن تكون الضريبة معبئة وصريحة، وغير مفروضة بصورة كيفية.[5]

---

[1] - أحمد يونس البطريق و أخرون ، **المالية العامة - الضرائب و النفقات العامة** ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ص 21.

[2] - عادل أحمد الحشيش، **أساسيات المالية العامة " مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"**، دار النهضة العربية، الاسكندرية ، 1992، ص153.

[3] - تابثي خديجة ، **دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ، 2010_ 2011 ، ص 10 .

[4] - حميد بوزيدة ، **جباية المؤسسات** ، ط04 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص08 .

[5] - سايح جبور علي و عزوز علي ، **مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر** ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 19، 2018،ص 253.

3 – قاعدة الإقتصاد في النفقات : و يقصد بهذه القاعدة أن يتم تحصيل الضريبة بأيسر الطرق التي لا تكلف الإدارة الضريبية مبالغ كبيرة ، خاصة في ظل الروتين والإجراءات المعقدة، مما يكلف الدولة نفقات قد تتجاوز حصيلة الضريبة ذاتها، و مراعاة هذه القاعدة يضمن للضريبة فعاليتها كمورد هام تعتمد عليه الدولة دون ضياع جزء كبير منه في سبيل الحصول عليه.[1]

4 – قاعدة الملائمة: وتتلخص في مناسبة أحكام الضريبة وأسلوب جبايتها مع أحوال المكلف بالضريبة، حيت يتم دفع مبلغ الضريبة بعد حصول المكلف على الدخل والذي يعتبر وعائها.[2]

و يقصد بقاعدة الملائمة أيضا أن تجيء الضريبة في وقت ملائم للممول ، فلا تطلب في وقت يصعب دفعها فيه و مبدأ الملائمة يمتد مضمونه إلى مراعاة الظروف المادية والنفسية لدافعي الضرائب.[3]

ثانيا: أهداف الضريبة

لقد أدى توسع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلى توسع وظيفة الضريبة ، فلم يصبح الهدف من فرض الضريبة توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة فقط ، بلّ أصبحت تؤدي أيضا أهداف أخرى في المجال الاقتصادي والاجتماعي ، فهي تهدف إلى زيادة و تنمية الصادرات ، إذ تؤدي عملية التصدير إلى توسيع الأسواق وبالتالي زيادة النمو الإقتصاديو العمالة و تثمثل هده الأهداف في ما يلي:

1 – الهدف المالي للضريبة: هو الهدف الأصلي والثابت للضريبة إذ رغم وجود عدة إمكانيات لتمويل الإنفاق العام ، فان اللجوء إلى الضريبة إجراء غير تضخمي ، خاصة إذا تم الاعتماد على أنماط معينة من الضرائب ، كالضريبة على الدخل لتقليص حجم المذاخيل المتاحة للأنفاق الخاص ، أو الضريبة على الاستهلاك التي تعمل على كبح الطلب (الطلب مصدر من مصادر التضخم).[4]

2 – **الهدف الاقتصادي للضريبة :** تعتبر الضريبة أداة لتدخل الدولة في المجال الاقتصادي للتأثير على الواقع الاقتصادي ، قصد تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ومعالجة بعض المشاكل الاقتصادية ، منها الأهداف المرتبطة بالأزمات الاقتصادية أو الاستثمار .[5]

فالضرائب تحقق الاستقرار الاقتصادي عن طريق تخفيض الضرائب أتناء الانكماش ، وامتصاص القوة الشرائية في حالة التضخم كما أن الإعفاء من الضريبة يساهم في تشجيع بعض المشروعات.

3 – **الأهداف الاجتماعية للضريبة :** يمكن استخدام الضريبة لتحقيق أهداف اجتماعية مثل تخفيف العبء الضريبي على ذوي الأعباء العائلية الكبيرة ، أو فرض ضرائب مرتفعة على بعض السلع التي تنتج عنها أضرار اجتماعية كالمشروبات الكحولية.[6]

---

[1] - سوزي عدلي ناشد **"المالية العامة - النفقات العامة ، الايرادات العامة ، الميزانية العامة "** ، منشورات الحلبي ، الاسكندرية ، 2006 ، ص 156.

[2] - خالد الخطيب ، **المالية العامة** ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997، ص 144.

[3] - عدلي البابلي ، **المالية العامة و النظم الضريبية** ، دار الكتاب الحديث ،2009 ، ص 105.

[4] - محمد دويدار ، **مبادئ الاقتصاد السياسي والمالي** ، الدار الجامعية،الاسكندرية ، ،2000 ، ص182.

[5] - ناصر مراد ، **فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2011 ، بن عكنون ، الجزائر، ص40.

[6] - عفيف عبد الحميد ، **فعالية السياسة الضريبة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر (2001 - 20012)** ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف1 ، الجزائر ، 2013،201 ، ص9.

المطلب الثاني : أنواع الضرائب

لقد تعددت أنواع الضرائب و تقسيماتها فلكل منها خصوصية تميزها عن غيرها و غالبا ماتطبق الدولة أنواع مختلفة من الضرائب حيث تختلف الضرائب حسب الهدف الذي فرضت من أجله أو الأساس الذي فرضت بناءا عليه (الدخل ، الإنفاق...الخ) أو الضرائب المباشرة أو غير المباشرة ، ويمكن استخدام أساس لفرض الضريبة وتصنيفها إلى ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة. فإختلفت تصنيفات و تقسيمات الضرائب و عليه سوف نتطرق في هذا المطلب إلى أهم الضرائب المباشرة من (الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أراح الشركات ، الرسم على النشاط المهني و غيرها من الضرائب و الرسوم) و الضرائب الغير مباشرة من (الرسم على القيمة المظافة ، و رسم الضمان وحقوق التسجيل والطابع إضافة إلى الرسم الداخلي على الإستهلاك و الرسم على المواد البترولية و غيرها) و ذلك حسب التقسيمات التالية إلى :

الفرع الأول: الضرائب المباشرة

تنقسم الضرائب حسب هذا المعيار الى ضريبة على الدخل الإجمالي وضريبة على أرباح الشركات وضرائب على النشاط المهني إضافة إلى ضرائب ورسوم على الملكية، وكل نوع من هده الضرائب تميزه سمات عن غيره في المذاخيل والأشخاص التي تفرض عليها وطريقة حسابها، ونميزها كالتالي:

أولا : الضريبة على الدخل الإجمالي

تأسست الضريبة على الدخل الإجمالي بموجب قانون المالية لسنة 1991 ، و نصت المادة الأولى من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة على مايلي :

" تؤسس ضريبة سنوية وحيدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتسمى الضريبة على الدخل الإجمالي وتفرض هذه الضريبة على الدخل الصافي الإجمالي للمكلف بالضريبة.[1]

1 – المداخيل الخاضعة للضريبة على الدخل الإجمالي :

يتكون الدخل الصافي الإجمالي من المداخيل الصافية الآتية:

_ أرباح مهنية وعائدات المستثمرات الفلاحة

_ الإيرادات المحققة من إيجار الملكيات المبنية و غير المبنية.

– عائدات رؤوس الأموال المنقولة .

_ المرتبات و الأجور و المعاشات و الريع العمرية.[2]

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد57، قانون رقم 90-36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 ، المتضمن قانون المالية لسنة 31،1991 ديسمبر1991،ص42.

[2] - بن عمارة منصور ، **الضرائب على الدخل الاجمالي حسب تعديلات قانون المالية** ، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع ، الجزائر ، 2010، ص 56.

2 – حساب الضريبة على الدخل الإجمالي:

عندما يتم تحديد الدخل الصافي الإجمالي ، تحسب ضريبة الدخل الإجمالي حسب جدول تصاعدي تحدد فيه شرائح الدخل و النسب الضريبية الخاضعة لها، وهده النسب و أقساط الدخل عرفت تعديلات وفق قوانين المالية السنوية، وكان أخر تعديل سنة 2008 حسب قانون المالية لتلك السنة.[1]

حيث تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي تبعا للجدول التصاعدي التالي:

الجدول01 : السلم الضريبي لحساب الضريبة على الدخل الاجمالي

القسط الخاضع للضريبة(دج)	نسبة الضريبة
لا يتجاوز 120.000	%0
من120.001 إلى 360.000	%20
من 360.000 الى1440.000	%30
أكتر من 1440.000	%35

المصدر: المديرية العامة للضرئب ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة رقم104، 2018،ص 26.

ثانيا : الضريبة على أرباح الشركات

جاءت الضريبة على أرباح الشركات لتعوض و تراجع نقائص الضريبة على الإرباح الصناعية والتجارية، فهي تطبق دون استثناء على الأشخاص المعنويين ، على عكس الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية التي تفرض على الأشخاص الطبيعيين في شكل معدل تصاعدي ، كما أنها تطبق دون التمييز بين الشركات الأجنبية و الجزائرية.

وتعرف الضريبة على أرباح الشركات على أنها ضريبة سنوية تفرض على مجمل الأرباح و المداخيل المحققة من طرف الأشخاص المعنويين.[2]

2 – معدلات الضريبة على أرباح الشركات:

يحدد معدل الضريبة على أرباح الشركات حسب النسب التالية :

19 %: بالنسبة لأنشطة إنتاج السلع.

23 %: بالنسبة لأنشطة الإشغال العمومية والري؛ وكذا الأنشطة السياحية والحمامات و وكالات الأسفار.

[1] - عبد المجيد قدي ، **النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة** ، ملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، يومي 20 - 21 ماي 2002 ، ص 56 .

[2] - زغيب مليكة و رميتة عبد الغني ، **مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني** ، مجلة دراسات جبائية ، العدد03 ، 2013 ، ص 457.

26 %: بالنسبة للأنشطة الأخرى

10%: بالنسبة لعوائد الديون والودائع والكافلات.

40 %: بالنسبة للمداخيل الناتجة عن سندات الصناديق غير الاسمية.

20 %: بالنسبة للمبالغ المحصلة من المؤسسات في إطار عقد تسيير يخضع إلى الاقتطاع من المصدر.

24 %: بالنسبة للمبالغ التي تقبضها المؤسسات الأجنبية التي ليست لها منشآت مهنية دائمة في الجزائر في إطار صفقات تأدية الخدمات. .[1]

ثالثا: الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة

الرسم على النشاط المهني والضريبة الجزافية الوحيدة هما ضريبتان تدفعان عل المكلف أثناء مزاولته لنشاطه، وتعود حصيلتها للجماعات المحلية.

1 – **الرسم على النشاط المهني** : و هو ضريبة سنوية تفرض على رقم الأعمال المحقق في الجزائر من قبل الأشخاص الطبيعيين و المعنويين، الممارسين لنشاط تخضع أرباحه للضريبة على الدخل الإجمالي من صنف الإعمال المحققة من نشاط النقل عبر الأنابيب ويتم توجيه حصيلة الضريبة إلى الجماعات المحلية.[2]

2 – **الضريبة الجزافية الوحيدة** : و هي عبارة عن ضريبة مباشرة، تفرض على التجار بالتجزئة(صغار المكلفين) الخاضعين سابقا للنظام الجزافي ، ويغذي جزء من هذه الضريبة الجماعات المحلية ، يخضع لها الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين.الشركات و التعاونيات التي تمارس نشاط صناعي.[3]

رابعا : ضرائب و رسوم على الملكية

1 – الضريبة على الأملاك : تأسست هذه الضريبة بموجب قانون المالية لسنة 1993.

وهي ضريبة مباشرة تصريحيه تصاعدية بالشرائح لفائدة ميزانية الدولة والجماعات المحلية، يخضع لهده الضريبة الأشخاص الطبيعيون، الذي ليس لهم مقر جبائي بالجزائر ، بالنسبة لأملاكهم الموجودة بالجزائر.[4]

2 – **الرسم العقاري** :

أسس هذا الرسم بموجب الأمر رقم 67 _ 83 المؤرخ في 02 جوان 1967 و المتضمن القانون المعدل والمكمل لقانون المالية 1967، و المتضمن القانون المعدل و المكمل لقانون المالية والذي عدل بموجب القانون 91 _ 25 المؤرخ في 18 ديسمبر 1991 المتضمن قانون المالية لسنة 1992، تعويضا لمجوعة

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ، العدد40 ، قانون رقم15-1 المؤرخ في 23 يوليو2015 ، المتضمن قانون المالية التكميلي ، يوليو2015 ، ص6.

[2] - عبد المجيد قدي، **السياسة الضريبية في الجزائر - محاولة للتقييم** ، ملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يوم 13ماي 2013،ص 129.

[3] - عزوز علي ، **أليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي - واقع وتحديات** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،2013 _2014 ، ص151.

[4] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، **الجريدة الرسمية** ،العدد04 ، المرسوم التشريعي رقم93-1 المؤرخ في 19يناير1993 ، المتضمن قانون المالية ، 20يناير1993،ص15.

من الرسوم تخص العقار ، و يعتبر الرسم العقاري ضريبة سنوية تصريحيه تخص العقارات المبنية وغير المبنية الموجودة على التراب الوطني.[1]

الفرع الثاني : الضرائب غير المباشرة

الضرائب الغير مباشرة تعد اقتطاعات تفرض على الاستهلاك ، يتم تسديدها بطريقة غير مباشرة من طرف الشخص المستهلك ، حيت سنتطرق إلى تصنيفات هذه الضرائب و أهم ما يميز كل ضريبة عن الأخرى.

أولا : الرسم على القيمة المضافة:

القيمة المضافة عبارة عن ضريبة تفرض على الإنتاج في كافة مراحله و تتمثل القيمة المضافة الزيادة على قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، وهي ضريبة تفرض على قيمة مساهمة المشروع في العملية الإنتاجية.[2]

يتميز الرسم على القيمة المضافة بالخصائص التالية:

- ضريبة عامة تخضع لها كافة السلع و الخدمات المحلية و المستوردة .
- ضريبة حقيقية نظر لأنها تمس استعمال الدخل ، أي عملية الأنفاق و الإستهلاك النهائي للسلع و الخدمات. ضريبة مباشرة لأنها لا تدفع مباشرة إلى الخزينة عن طريق المستهلك النهائي الذي يعتبر المكلف الحقيقي، و أنما عن طريق المؤسسة التي تضمن الإنتاج و توزيع السلع و التي تعد هي المكلف القانوني . ضريبة ترتكز على إلية الخصم ، بحيث يلتزم المكلف في مختلف أطوار الدورة الاقتصادية بحساب الرسم المستحق على المبيعات، أو الخدمات المقدمة. لا تؤثر على نتيجة المكلفين القانونين كون المستهلك النهائي هو الذي يتحملها فعليا.
- ضريبة تصريحيه ، فكل مكلف خاضع للرسم على القيمة المضافة ملزم بأن يقدم كل شهر تصريح شهريا للمصالح الجباية ، موضحا فيه كل مبيعاته و مشترياته ، مواصفاته.[3]

ثانيا :الرسم الداخلي على الاستهلاك و الرسم على المواد البترولية.

1 - الرسم الداخلي على الاستهلاك : أسس الرسم الداخلي على الاستهلاك بموجب قانون المالية بنسبة 1991 ، و يوجد بعين الاعتبار هذا الرسم عند حساب الرسم على القيمة المضافة ،بحيث يدمج في ألأساس الخاضع للرسم على القيمة المضافة.[4]

يخضع ناتج الرسم الداخلي للاستهلاك بنسبة5% ، لحساب التخصيص الخاص رقم 084_302 الذي عنوانه "الصندوق الخاص لترقية الصادرات.

---

[1] - حميد بوزيدة، **النظام الضريبي الجزائري وتحديات الاصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1992 - 2004)** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005_2006، ص 203 .

[2] - خالد عبد العظيم السيد عوض ، **"الضريبة على القيمة المضافة_ دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية"** ، ط 04 ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، القاهرة ،2007 ، ص13.

[3] - ولهي بوعلام ، **النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة** ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011- 2012، ص ص 70، 71.

[4] - محمد بوزيدة ، **جباية المؤسسات** ، ط04 ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،2007 ، ص117.

2 – **الرسم على المواد البترولية :** يؤسس لصالح ميزانية الدولة رسم على المتوجات البترولية أو المماثلة لها المستوردة أو المحصل عليها في الجزائر رسميا مصنع تحت المراقبة الجمر وكية.[1]

حيث تطبق على المتوجات المذكورة في الجدول الموالي :

الجدول رقم (02) :مجال تطبيق الرسم على المواد البترولية بالجزائر .

رقم التعريفة الجمركية	تعيين المواد	الرسم(دج/ هكتولتر)
م. 10 – 27	البنزين الممتاز	1400.00
م. 10 – 27	البنزين العادي	1300.00
م. 10 – 27	البنزين الخالي من الرصاص	1400.00
م. 10 – 27	غاز أويل	400.00
م. 10 – 27	غاز البترول المميع	1.00

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 28، ص19.

ثالثا : رسم المرور، رسم الضمان و حقوق التسجيل و الطابع

1 – رسم المرور :

يخضع الكحول و الخمور و المشروبات الأخرى المشابهة لرسم المرور ، و يكون واجب الأداء عندما تعرض الموارد الغذائية الخاضعة للضريبة الاستهلاك.

2 – حقوق التسجيل و الطابع:

تمثل حقوق التسجيل الضرائب المدفوعة للدولة لقاء عملية تسجيل العقود المختلفة ، خاصة العقود الرسمية القضائية تتضمنه للقرارات النهائية للعقود الإدارية، وعقود نقل الملكية، و حق الانتفاع بالمنقولات أو العقارات والتنازل عن حقوق الإيجار، وحقوق التأسيس.أما حقوق الطابع فتتمثل في الرسوم المفروضة على التداول والمعاملات المدفوعة في شكل طوابع جبائية أو ذمغة . لصالح ميزانية الدولة كما هو الحال بالنسبة لحقوق التسجيل، حيث يخضع لحق الطابع كل العقود والإعلانات المحررة في الجزائر وكذا المحررة في الخارج والمستعملة في الجزائر نذكر أهمها : الطابع الحجمي على المحررات والعقود الإدارية. ،الطابع الحجمي على

[1] - وزارة المالية ، **المديرية العامة للضرائب** ، قانون الرسوم على رقم الأعمال ، المادة 28 ، ص19.

الإعلانات ذات الطابع التجاري و طابع المخالصة (للفواتير). ،الطابع على الأوراق التجارية و الطابع على الوثائق المسلمة.[1]

إن حقوق التسجيل والطابع جاءت لتفادي التزوير في العقود والمحررات الرسمية و لم تكن تهذف في بدايتها إلى توفير الحصيلة المالية إلا أنه و بمرور الزمن أصبحت تساهم في تحصيل إيرادات مالية.[2]

الجدول رقم (03) : معدلات حقوق الطابع

أنواع حقوق الطابع	التعريفات (دج)
الطابع الحجمي – ورق عادي – ورق سجل – نصف ورقة عادية	 40 دج 60 دج 20 دج
طـابع المخـالصة – الوثائق التي هي بمثابة إيصال – إيصالات تثبت إيداع نقدي	 20 دج 20 دج
طابع على الوثائق المسلمة – جواز السفر – بطاقة التعريف – رخصة السياقة	 2000 دج 100 دج 500 دج
طابع الأرواق التجارية	0.5دج عن كل 100 دج أو جزء من 100دج
طابع السجل التجاري	4000 دج
قسيمة السيارات	تحدد التعريفة حسب نوع السيارة

المصدر: وسيلة طالب،الضغط الضريبي والفعالية الضريبية،رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2004، ص 155.

3 – رسم الضمان: يطبق رسم الضمان على المنتجات المعدنية الثمينة المتمثلة في لذهب والفظة و البلاتين.[3]

[1] - وسيلة طالب ، **الضغط الضريبي و الفعالية الضريبية** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ص 154 .

[2] - عبد الهادي مختار ، **الإصلاحات الجبائية ودورها في تحقيق العدالة الإجتماعية في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه ، كليه العلوم الإقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة أبو بكر بلقايد ، تلمسان ، 2015-2016 ، ص 33.

[3] - وسيلة طالب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 154 .

المطلب الثالث : الآثار الاقتصادية للضريبة

إن اختلاف الأسلوب الفني في ربط وتحصيل الضريبة ، يؤدي إلى اختلاف الآثار الناجمة عنها ، فقد تعددت أثار الضرائب على الدولة وعلى الاقتصاد ككل ، حيت تختلف أثارها من متغير لأخر سواء على متغيرات الاقتصاد الكلي أو الجزئي . فلضرائب أثار بعيدة المدى على كافة نواحي الحياة الإقتصادية و الإجتماعية في المجتمع ، فهي تزداد أهميتها بالستمرار مع اتساق نطاق دور الدولة ، وزيادة درجة تدخلها في جميع النواحي ، و لقد تطور مفهوم هذه الأثار تطورا كبيرا بتطوير المالية العامة مما أحدث تغيرات عميقة في النظام الضريبي.

حيث سنتطرق إلى أثار الضرائب على الاقتصاد الكلي ككل ومنها :

أولا: أثر الضريبة على المستوى العام للأسعار

يترتب على أن الضريبة تقتطع جزأ من دخول الأفراد، أي يقل الطلب على السلع وخدمات معينة من جانب هؤلاء الأفراد، وبالتالي يؤدي إلى انخفاض أسعار هده السلعة، بشرط ألا تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، بمعنى أن تستخدمها الدولة في تسديد قروض خارجية مثلا ، أو تكوين احتياطي معين، فان الإنفاق النقدي يقل وبالتالي يقل الطلب وتنخفض الأسعار و خاصة فترات التضخم، وفي حالة الانكماش تلجأ الدولة إلى تقليل الاقتطاع الضريبي من دخول الأفراد رغبة في تشجيع الإنفاق ، وهذا يؤدي إلى الانتعاش وزيادة الطلب الكلي الفعال.

أما إذا استخدمت الدولة تلك الحصيلة في مجال التداول كشراء سلع وخدمات أو دفع رواتب العمال، أو المبالغ المستحقة للموردين والمقاولين يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع و الخدمات .[1]

ثانيا: أثر الضريبة على الإنتاج والتوزيع

تؤثر الضرائب في عرض وطلب رؤوس الأموال الإنتاجية، والتي تتوقف على الادخار تم الاستثمار، كما تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال التنقل لفروع الإنتاج قليلة العبء، تسعى الدولة لتقليل التفاوت بين الدخول من خلال إعادة توزيعها، إلا أن الضرائب المباشرة تؤثر على الطبقات الغنية و مدخراتها، في حين الضرائب الغير مباشرة تكون أداة عبء تقيل على الفئات الفقيرة .[2]

ثالثا : أثر الضريبة الإستهلاك و الإدخار

تقوم الضرائب بالتأثير بصورة مباشرة على مقدار دخل المكلفين بها بالنقصان وتحدد ذلك بحسب معدل الضريبة ، فكلما كان معدل الضريبة مرتفع كلما كان تأثيره على مقدار الدخل أكبر و العكس صحيح ، و يترتب على ذلك أن يتأثر حجم ما يستهلكونه من سلع و خدمات ، فالمكلفون و خاصة دوي الدخول المحدودة و المتوسطة يقل دخلهم مما يدفعهم إلى التضحية في بعض السلع و الخدمات الكمالية منها، وبالتالي :

---

[1] - بتور عصام ، **المالية العامة و التشريع الضريبي** ، دار المنشورات الجامعية ، دمشق ، 1990 ، ص 112 .

[2] - رتيبة بوهالي ، **محاضرات في جباية المؤسسة** ، مطبوعات جامعية ، تخصص ادارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي ، ص 9 .

يقل الطلب وتميل الأسعار نحو الإنخفاض ، إلا أن هذه المقولة ليست صحيحة بصورة مطلقة ، إذ أن السلع الكمالية يتأثر استهلاكها بالضريبة بصورة مطلقة ، إذ أن الطلب على هذه السلع و الذي يحدد إمكانية تأثرها بالضريبة ، فالسلع الكمالية يتأثر استهلاكها بالضريبة أكبر من السلع ذات الطلب الغير مرن (الضرورية كالأدوية و المواد الغذائية) .

كما أن حجم الدخل يحدد درجة التأثر بالضريبة ، فالدخل المرتفع (الفئات الغنية) لا يتأثر كثيرا بالضريبة ، ومنه لا يقلل من الإستهلاك هذه الفئات . لأنهم عادة يدفعون الضريبة من مداخراتهم ، أما الدخل المنخفض (الفئات الفقيرة والمتوسطة) هذا يكون تأثير على الضريبة واضح ، إذ يقلل من إستهلاك هذه الفئات و خاصة بالنسبة للسلع ذات الطلب المرن ، ويتوقف أيضا أثر الضريبة في الإستهلاك على خطة الدولة في إستخدام الحصيلة الضريبية ، ففي حالة تجميد حصيلة الضريبة يتجه الإستهلاك نحو الإنخفاض ،أما إذا قامت الدولة بالستخدام هذه السلع و الحدمات فإن نقص الإستهلاك من جانب الأفراد نتيجة فرض الضريبة و يعوضه زيادة الإستهلاك الذي يحدثه إنفاق الدولة و من جهة أجرى يمكن القول أن أثر الضريبة على الإدخار يكون أثر إيجابيا إلا أن أثر الضريبة على الإدخار الخاص لا يكون كذلك في غالب الحالات ، إن فرض الضريبة يؤثر على دخول الأفراد بالنفصان و بالتالي تقليل إنفاقهم على الإستهلاك و الإدخار وفقا لمرونة كل منهما .

و لما كان الإنفاق يتميز في علاقته بالإذخار بالنعدام المرونة نسبيا ، فإن الإذخار يكون أول ضحايا الضريبة و يتحمل العبء الأكبر لنقص الدخل نظيرا رفع معدل الضريبة و يختلف أثر الضريبة في الإدخار بالختلاف أنواع الضرائب ،الضرائب التي تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى تشجيع المدخرات ، تلك المتعلقة بالضرائب الغير مباشرة .[1]

رابعا : أثر الضريبة على الزيادة في قيمة رأس المال

يحدث الأثر التوزيعي في هذا النوع من الضرائب بمناسبة الزيادة التي تحدث في قيمة رأس المال سواء كان في شكل أموال عقارية أو في شكل أموال منقولة و أن كانت غالبا ما تفرض على الزيادة في قيمة العقار بسبب التوسع العمراني الذي أحدثته الدولة نتيجة تخطيط المدن ، وقد تكون الزيادة نتيجة المضاربة على الأراضي الزراعية أو الأراضي المخصصة للبناء على أن قيمة العقار أو ماقام به المالك للعقار من تحسينات كترميمه أو تحديثه بصفة كلية أو جزئية، وأن فرض الضريبة يتم بواسطة التقدير الحقيقي وكما يحدث الزيادة في قيمة العقار فإنها تحدث أيضا هي الأخرى في قيمة المنقول مثل تلك الزيادات التي تحصل في القيم المنقولة.[2]

[1] - سوزي عدلي ناشد ، **الوجيز في المالية العامة** ، الدار الجامعية للنشر ، عمان ، 2000 ، ص 174 .

[2] - العبدي رابح ، **دور الضرائب المباشرة و غير المباشرة في توزيع الدخل القومي** ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الإقتصادية و السياسية ، كلية الحقوق سعيد حمدين ، جامعة الجزائر – 01 – بن يوسف بن خدة ، ص 388 .

المبحث الثاني :الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الفكر الاقتصادي:

لقد أدى توسع دور الدولة وتدخلها في النشاط الإقتصادي إلى التوسع في وظيفة الضريبة ، فلم يصبح الهدف من فرض الضرائب توفير الأموال الضرورية لتغطية النفقات العامة المحدودة فقط ، بل يؤدي أيضا أهداف أخرى في المجال الإقتصادي و الإجتماعي و السياسي ، و باعتبار الضريبة تحتل مكانة جد بالغة في الاقتصاد وفي تمويل الخزينة العمومية ، ونظرا لأهميتها فمن المنطق تحديد حجم حصيلتها الضريبية المثلى والذي يصل من خلالها الناتج المحلي الإجمالي إلى حد الكفاءة ، ومنه تحقيق النمو الاقتصادي.

الغرض من هذا المبحث هو طرح بعض النماذج من بين أهمها نموذج "سكالي" ونموذج "بارو" و مختلف المفكرين الإقتصاديين الذي يعتبران أهم نماذج في تقدير الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية المثلى، وذلك من خلال مختلف المدارس المحدثة للضريبة و النمو الإقتصادي ومعرفة تأثيرها سواء تأثير سلبي أو تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي و الإقتصاد ككل ، فهذه المدارس تعتبر معيار لقياس العلاقة بين الضريبة و النمو الإقتصادي .

وذلك من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول : تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي

المطلب الثاني: حجم الضريبة المثلى في نموذج " scully"

المطلب الثالث : نموذج "بارو"

المطلب الأول : تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي

تطور الدولة في النشاط الاقتصادي صاحبها تطور الضريبة في الفكر الاقتصادي، بعد الأزمة العالمية و اثارها على الاقتصاد العالمي من انكماش الطلب وانتشار البطالة ، وانهيار البورصات أدى ذلك الوضع الى ظهور فكر اقتصادي جديد في النظرية الاقتصادية لكينز وتسليط الضوء لبعض المدارس على الضرائب.

حيث إعتبرت هذه المدارس المحدثة للجباية والنمو الإقتصادي بمتابة معيار يقاس به العلاقة بينهما ، وذلك للأثار الذي تخلفها زيادة أو نقصان الضريبة على النمو الإقتصادي ، أو تأثيرها السلبي أو الإجابي عليه فقد تطورت الضريبة و إختلفت الأراء حولها من مدرسة لأخرى.

الفرع الأول : المدرسة الفكرية الكينزية المحدثة للجباية والنمو الاقتصادي

من بين النماذج التي تتضمنها هذه النظرية نجد مايلي :

أولا : نموذج" سميت"و"وايت"

نموذج وايت يقوم على تعميم نموذج "هاورد" في حالة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الضرائب والنفقات الحكومية،"فهارود" حاول تغيير النمو الاقتصادي وعدم التوازن المصاحب له بالاعتمادعلى ثلاث معدلات والى عدم التطابق. بينما يؤدي بروز الاختلال على مستوى الاقتصاد الكلي والذي يهتم أساسا بمشكلة التعادل الفعلي و الضروري بمعنى التوازنات المحتمل ظهورها في الأجل القصير، أما إشكالية سميت فهي قريبة جدا من إشكالية وايت، حيت قام بإدخال السياسة النقدية إلى جانب السياسة الاتفاقية و الجبائية، هدف "سميت"في دراسة مختلف الأثار التي تحدتها هده السياسات على النمو الاقتصادي، وكيف يمكن لهده

السياسات أن توفق بين ما يسميه متطلبات ضروريات النمو الاقتصادي وهي التي توافق الاستخدام الكامل للطاقة الإنتاجية بين اتجاهات النمو وعليه يتجه إلى اعتبار ردود الجباية على إنها عنصر مهم، ولكن جزئي يضمن السياسات الاقتصادية المتكاملة.

_ السياسة الجبائية واختيار معدل النمو الاقتصادي التوازني بالنسبة" لسميت" و "وايت" تكون أمام نمو اقتصادي متوازن عندما يكون معدل طلب فعلي Q^D يساوي معدل نمو الإنتاجية Q^c ، تقول نظرية "سميت"من خلال معادلته أن Ty الضغط الضريبي وضرائب على الأرباح يمكن لها أن تلعب دور فعال في المساواة إلى المستوى الأمثل الذي يمكن أن يكون مستوى العمالة كاملة عند "وايت".

"وايت" قام بتقديم عرض وافي حول الطريقة التي يمكن للجباية من خلالها أن تحقق المعدل الفعلي و المعدل الضروري ،بينما سميت يهتم قبل كل شيء بالبحث على المستوى الذي من خلاله يمكن للجباية أن تدخل اختيار معدل نمو توازني ، أن الدولة يمكنها التأثير مباشرة على معدل النمو التوازني و الممكن الوصول أليه بالاعتماد على السياسة الجباية ،هو أداة محددة لمستوى النمو المحتمل و بالمقابل لا يمكنها التأثير على هذا الأخير لأنها لا تتدخل في نموذج سميت ألا على مستوى الاختيارات الفعلية الذي يقوم بها المقاولون لأنه يجب على السياسة الجبائية أن تسمح لمعدل نمو فعلي أن يوافق معدل النمو الاقتصادي . [1]

ثانيا : نموذج K.K KURIHARA

يترك k.k. kurihara مشكل المساواة بين معدل النمو الطلب الفعلي ومعدل النمو المقدرة الإنتاجية المفترض بأنه في الأجل الطويل العرض والطلب ينموان بنفس المعدل المضمون والذي يسميه معدل القدرة الكاملة معدلk.K. **kurihara** يعمل على توضيح أن الاقتصاد يؤول الى الابتعاد عن مجال النمو المتوازي الموافق للتشغيل الكامل لأنه لا يوجد أي ميكانيزم يضمن لنا إمكانية المساواة بين معدل نمو القدرة الكاملة و معدل نمو الموافق للتشغيل الكامل لقوة العمل، و هنا سوف يكون دور السياسة الإقتصادية على العموم و الجباية على الخصوص و المتمثل في منع الإقتصاد من الدخول ضمن مجال تضخمي طويل الأجل أو مجال ركود مزمن، و أن التوازن غير مستقر سواء في الأجل الطويل أو القصير . [2]

الفرع الثاني:المدرسة النيوكلاسيكية وتحليلها للجباية والنمو الاقتصادي:

حسب هذه المدرسة السياسات الاقتصادية والمالية في مجال النمو المتوازن لا تخرج عن إطار السياسة الجبائية التي يتم استخدامها من أجل توجيه الاقتصاد نحو المجال الأمثل. حيث يعتبر الفكر النيوكلاسيكي إمتداد للفكر الكلاسيكي لكونه يؤمن بالبيرالية كمنطلق للتصرفات الإقتصادية ، وقد ظهر هذا الفكر سنة 1871 ، والذي يدور حول مشكلة تخصيص الموارد وندرتها ، ة ترك قوى السوق تعمل بصفة طبيعية.

أولا : نموذج G.GNNOWOL

حاول التوفيق بين الكنزيين المحدثين ومقاربة النيوكلاسيك، وذلك أنه في ظل نموذج كينز أن التشغيل الكامل يؤذي في الواقع إلى نفس نتائج النيوكلاسيك وذلك عن طريق استبدال ميكانيزم مرونة الأسعار بمكاني مرونة

[1] - أسامة بن محمد باحنشل، **مقدمة في تحليل الإقتصاد الكلي** ، جامعة الملك سعود للنشر و التوزيع ، الرياض ، ص12.

[2] - بلمقدم مصطفى ، **الجباية و النمو الإقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية** ، مجلة العلوم الإقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، العدد 09 ، 2013 ، ص 02 .

السياسة الجبائية، من خلال سياسة النمو ، مستوى الضرائب هو متغير متحكم فيه، في أن الإنفاق العام يتحدد بواسطة ميل إنفاق (g) ومفترض حسب افتراضاتهم.

ثانيا: نموذج R.SOTO

الجباية تؤثر على عملية توزيع الثروة، في مختلف الطبقات الاجتماعية و هو ما سوف يقودنا الى نتيجة أساسية وذات أهمية بالغة بالنسبة لنموذج **r. sato** ، وهي أن السياسة الجبائية لها أثر توزيعي لا يمكن إهماله الذي يأتي من إعادة توزيع المستويات في حد ذاتها ،فالضريبة على الأرباح و الضريبة على الثروة لها أثر عكسي و الجباية تؤثر بشكل أساسي على توسيع مداخل في الأجل الطويل ، فالرسم على القيمة المضافة الضرائب على الأرباح و الأجور تؤدي إلى تخفيض الدخل المتاح للعمال .

أن معدل النمو في التوازن ليس أمثليا ، لا يؤخذون بالحسبان أن الزيادة في الإنتاج لها أثر على الجباية ، الهدف منها أعادة تخصص المواد و حيث تدخل الدولة باستخدام نظام جبائي فعال .[1]

المطلب الثاني : حجم الضريبة المثلى في نموذج "Sully"

إن الهدف الرئيسي للحكومة حسب الاقتصادي الأمريكي "**Sully**" هو زيادة عائدات الضرائب الحكومية ، ففي هدا النموذج لسنة **(1991)** ، كان الهدف الرئيسي للحكومة هو تعظيم النمو الاقتصادي. وهذا يندرج ضمن مسعى و هدف جميع الدول من أجل زيادة إيراداتها وتغطية النفقات العامة و التي تتماشى مع أوضاع البلاد من إستقرار سياسي و إجتماعي و إقتصادي ، حيت سنتطرق في هذا المطلب إلى معدل الضريبة المتلى عند الإقتصادي سكالي و عرض نموذجه التي طبقته أغلب الدول وخاصة دول العالم المتقدم

الفرع الأول: الضريبة المثلى في الدول المتقدمة حسب " Sully".

فحسب"**Sully**" وخلال الأزمات الماضية ودراسته حول المعدل الضريبي و حجم الضريبة الأمثل ، فانه في المتوسط تصل الدولة إلى أقصى معدلات نموها الاقتصادي عندما لا تجمع أكتر من **19.3%** من الناتج المحلي الإجمالي في الضرائب و بشكل عام الحجم الأمثل للنمو أقل بكثير من حجم الضريبة التي تزيد من إيراداتها ، فلقد حددت الحكومات المسيطرة مثل السويد ، ألمانيا ، فرنسا معدل الضريبة لتعظيم الإيرادات الاقتصادية ، وهو ما يتماشى مع نموذج لافير **(laffer modal)** ، والحكومات الأخرى الأكثر ليبيرالية.

مثل ايرلندا فقد وضعتها لتعظيم النمو والذي يتماشى مع نموذج سكالي ، فان بعض البلدان تميل إلى تفضيل وإتباع سياسة تعظيم النمو عن سياسة تعظيم الإيرادات ، كما تم حسابه بشكل كبير أن مثل هذه الإيرادات التي تزيد حجم الضريبة إلى الحد الأقصى ستكون حوالي **30%** من الناتج المحلي الإجمالي.

كما يرتبط نموذج "**scully** بشكل مباشر بالحجم الأمثل للحكومة ، نظرا لان جميع الإنفاق يتم تمويله من خلال الإيرادات الضريبية . ويتم إعطاء وظيفة الإنتاج في نموذج " **scully** " بالعلاقة التالية:

$$Y(t)=\beta_1 * G(t).(1-T)\ y(t-1))^{B3}$$

حيث:

Y(t): يمثل الناتج في الاقتصاد مرتبط بالزمن.

[1] - أسامة باحنشل ، **نفس المرجع السابق** ، ص 13.

G(t): السلع المنتجة.

(t−1): معدل الضريبة.

β_1،β_2،β_3 يمثلان المعلمات الأساسية.

(1−T)y(t−1): يمثلان البضائع المنتجة الخاصة في الوقت **(t−1)**

وأن هذا النموذج الزيادة السنوية معبر عنهابنسبة **5 %** فان إنفاق الحكومة: **G(T)=1.05 *G(T−1)**

حسب هذا الاقتصادي يمكن للحكومة إما أن تدير سياسة مالية توسعية ، وهو ما يعني تخفيض الضرائب أو زيادة الإنفاق ، أو يمكنهم وضع سياسة مالية انكماشية مما يعني زيادة الضرائب أو خفض الإنفاق .[1]

الفرع الثاني : عرض نموذج "scully "

قام الاقتصادي الأمريكي" **scully** " بدراسة حول تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وكذا العلاقة بين الضرائب المثلى و النمو الاقتصادي وقد تضمنت هذه الدراسة أن فرض الضرائب عند حد مقبول يساهم بشكل فعال في تحقيق النمو الاقتصادي، فكل دولار ممول من الضرائب تنفقه الدولة على بعض الأنشطة الاقتصادية و يعطي أكثر من دولار في الناتج المحلي الإجمالي ويمكن توضيح أهم ما توصلت إليه الدراسة:

- الوصول إلى أقصى معدل من النمو يتطلب تحصيل مبلغ من الضرائب يقدر ب 23% من الناتج المحلي الخام ، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي مابين 1950 − 2004 رغم زيادة العبء الضريبي ، فقد قدرت الزيادة السنوية ل 54 عاما بنحو 3.5%.
- حجم الضريبة يقدر ب 23% فالحكومة وصلت إلى خد الكفاية لتمويل جميع برامج الإنفاق العمومي، دون اللجوء إلى الدين العام حيث قدر ما جمعته الحكومة ب 61.9 تريليون دولار.[2]

فقد قام "**scully**" بدراسة الضريبة المثلى في كل من الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك بستخدام نفس النموذج القياسي المطبق.

الشكل رقم (01): أثر معدل الضريبة على النمو الإقتصادي

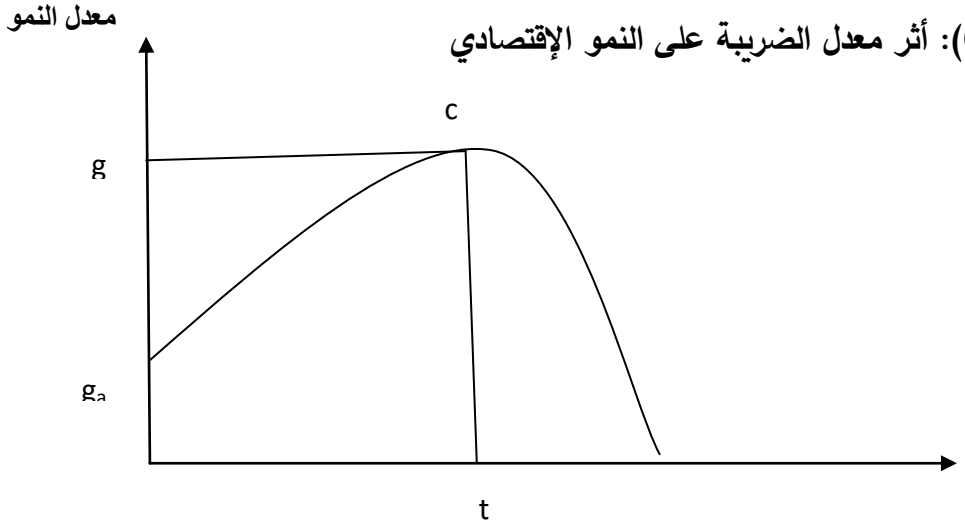

[1] Marcus Davidsson ; optimal Growth Taxation; Research in warld ecomomy; vol:3;no.1;2012;pp36;37.

[2] - عفيف عبد الحميد ، **مرجع سبق ذكره**،ص 75.

المصدر : عفيف عبد الحميد ، **فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة قياسية– حالة الجزائر خلال الفترة (2001–2012)**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير،جامعة فرحات عباس، سطيف،2013–2012 ، ص76.

من خلال الشكل أعلاه يمكن استخلاص النتائج التالية:

ارتفاع معدل الضريبة عن **(t)**، يؤدي إلى انخفاض النمو بمعدل متزيد لأن زيادة الضريبة على القطاع الخاص تساعد على استمرار تحويل الموارد عن القطاع العام.

عندما ينعدم التواجد الحكومي كلية ، بحيث تكون معدل الضريبة مساويا للصفر يكون معدل النمو عند مستوى**(ga)**، المعتمد كلية على القطاع الخاص ، عندما يصل معدل الضريبة إلى **(t)** يبلغ النمو أقصاه عند**(g)** ويسمى،هذا المعدل معدل الضريبة ، المعظم للنمو. مع ارتفاع معدل الضريبة ، يتزايد النمو بمعدل متناقص.

أن العلاقة بين معدل الضريبة ومعدل النمو علاقة طردية قبل تجاوز لمعدل الأمثل لتعظيم النمو(t) ، لكنها تتحول الى علاقة عكسية أذا لم تجاوز هذا الحد.[1]

المطلب الثالث : نموذج "Barro "

تم تطوير نموذجين لزيادة الضرائب إلى أقصى حد هما نموذج"Barro" و نموذج "scully "

ففي نموذج "بارو" يؤثر الإنفاق الحكومي و الضرائب على النمو الاقتصادي، فزيادة الاستهلاك الحكومي و الإنفاق الاستثماري يزيد من المعدل الهامشي و الذي يزيد من معدل النمو، لكن الزيادة في معدل الضريبة تقلل من معدل النمو.

كما في نموذجه الناتج لكل عامل Y في إطار غير خطي تعطي المعادلة التالية:[2]

$$Y=KA\ (\ j/k\ )\alpha$$

حيث **k** و **g** يمثل رأس المال و الخدمات العامة ونفقات الاستهلاك الحكومي لكل عامل.

وبقسمة كلا جانبي دالة الإنتاج على **k** نجد:

$$Y/K=A(g/k)\alpha$$

و هذه التقنية تستخدم لزيادة معدل النمو بشرط أن:

$$\alpha=g/y=\tau$$

حيث أن :

τ: معدل الضريبة

حسب هدا الاقتصادي أن الضرائب هي اهم إيراد لتمويل الإنفاق الحكومي فإنه يتم أخد دالة كوب دو غلاس على الشكل التالي:

$$Y=\alpha\ (G_{t-1})b[(1-\tau)Y]$$

[1] - عفيف عبد الحميد، **مرجع سبق ذكره** ، ص 76.

[2] -

y: الناتج المحلي الإجمالي.

G: الإنفاق الحكومي.

τ**:** إجمالي معدلات الضرائب

وذلك يعني أن النموذج يقيس الحد الأمثل للإنفاق الحكومي من خلال إتباع فرضية الميزانية المتوازنة، بحيث يتم تمويل كامل الإنفاق من الضرائب وعدم قبول العجز في موازنة الحكومة.كما أوضحت أعماله أيضا أن أهم معيار لتحديد الحجم الأمثل يتجدد عندما يكون **mpg=0**

ومن الفرضيات التي قام عليها هدا النموذج:[1]

الفرضية الأولى : أن دالة الإنتاج لها مدخلان هما رأس المال و الإنفاق الحكومي الإنتاجي.

$$Y_t=AK^{1-a}G_t^a$$

بحيث :

Y: الدخل الوطني

G: معدل الإنفاق الحكومي المحدد بمعدل الضريبةt.

A: معدل التفضيل للزمن الحاضر.

a:مرونة الإحلال الزمنية.

الفرضية الثانية: تفرض الدولة الضرائب τبمعدل ثابت على الدخل الاقتصادي، حيت أن العوائد محدد ب:

$$G_t=\tau\ y_t$$

الفرضية الثالثة:أن معدل النمو السكاني يساوي الصفر، وعدد السكان يمثل بحجم اليد العاملة L .

$$\frac{DCt}{Ct}=\frac{1}{\alpha}[(1-\tau),pmk-\rho$$

[1] Francois pigalle; les dépenses publiques productives « le modèle de Barro » ;p p 3.4 .
(www .unilim.fr /page-perso /francois.pigalle/croissance/cours/Barro3.pdf ;vu le 05/03/2020 a09 :12

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

بهدف جمع أكبر قدر من المعلومات و إثراء الموضوع ، وجب علينا جمع بعض الأعمال و الدراسات السابقة التي تدرس الضرائب و مختلف المتغيرات التي تؤثر وتتأثر بها سواء بصورة سلبية أو إيجابية حيث سنتطرق في هذا المبحث إلى بعض الدراسات السابقة و عرض القيمة المضافة لهذا الموضوع ، حيت قسم هذا المبحث الى ثلاث مطالب وهي كالتالي:

المطلب الأول : الدراسات السابقة المحلية

يقصد بالدراسات المحلية، الدراسات التي عالجت موضوع الضريبة وحصيلتها الأمثل وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الجزائر، وأهم هده الدراسات نجد:

الفرع الأول: دراسة (بريك، 2016) حول أثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي _ دراسة قياسية خلال فترة (1990 – 2014)

و قد عالجت دراستها هذه تحت إشكالية:

– هل تؤثر السياسة الجبائية على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى معرفة مدى تأثير الجباية على مسار الاقتصاد الوطني ، وتقدير نموذج قياسي لمعرفة العلاقة بين السياسة الجبائية و النمو الاقتصادي.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أنه يمكن للجباية العادية تعديل بعض المتغيرات الاقتصادية نحو الاتجاه المرغوب سواء سلبيا أو ايجابيا، كما أنها أداة فعالة لمعالجة الاختلالات التي يعرفها الاقتصاد وبالتالي يمكنها التأثير على النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: دراسة (شريف، 2010) حول السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي.

وقد عالجت دراسته تحت إشكالية:

ما مدى مساهمة السياسة الجبائية في الجزائر لتحقيق التوازن الاقتصادي .

وكانت الدراسة تهدف إلى محاولة فهم آلية فهم السياسة الجبائية في الجزائر مند إبرامها للعقود مع الهيئات الدولية و إظهار كيفية تأثير السياسة الجبائية على المتغيرات الاقتصادية وعلى التوازن الاقتصادي.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن السياسة الجبائية إحدى أدوات السياسة الاقتصادية ويرتكز تحديدها على كيفية ونوعية الاقتطاعات ضمن محيط جبائي يساير الوضع الاقتصادي والسياسي للدولة، وتعمل من خلاله على أحدات توازن يتأرجح بين انخفاض وارتفاع العبء الجبائي دون ما حاجة إلى تحقيق مرودية مالية على حساب الرفاه الاجتماعي للمجتمع والفعالية الاقتصادية.

الفرع الثالث: دراسة (عفيف، 2014) حول فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر خلال فترة (2001 – 2012) .

و قد عالجت هذه الدراسة تحت إشكالية:

ما مدى فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر؟

تهذف هذه الدراسة إلى تقييم السياسة الضريبية في الجزائر ومعرفة مدى فعاليتها في تحقيق مختلف أبعاد التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتحديد العوائق التي تحول دون تحقيق السياسة الضريبية للأهداف المنوط بها.

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن حصيلة الضرائب الغير المباشرة خاصة الرقم على القيمة المضافة، إضافة إلى الرسوم الجمروكية بنسبة مهمة من نسبة مهمة من مجموع إيرادات الجباية العادية ، على الرغم من تطور حصيلة الضرائب المباشرة الذي يعود أساسا إلى ارتفاع حصيلة الضريبة على الدخل الإجمالي بفعل ارتفاع الأجور، كما أن التطور السنوي المحقق من إيرادات الجباية المحلية لا ترقى لدفع عجلة التنمية ، كما أن معظم الحصيلة تتحقق عن طريق الرسم على النشاط المهني والرسم على القيمة المضافة بنسبة 92.19% مابين نسبتي(2008 – 2011) مما يدل عدم فعالية الضرائب المحلية الأخرى .

المطلب الثاني : الدراسات السابقة العربية

يقصد بالدراسات السابقة العربية ، الدراسات التي عالجت موضوع الضريبة وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في الدول العربية.

الفرع الأول : دراسة (داليا، 2014) حول اثر السياسة الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي – دراسة حالة السودان (1980 – 2012) ، و قد عالجت دراسته تحث إشكالية:

_ هل السياسة الضريبية التي تم تطبيقها في السودان خلال فترة الدراسة سياسة مثلى تلا ثم وضعية الدولة؟ وما مدى انعكاس هذه السياسة على الناتج المحلي الإجمالي؟

تهذف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي لقياس العلاقة الكمية بين الضرائب و معدل الناتج المحلي الإجمالي و دراسة السياسة الضريبية التي طبقتها الدول خلال فترة الدراسة ومدى أثرها على الناتج المحلي الإجمالي :

وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن هنالك علاقة خلت دلالة إحصائية بين الناتج المحلي الإجمالي و الضرائب ، تؤثر سلبا على الناتج المحلي الإجمالي ، كما توصلت إلى ضرورة التوسع في الإعفاءات الضريبية بالمشروعات التي تساهم في زيادة الإنتاج و ضرورة التركيز على جانب الضرائب الغير مباشرة و خاصة الضرائب الجمركية و ذلك على السلع المستوردة التي تقابل المثيل المنتج . هناك علاقة عكسية بين الضرائب و الناتج المحلي الإجمالي .

الضريبة التي تم تطبيقها في السودان سعرها مرتفع وهذا لا يتناسب مع واقع السودان كدولة نامية أذا أن نسبة الاستقطاع الضريبي في الدول النامية تتراوح ما بين (20% _ 25%) من الناتج المحلي الإجمالي بينما نجد أن هذه النسبة في السودان تتجاوز هذا المدى ، حيث بلغ متوسط الاستقطاع الضريبي خلال فترة الدراسة 33.42 كنسبة من الناتج.

الفرع الثاني : دراسة (عيسى، 2006) حول السياسة الضريبية و دورها في تنمية الاقتصاد الفلسطيني.

و قد عالجت هذه الدراسة تحت إشكالية:

ما هو دور السياسات الضريبية في تنمية الاقتصاد الفلسطيني؟

وكانت هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على السياسات الضريبية المطبقة في الأراضي الفلسطينية، و دورها في إحداث تنمية حقيقية في ظل الظروف التي يمر بها الشعب الفلسطيني ومدى ملائمتها للأوضاع الاقتصادية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن تصميم السياسة الضريبية الفلسطينية يتم بمعزل عن الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في الأراضي الفلسطينية،إذ أن معظم القوانين الضريبية المطبقة موروثة عن الاحتلال.

الفرع الثالث:دراسة (غندور، 2011) حول النظام الضريبي السوري و أثاره الاقتصادية خلال الفترة(2001 -2010) ، دراسة تحليلية مقارنة.

و قد عالجت تحت إشكالية:

تقييم فعالية النظام الضريبي السوري في تأثيره على المتغيرات الإقتصادية الكلية؟

تهدف هذه الدراسة الى إعطاء صورة واضحة عن النظام الضريبي السوري من خلال ابراز تطوراته واثر الضرائب على المتغيرات الاقتصادية، وأهمها الإستثمار بنوعيه الخاص والعام، فضلا عن توزيع الذخل و الاستهلاك.

توصلت هذه الدراسة إلى أن النظام الضريبي السوري يتميز بين قساوة النظام الضريبي السوري وبين ضئالة الموارد علاوة عن تقديم وظيفة الجباية على كل الوضائف الأخرى، يظهر أن وزارة المالية تقدم التوازن النقدي.

المطلب الثالث : الدراسات السابقة الأجنبية

يقصد بالدراسات السابقة الأجنبية الدراسات التي عالجت موضوع تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الدول الأجنبية.

الفرع الأول : دراسة (Margareta, Asa, 2015)، حول أثر الضريبة على توزيعات الأرباح و النمو الإقتصادي – دراسة حالة أروبا – (1990-2008).

وقد عالجت هذه الدراسة تحت إشكالية:

تحليل تأثير هيكل ضريبة توزيعات الأرباح على النمو الإقتصادي بدلا من المستوى الضريبي العام؟

تهدف هذه الدراسة إلى إكتشاف تأثير ضريبة توزيعات الأرباح على النمو الإقتصادي ل 18 دولة أروبية.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الضريبة على توزيعات الأرباح تؤثر سلبا على النمو الإقتصادي في البلدان الأوروبية، كما أن الضريبية على توزيعات الأرباح تؤثر على التكلفة الحدية لرأس المال وبالتاي تؤثر على الإستثمار، و أيضا تزيد من تكلفة حقوق الملكية.

الفرع الثاني : دراسة (Skinner, Engen, 1996)، حول أثر الضرائب على النمو الإقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية .

عالجت هذه الدراسة تحت الإشكالية الثالية:

كيف تؤثر السياسة الضريبية على النمو الإقتصادي من خلال تثبيط حوافز الإستثمار وتنظيم المشاريع الجديدة ؟

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة العوامل المؤترة على السياسة الضريبية و تحديد معدلات الضرائب المتناسبة مع معدلات النمو الإقتصادي .

توصلت هذه الدراسة إلى أن الأثار متواضعة على العمالة والإستثمار ونمو الإنتاجية ، ولكن هذه الأثار الصغيرة يمكن أن يكون لها تأثير تراكمي على مستوى المعيشة ، فالضرائب المرتفعة تضر بالنمو الإقتصادي و أن متوسط معدلات الضرائب 2.5% ، من المتوقع أن تزيد معدلات النمو على المدي الطويل بين 0.2 %إلى 0.3% .

الفرع الثالث : دراسة (Masahiro, 2014)، حول الهيكل الضريبي و النمو الإقتصادي المحلي في اليابان خلال الفترة 1960-2010 .

عالجت هذه الدراسة تحث إشكالية :

قياس العلاقة الديناميكية بين الهيكل الضريبي والنمو الإقتصادي المحلي؟

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة تحديد الهيكل الضريبي الذي تعيق وتعرقل من سير النمو الإقتصادي وتطوره ودرجة تأثير الضرائب على النمو الإقتصادي.

توصلت هذه الدراسة إلى أن الضرائب على أرباح الشركات تعرقل من النمو الإقتصادي أكتر من غيرها،و الضرائب على الإستهلاك و الممتلكات تعيق أيضا النمو الإقتصادي ، لكن أثرها أقل من ضريبة الدخل ، و الضريبة العقارية أقل الضرائب تأثيرا.

بعد إستعراضنا للدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة فهناك أوجه تشابه و الإختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

فمن حيث أوجه التشابه ، فيما يخص منهج الدراسة قاموا بتطبيق المنهج الوصفي التحليلي الذي إعتمدت عليه في دراستي ، وتتشابه أيضا مع دراستي كونها محليه أي في قطاع الإقتصاد الجزائري ، كما تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الجانب النظري من حيث توضيح مفهوم الضريبة و تأثير الضريبة على كل من المتغيرات الإقتصادية الكلية أو الجزئية و أهم النماذج و النضريات.

أما أوجه الإختلاف ، مايميز هذه الدراسة عن بعض الدراسات السابقة و خاصة المحلية أن دراستنا ركزت على تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية ، فحين بعض الدراسات ركزت على تأثير الضريبة على النمو الإقتصادي و مساهمتها في دفع عجلة التنمية ، و كذلك إعتمدت في دراسة القياسية على نموذج الإنحدار الذاتي للإبطاء الزمني الغير الخطي فحين بعض الدراسات إستخدمت المربعات الصغرى و إستبيان و كذلك إختلفت أيضا في فترة الدراسة من 1970 -2018.

خاتمة الفصل :

كخلاصة لما تناولنا في الفصل الأول ، فقد تعددت تعاريف الضريبة و أنواع الضريبة و الأثار المترتبة عنها فالضريبة أداة من أدوات السياسة المالية كونها أهم مورد تعتمد عليه الدولة في تحصيل إيراداتها وتغطية نفقاتها.

وعند معالجتنا لأهمية الضريبة و أثارها وجدنا أن الضريبة تأثر على الإقتصاد بشكل عام من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الإقتصادية من الإستهلاك و الإدخار ، والإنتاج و التوزيع ، المستوى العام للأسعار وغيرها من الأثار ، كما تم التطرق إلى أنواع الضرائب و تصنيفاتها إلى ضرائب مباشرة و أخرى غير مباشرة

حيث كل منها لديها أنواعها و لكل نوع خصائصه التي تميزه عن النوع الأخر ، بالإضافة إلى وجود و إختلاف عدد من المفكرين و الإقتصاديين الذين إهتمو بحجم الضريبة المتلى من بينهم الإقتصاديين الأمريكيين " سكالي " و " بارو " ، حيث وضعو عدة فرضيات ونماذج عملو عليها حيت طبقت بنجاح على الدول المتقدمة.

الفصل الثاني:

الدراسة القياسية لتحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018)

تمهيد:

الضرائب و الرسوم بأنواعها لتغطية نفقات الدولة و تمويل الخزينة العمومية ، وكذلك لتحسين معدلات النمو الاقتصادي وعليه تسعى من خلال هذا الفصل إلى تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية و التي تحقق أعلى نسبة نمو اقتصادي في الجزائر، وبذلك الاعتماد على نموذج **NARDL** و الذي يعتبر من أهم النماذج التي يوضح ، العلاقة بين النمو الاقتصادي وحجم ضريبة المثلى ، وذلك باستخدام أساليب قياسية في الدراسة.

مرت الجزائر في أواخر التمانينات بأزمة إقتصادية حادة نتيجة لانهيار أسعار البترول سنة 1986 ، ما أدى إلى تراجع كبير في الإيرادات العامة ، مادفع بإجراء إصلاحات للهيكل الضريبي ، وفي سنة 1992 أدرج النظام الجبائي الجزائري إصلاحات لمواكبة الإصلاحات الإقتصادية و التحولات التي شهدها الإقتصاد الدولي ، من خلال إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية من خلال إجراء تعديلات على الضرائب السائدة مع استحدات ضرائب جديدة .

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث وهي:

المبحث الأول : هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة(1970 .2018).

المبحث الثاني: التحديد الإحصائي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة(1970-2018).

المبحث الثالث : التحديد القياسي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)

المبحث الأول : هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1970–2018)

يعرف الهيكل الضريبي على أنه أنواع الضرائب التى يتكون منها كل من الجباية العادية والجباية البترولية أو النظام الضريبي بشكل عام ، والذي يعطي صورة عن مدى اعتماده على الضرائب المباشرة و الغير مباشرة حيث يعتبر الهيكل الضريبي فعالا عندما يكون لديه القدرة على توليد الايرادات اللازمة من أجل تغطية النفقات . حيث يتميز الهيكل الضريبي بهيمنة الضرائب الغير مباشرة نظرا لسهولة تحصيلها ، عكس الضرائب المباشرة والتي تساهم في إنخفاض نصيب الفرد من الذخل وسوء توزيعه ، بالإضافة إلى إرتفاع الضغط الجبائي نتيجة تعدد الضرائب و إرتفاع معدلاتها .

كنتيجة للاصلاحات والتعديلات التي أدخلتها الجزائر على هيكلها الضريبي والذي رافقه ثأتير على بعض المتغيرات الاقتصادية وعليه تم تقسيم هذا المبحث الى:

المطلب الأول : مراحل تطور هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1970–2018)

المطلب الثاني : الجباية البترولية و الجباية العادية

المطلب الأول : مراحل تطور هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة (1970–2018)

عرف الهيكل الضريبي تغيرات كبيرة شملت جميع مكونات الجباية و خاصة منها الجباية العادية ، فقد إعتمدت الدول النامية و من بينها الجزائرعلى الضرائب غير المباشرة كالضرائب على السلع و الخدمات وعلى التجارة الخارجية دون الضرائب المباشرة و ذلك بعكس الدول الصناعية المتقدمة. وسعت إلى إحلال الجباية البترولية محل الجباية العادية ، فقد نادى الإصلاح الضريبي إلى ضرورة تحسين المردودية المالية للجباية العادية ، فضلا عن إيرادات الجباية البترولية المهيمنة على تمويل ميزانية الدولة و ذلك بإذخال ضرائب جديدة في مجال الضرائب المباشرة ، والذي تمتلت في الضريبة على الذخل الإجمالي ، و الضريبة على أرباح الشركات وغيرها من الضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة بهدف الرفع من المردود المالي في ظل نظام ضريبي فعال .

و عليه سوف نتطرق إلى مراحل تطور هيكل الضرائب و التعديلات التي طرأت على كل مرحلة قبل وبعد الإصلاحات و هي :

الفرع الأول : المرحلة الأولى: (1970–1981)

في هذه المرحلة تم اعتماد نفس النظام الضريبي الذي كان مستخدما في عهد الإستعمار الفرنسي ، لكن سرعان ماظهرت عدة اصلاحات على هيكل الضرائب الجزائري من بينها تعديلات مست الضرائب المباشرة تعلقت هذه التعديلات بشكل خاص بالرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج وكذا حقوق الجمارك حيت نم رفع معدلات الضرائب على السلع الكمالية وتعديلات على الضرائب المباشرة .[1]

- في سنة 1970 تم إحداث ثقنية للرقابة الضريبية على الأرباح غير تجارية والتي كانت تهدف الى إحكام الرقابة على المهن الغير تجارية والغرض من ذلك مكافحة وتخفيف التهرب الضريبي وضمان الموارد المالية، إلى أن هذه التقنية ألغيت سنة 1971 لعدم فعاليتها.

[1] - عتيقة بن طاطة ، **النظام الضريبي في كل من الجزائر وسوريا** ، الدراسات العليا، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق، 2008 -2009،ص 26.

- في سنة 1972 ألغى قانون المالية الرسم العقاري على الأملاك المبنية بهدف تخفيف الغبء على الفلاحين،أما بالنسبة للضريبة الجزافية الفلاحية فقد كان مردودها ضعيفا مما أدى إلى إلغائها سنة1975.
- في سنة 1975 إنشاء الضريبة على إيرادات الديون والودائع والكفالات(IRCDC) ، والتى عوضت ضريبة الأموال المنقولة(IREM). لقد نص قانون المالية 1974 على وجوب تطبيق ضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية بإسم كل مستغل ابتداء من جانفي 1975 على الربح المحقق في كل بلدية تتواجد بها وحدة أو وحدات الإنتاج وليس على كل مؤسسة ككل.
- إنشاء ضريبة المساهمة الوحيدة الإجمالية والتى تفرض على المؤسسات الإشتراكية المعفية من الضريبة الفلاحية وذلك بموجب قانون 1977.تم إنشاء جدول جديد وذلك لحساب الضريبة على الرواتب والأجور سنة 1979، وحدد الحد الأقصى للأجور ب 150000 دج.

الفرع الثاني: المرحلة الثانية 1982 – 1991

إن الإصلاحات الضريبية التي ظهرت قبل 1992 كانت تقوم على الموازنة العامة بين النفقات والإيرادات بتشجيع بعض النشاطات الإقتصادية ، وتخفيف العبء الضريبي على الممولين وتبسيط النظام العام تبعا للنظام الإقتصادي والذي يتجه إلى إقتصاد السوق مما دفع إلى وجوب تعديلات جسدها قانون المالية المختلفة كالتالي:

- تغيير هيكل الضريبة التكميلية على الدخل ، حيت خفض معدل الحد الأقصى من 80% إلى50% وإنشاء جدول جديد للضريبة التكميلية ، حيث أن المداخيل التى تتجاوز 1800.000دج تخضع لنسبة80%، في حين أن المداخيل التي تزيد 330000 دج تخضع لنسبة 50%، يخضع معدل الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية(BIC) من60% إلى 50% وتخفيض معدل 20% للأرباح المعاد إستثمارها. و إنشاء المعدل الحدي للضريبة تبعا لنشاط القطاع بين 1,5% و 2%.
- إنشاء الرسوم الخاصة التي جاء بها قانون المالية لسنة 1983 وإلغاء ضريبة المساهمة الإجمالية سنة 1984.
- إنشاء ضريبة وحيدة فلاحية بالاضافة إلى إنشاء الطابع على الشهادات التأمين للسيارات السياحية سنة 1985. رفع معدل الضريبة على دخل الشركات الأجنبية وذلك من 4% إلى 6% سنة 1985.
- في سنة 1988 استفادت وحدات الصيانة و الترميم الصناعي من الإعفاء الضريبي.
- في سنة 1989 تخفيض الضريبة على الأرباح والشركات من 55% إلى 50% ، و في سنة 1990 تم إنشاء سلم جديد للضريبة التكميلية على الدخل المعفى من الضريبة بأقل من 18000 دج وحدد أعلى معدل ب 50% من المداخيل التي تفوق 400000دج.[1]

[1] - عتيقة بن طاطة ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 27.

وتأسيس ضريبة سنوية للتضامن على الثروات المنقولة المبنية وغير المبنية المملوكة للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الخاضعين للقانون الخاصإنشاء ضريبة سنوية على امتلاك الالات المستعملة في قطاع الألات والأشغال العمومية بمعدل 10%. في سنة 1991 استفاد المؤسسات الصحافية إلى تقديم خدمات تقافية واعلامية من الإعفاء لمدة 3 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات الصناعية والتجارية وذلك من تاريخ بدأ النشاط .[1]

الجدول رقم (04) : تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة والحقوق الجمركية في الجباية العادية للفترة(1985 – 1991)

السنوات / البيان	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الجباية العادية	46.99	52.65	58.21	58.1	64.5	71.1	82.7
الضرائب المباشرة	14.92 31.74	17.64 33.5	19.94 34.25	20.9 35.97	21.9 33.95	21.6 30.38	22.5 27.2
الضرائب غيرالمباشرة (%)	25.18 53.58	27.83 52.58	28.82 49.51	28.2 48.53	30.6 47.44	34.7 48.8	38.2 46.2
حقوق التسجيل (%)	1.9 4.04	2.1 3.98	2.42 4.15	2.9 4.99	3.6 5.58	3.5 4.92	3.5 4.23
الحقوق الجمركية (%)	5.0 10.64	5.08 9.65	7.04 12.09	6.1 10.49	8.4 13.02	11.3 15.89	18.5 22.37

المصدر: وسيلة طالب، **الضغط الضريبي والفعالية الضريبية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ،البليدة ، 2004 ، ص 172 .

من خلال الجدول رقم (04): تحتل الضرائب على رقم الأعمال المرتبة الأولى في حصيلة الهيكل الضريبي حيث وصلت إلى 48.8 % و 46.2 من إجمالي الجباية العادية خلال 1990 و 1991 على التوالي، بينما مساهمة حقوق التسجيل والطابع كانت جد صغيرة ويمكن رد ذلك إلى إمكانية التهرب من دفعها فالمكلف لا يصرح دوما بالمبالغ الحقيقة المدفوعة عند التسجيل. نمو حصة الحقوق الجمركية في الجباية العادية، حيث تضاعفت حصيلتها حوالي أربع مرات من 1985 إلى 1991. و تبقى مساهمة

الضرائب المباشرة جد متواضعة حيث لا تتجاوز 22.5% كأقصى حد سجلت سنة 1991، ويبين لنا الشكل الآتي الإيرادات الضريبية العادية و البترولية. [2]

[1] - وسيلة طالب ، **مرجع سبق ذكره** ،ص 171.
[2] - وسيلة طالب ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 172.

الشكل رقم (02): تطور الإيرادات الضريبية العادية والبترولية

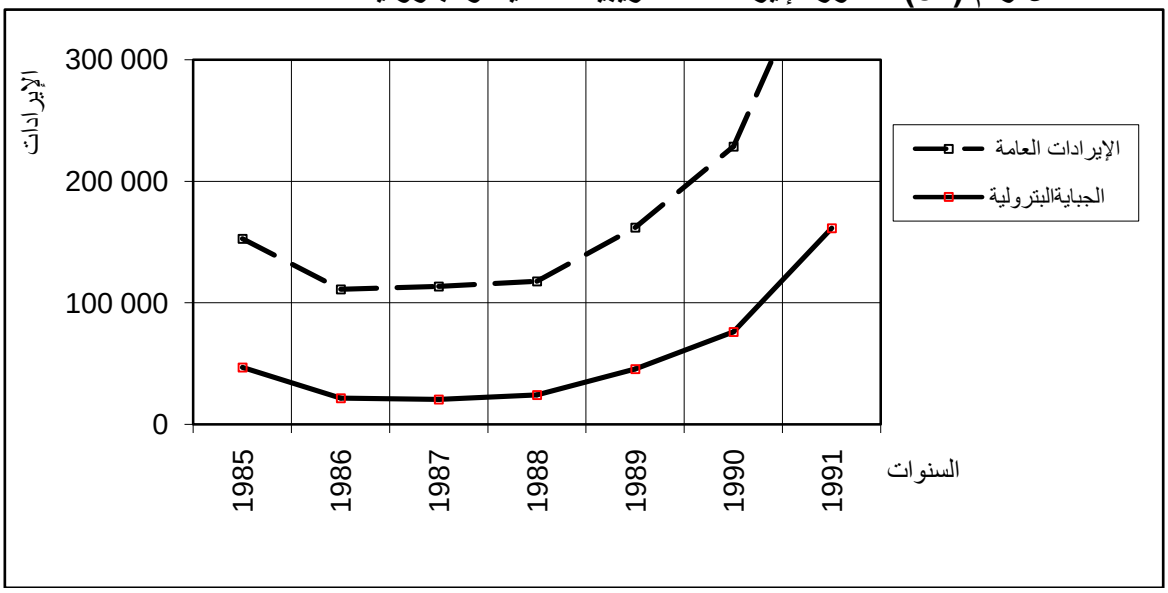

المصدر: وسيلة طالب ، **الضغط الضريبي و الفعالية الضريبية في الجزائر** ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، ص 167 .

من خلال الشكل (04) : الذي يبين تطور الجباية البترولية و الإيرادات العامة عرفت الميزانية عجزا خلال الفترة(1986–1989) وصل إلى 26.2 مليار دج سنة 1986 ما يقارب8.83% من الناتج المحلي الخام ، فقد تراجع السعر المتوسط للبرميل إلى 14.8 دولار سنة 1986 مقابل 29 دولار سنة 1985 و لم تستطيع الإيرادات العامة تغطية النفقات الجارية بسبب تراجع المداخيل البترولية التي لم تعوض بإيرادات أخرى، غير أن الأمر لا ينفي وجود عجز في ميزانية الحكومة في السنوات السابقة قدر بـ: (14.9%)،(9.1%) من الناتج المحلي الخام خلال السنتين 1985 – 1983على التوالي مع إنخفاض في أسعار البترول من 35.9 دولار إلى 30.5 دولار ثم 29.7 دولار خلال السنوات 1982، 1983، 1984 أي ما يعادل 165.14 دج 149.45 دج ،151.47 دج للبرميل، لكن هذا الإنخفاض لم يصاحب بانخفاض كبير.[1]

الفرع الثالث : المرحلة الثالثة: 1992–2018

بعد الإصلاحات و التعديلات التي مست هيكل الضريبة الجزائري، ومامميزها هو إلغاء التفرقة القانونية و الإقتصادية بين المؤسسات الإقتصادية (مؤسسات عامة ، خاصة، مختلطة) و أصبحت الإمتيازات الضريبية تمنح حسب طبيعة النشاط ومكان تواجده، وقد تم اصدار قانونين، الأول قانون 90–10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض والذي أعطى حرية للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لكنه لم يتضمن إمتيازات ضريبية. [2] حيت انبثق عن هذه الإصلاحات ضرائب جديدة أهمها:

[1] - وسيلة طالب ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 167 .
[2] - ثابتي خديجة، مرجع سبق ذكره، ص124.

الضريبية على الدخل الإجمالي(IRG)، الضريبية على أرباح الشركات(IBS) الرسم على النشاط المهني(TAP) ، الرسم على القيمة المضافة(TVA) وضرائب ورسوم أخرى (رسم التطهير ، حقوق التسجيل والطابع الرسم العقاري.....إلخ).[1]

الجدول رقم (05) : نسبة مساهمة الضرائب في الحصيلة الضريبيةخلال الفترة (1994-2003)

الوحدة : (%)

السنوات / الضرائب	1994	1997	1998	2000	2001	2002	2003
IRG على الأجور	13.5	12.06	13.0	9.75	11.2	10.69	11.43
IRG الدخول الأخرى	4.1	4.06	3.8	4.46	4.36	3.9	3.8
IBS	6.6	9.92	9.8	9.2	9.16	8.59	8.7
TVA	28.7	31.5	32.8	33.2	31.7	32.45	32.8
TAP	7.23	-	10.3	12.47	11.15	9.44	11.09
VF	7.2	-	6.36	6.46	6.2	3.91	2.99
TF/TA	0.19	-	0.39	0.57	0.42	0.37	0.26

المصدر : وسيلة طالب، الضغط الضريبي و الفعالية الضريبية في الجزائر،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ،البليدة، ص 167.

من خلال الجدول رقم (05): نلاحظ أن حصيلة الرسم على القيمة المضافة أهم عنصر في الهيكل الضريبي الجزائري ويأتي بعده الضريبة على الأجور ، كما نلاحظ تدني أهمية الدفع الجزافي في السنوات الأخيرة.

[1] - ناصر مراد ، الإصلاح الضريبي في الجزائر للفترة 1992-2003 ، ص97.

المطلب الثاني : الجباية البترولية و الجباية العادية

رغم أن هدف الإصلاح الجبائي كان إحلال الجباية البترولية بالجباية العادية ، إلا أن مكانة هذه الأخيرة نجدها تتعزز وتتدعم ، وذلك لضعف أداء المؤسسات العمومية و حل البعض منها نتيجة إلتزام الدول إتجاه المؤسسات الدولية بإخضاعها للإفلاس ، وخوصصة ماهو قابل للخوصصة مما حرم الخزينة العمومية من تحصيل الضرائب ،وكترة الإعفاءات و التخفيضات التي تهدف إلى تشجيع الإستثمار

أولا : الجباية البترولية

يقصد بالجباية البترولية كافة الحقوق و الضرائب و الرسوم و الأتاوى التي تدفع للدولة المالكة لحقول النفط مقابل حق استكشاف و إستغلال حقوقها من قبل الشركات النفطية ، وينقسم الجباية البترولية إلى قسمين وهي الضرائب المفروضة في مرحلة البحت و الإستكشاف و الضرائب المفروضة على الإستغلال والإنتاج.[1]

يعتبر القطاع النفطي في الجزائر قطاعا إستراتيجيا نظرا لمكانة إيراداته في هيكل الصادرات والتي عادة تتجاوز نسبة 90%، إضافة لأهمية الضريبة البترولية في مجموع الإيرادات الضريبية والتي تصل إلى 60%، كان آخر إصلاح عرفته الجباية البترولية بموجب قانون 64 –18 المعدل بالقانون (91–21) غير أن الإصلاح الضريبي لسنة 92 لم يخصها بتعديلات نظرا للخصائص التي تتمتع بها.

– ترتبط مراجعة الجباية البترولية بتطور تقنيات الإستكشاف و الإستغلال تخضع الجباية البترولية للقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك و الممارسة الضريبية في الدول الصناعية. وتحديد شروط التنقيب و الإستغلال من طرف الفرق البترولية الأجنبية وكذا سوناطراك (باعتبارها ممثل الطرف الجزائري) .[2]

1– تطور حاصل الجباية البترولية

إن مايتوجب الإشارة إليه هو أن الإيرادات الإجمالية للمحروقات المشار إليها تعود ملكيتها للشركة الوطنية للمحروقات " سونطراك ، و شركائها بنسبة تتراوح مابين 05% إلى 10% و بالتالي هذه الإيرادات لا تدخل مباشرة إلى الخزينة العمومية لاستخدامها في تمويل نفقات الموازنة العامة بل يتم فرض مجموعة من االضرائب والرسوم عليها لنحصل على ناتج الجباية البترولية ، هذه الأخيرة تنقسم حصيلتها إلى قسمين قسط يذهب إلى تمويل نفقات الموازنة العامة ، والقسط الثاني يذهب إلى تمويل صندوق ضبط الإيرادات ، ويمكن بيان هذا التوزيع حسب الجدول التالي :[3]

---

[1] - بلجيلالي أحمد و شباب سيهام ، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة الجزائر نمودجا** ، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، العدد 07 ، 2017 ، ص 119 .

[2] - وسيلة طالب ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 169 .

[3] - بليجلالي أحمد و شباب سيهام ، نفس المرجع السابق ، ص 126 .

الجدول رقم (06): يوضح توزيع الجباية البترولية بين موازنة الدولة و صندوق ضبط الموارد

السنة	ناتج الجباية البترولية الموجه لموازنة الدولة	ناتج الجباية البترولية الموجه لصندوق ضبط الموارد	ناتج الجباية البترولية الإجمالي
2000	524	/	524
2001	732	/	732
2002	916,4	26,504	942,904
2003	836,06	448,914	1284,974
2004	862,2	623,561	1485,761
2005	899	1368,836	2267,836
2006	916	1798,001	2714,001
2007	973	1738,848	2711,848
2008	970,3	2288,159	3258,359
2009	1628,5	400,674	2029,174
2010	1835,8	1318,31	3154,11
2011	1472,4	2300,32	3772,72
2012	1561,6	2535,309	4096,909
2013	1615,9	2062,23	3678,13
2014	1577,73	1812,691	3390,421
2015	1722,94	266	1988,94
2016	1682,55	/	1682,55

المصدر : بلجيلالي أحمد و شباب سيهام ، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة الجزائر نموذجا** ، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، العدد 07 ،2017 ، ص 126.

نستنتج من الجدول رقم (06)، أن سنة 2012 هي السنة التي شهدت تحقيق أكبر ناتج للجباية البترولية بمبلغ قدره 4054.349 مليار دج ، موزع بين ميزانية الدولة و صندوق ضبط الموارد ، لكن سرعان اتجهت الحصيلة الجبائية نحو الإنخفاض سنة 2013 ، 2014 بمعدل 09.27% و 16.37 على التوالي مقارنة ب 2012 و هو إنخفاض شديد يشير إلى أن الأمر يندر بأخطار وخيمة على الموازنة العامة للدولة

الإقتصاد الكلي ككل ، ما لم يتم التصرف بعقلانية وبسرعة لإيجاد حلول لهذا الإتكاء المفرط على الريع البترولي.[1]

ثانيا: الجباية العادية

تعد الجباية العادية ثاني أهم مصدر في ميزانية الدولة بعد الجباية البترولية والمتكونة أساسا من الضرائب العائدة إلى ميزانية الدولة و هي الضريبة على الدخل الإجمالي و الضريبة على أرباح الشركات ، إضافة إلى بعض الضرائب و الرسوم الأخرى العائدة بصفة جزئية إلى الميزانية العامة للدولة ، وتندرج مكوناتها من الضرائب المباشرة و حقوق التسجيل و الطابع و الضرائب الغير مباشرة .[2]

1- تطور مكونات الجباية العادية للفترة (2000-2007)

تشكل الجباية أهم الموارد المالية للدولة و يعتبر النسق العادي منها أحد أهم محاور الإصلاح الجبائي 1992، حيت الدولة إلى محاولة إحلالها محل الجباية البترولية ، حيت سخرت الدولة لذلك إدارات جبائي مجهزة بموارد مالية وبشرية تضاهي إدارات الدول المتقدمة ، كما عمدت أيضا إلى إحداث تغيرات وتعديلات مست الهيكل الجبائي.[3]

وذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07) : تطور مكونات الجباية العادية للفترة 2000-2007

الضرائب / السنوات	2003	2004	2005	2006	2007
ضرائب غير مباشرة و الرسوم المماثلة	127.9	147.9	168.1	241,21	258.1
حقوق التسجيل و الطابع	19.2	19.6	19.6	22,4	28.1
رسوم على رقم الأعمال	233.1	273.3	312	310,9	347.6
ضرائب غير مباشرة	0.83	0.735	0.969	1	1
حقوق الجمارك	143.8	138.8	143.9	107.7	133.1
إيرادات أخرى غير موزعة	/	/	-4.2	3.8	-1.2

المصدر: شريف محمد ، **السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ، مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ،جامعة ابى بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009 /2010 ، ص 173.

[1] - بلجيلالي أحمد و شباب سيهام ، **مساهمة الجباية البترولية في توازن الميزانية العامة الجزائر نموذجا** ، المجلة الجزائرية للإقتصاد و المالية ، العدد 07 ، 2017 ، ص 126 .

[2] - شاوي صبيحة ، **الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على تعبئة الجباية العادية** ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة تلمسان ، العدد 06 ، 2016 .

[3] - شريف محمد ، **السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الإقتصادي** ،مذكرة ماجيستير ، كلية العلوم الإقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابى بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009/ 2010 ، ص173 .

من خلال الجدول رقم (07): أعلاه يتضح أن مكونات الجباية العادية عرفت تطورا ملحوظا,؛حيث عرفت الضرائب المباشرة و الرسوم الممثلة سنة 2007 تطورا بنسبة 103% مقارنة بنسبة 2003 فهي تحتل مكانة هامة في الموارد الجبائية العامة للدولة بمتوسط يقدر ب8,3% ,في حين عرفت الضرائب غير المباشرة وحقوق الطابع و التسجيل استقرار على مدار الفترة 2003–2007 , كما ان حقوق الطابع الجمارك عرفت تراجعا ملحوظا يقدر 10مليار دج.[1]

تالثا: الفصل بين الجباية العادية والجباية البترولية

يندرج فصل المشرع الجبائي بين الجباية العادية والجباية البترولية ، في سياق الإصلاح الضريبي في إطار المساعي الرامية إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية و محاولة معالجة الإختلالات السابقة المتمثلة في إهمال الجباية العادية والتركيز على الجباية البترولية كمورد رئيسي لخزينة الدولة و ما ينتج عنه من انخفاض حاد في ايرادات الجباية البترولية نتيجة للهزة التي عرفتها السوق البترولية سنة 1986 ، و انعكاس ذلك على السياسة التنموية للبلاد ، لذا حاولت الجزائر تقليص تبعية ميزانية الدولة للجباية البترولية.[2]

المبحث الثاني : التحديد الإحصائي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970–2018)

تشكل الحصيلة المالية للدولة من الإيرادات المحصلة من الضرائب والرسوم ، والمتكونة أساسا من إجمالي مكونات الجباية العادية وكذا إيرادات الجباية البترولية ، حيت تلعب الجباية العادية إحدى المؤشرات الأساسية لقياس فعالية النظام الضريبي ، ولذا يجب متابعة تطور إيرادات الضرائب و الرسوم المحصلة لميزانية الدولة ، إضافة إلى تحليل الحصيلة المالية للجباية العادية والجباية البترولية ، وتحليل متغيرات الدراسة من ناتج محلي إجمالي و النمو الإقتصادي وذلك خلال الفترة من 1970 – 2018 .

وكنتيجة للإصلاحات الجبائية المتبعة والذي سعت إليها الجزائر بداية التسعينات والذي ترتكز على تقييم الحصيلة المالية للجباية العادية من خلال معدلات النمو السنوي في قيمة إيراداتها ومدى مساهمتها في الإيرادات العامة لميزانية الدولة.

وعليه تم تقسيم المبحث إلى :

المطلب الأول:تحليل تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة(1970–2018)

المطلب الثاني:تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة من (1970–2018)

المطلب الثالث : تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970–2018)

المطلب الأول : تحليل تطور الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)

بهدف تحليل تطور حصيلة الضريبة في الجزائر تم الإعتماد على إحصائيات الجباية العادية و الجباية البترولية من سنة 1970 إلى غاية 2018 وذلك من أجل تحديد حجم الضريبة المثلى خلال هذه الفترة.

[1] - محمد شريف ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 173 .

[2] -شلالي عبد القادر و أخرون ،**مساهمة النظام الجبائي في تنويع الإقتصاد الوطني خارج المحروقات** ، ملتقى الوطني حول أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي 18 – 19 أفريل 2018 ،ص 09 .

تختلف إيرادات الضرائب على إختلاف مصادرها من سنة إلى أخرى ، سواء بالزيادة أو النقصان إلا أن معرفة حجم تطور حصيلتها من عدمه مهم ، وذلك لوضع مخطط تنموي يتماشى مع حجم الضريبة للسنوات المقبلة من طرف السلطات العمومية، إضافة إلى معرفة مدى مساهمة كل من إيرادات الضريبة العادية والضريبة البترولية في إستقرار إجمالي إيرادات الضرائب ، خاصة و أن الجزائر قامت بعدة إصلاحات جبائية إنتهجتها سنة 1991، والتي تسعى إلى إعداد نظام جبائي فعال. لهذا سنحاول في هذه الدراسة معرفة التطورات الحاصلة للجباية العادية والبترولية قبل وبعد الإصلاحات.

الفرع الأول : تطور الجباية العادية والبترولية في الجزائر خلال الفترة(1970– 2018)

لقد حظيت الجباية العادية في الجزائر ، من خلال الإصلاحات الأخيرة لاهتمام بالغ من طرف السلطات نظرا لأهميتها كمورد يتسم بالإستقرار النسبي لتعبئة الإيرادات الحكومية اللأزمة لتمويل متطلبات التنمية وكذلك أيضا الجباية البترولية .

إن الهدف من الإصلاح الضريبي هو تحسين المردودية المالية للجباية العادية و إحلالها محل الجباية البترولية التي هيمنت و لا تزال تهيمن بشكل كبير في تمويل ميزانية الدولة ، ولمعرفة مدى تحقيق هذا الهذف ، نستعرض تطور حصيلة الجباية العادية و الجباية البترولية . [1]

و من خلال إحصائيات الجباية العادية والجباية البترولية خلال الفترة 1970–2018 يتبين لنا الشكل الموالي والذي يوضح تطور حصيلة الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر:

الشكل رقم (03) : تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)

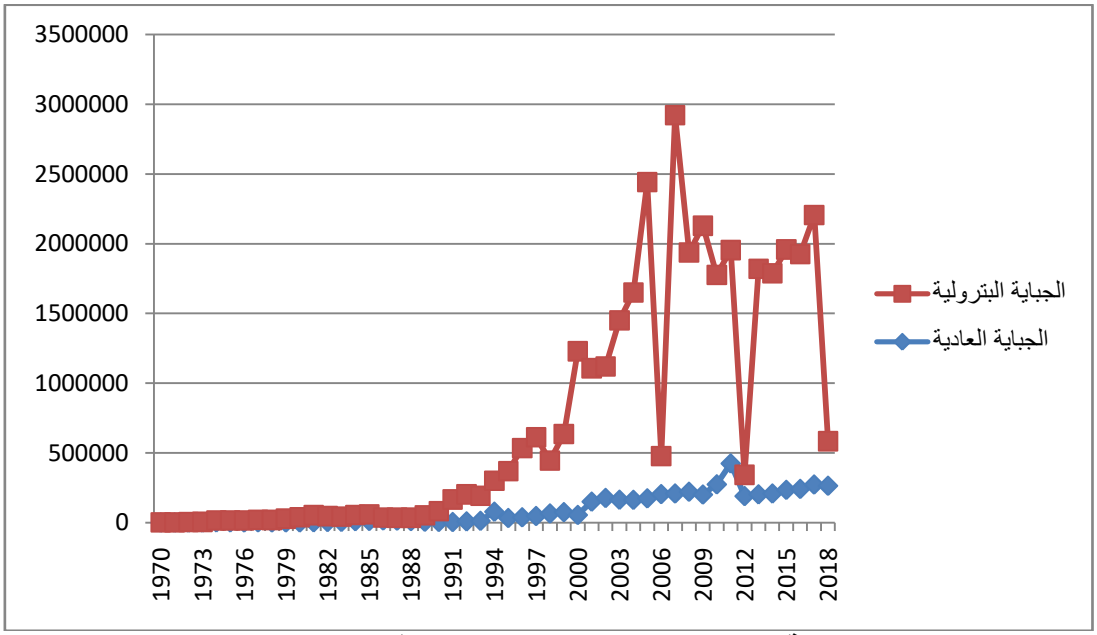

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (02) المحصل عليه من:

– الديوان الوطني للإحصاء(ons) على الموقع :http :www .ons.dz

[1] - شلالي عبد القادر و أخرون ، **مرجع سبق ذكره** ، ص 56

من خلال الشكل رقم (02) : يمكن ملاحظة أن الجباية العادية والبترولية فترة السبعينات الى بداية التسعينات عرفت ضعف كبير في ايراداتها ، وذلك نتيجة ضعف هيكلها الضريبي حيت بلغت إيرادات الجباية العادية لسنة 1970 ب 14290 مليار دج والجباية البترولية قدرت ب 20479 مليار دج، فقيم الجباية العادية والبترولية تتفاوت بقيم متقاربة ، نتيجة للأزمة البترولية لمنتصف التمانينات و التي أدت إلى إنهيار الإيرادات الحكومية المعتمدة أساسا على النفط والتي قادت الإقتصاد إلى الوقوع تحت ضغط المديونية الخارجية ،في حين فترة التسعينات وبعد الإصلاحات الضريبية هدفت أساسا إلى إحلال الجباية البترولية محل الجباية العادية، لكن هذا البرنامج باء بالفشل ، حيت نلاحظ إرتفاع في حصيلة الجباية البترولية أكبر بكثير من الجباية البترولية ، حيت قدرت الجباية العادية لسنة 1993 ب 13262 مليار دج والجباية البترولية ب 179218 مليار دج.،يعتبر العجز الميزاني لسنة 2015 الأكتر إرتفاعا مند سنة 2013 ، حيث نتج هذا الوضع عن إنخفاض في الإيرادات الجبائية بحوالي 30% ، عقب انخفاض ما يقارب 47 في متوسط سعر البترول ، كما بلغت الإيرادات الضريبية 2422.9 مليار دج في سنة 2016 ، مقابل 2354. مليار دج في 2015 ، أي إرتفاع بنسبة 2.3% فقط ، مقابل 12.6% في 2015. نتج هذا التباطىء في نمو الإيرادات الضريبية عن إرتفاع الضعيف في المداخيل و الأرباح69.3 مليار دج و الضرائب على السلع والخدمات 32.9 مليار دج ، وبالنظر إلى الإرتفاع في أرباح بنك الجزائر المدفوعة للخزينة العمومية من 610 مليار دج في 2016 إلى 920 مليار دج في 2017 .

تبقى مساهمة الجباية العادية في الإيرادات الجبائية دون المستوى فقد قدرت سنة 2018 ب 3190 مليار دج مسجلة زيادة طفيفة عن تلك المسجلة سنة 2017 إذ قدرت ب 2736.23 مليار دج ، وزيادة معتبرة عن تلك المسجلة سنة 2016 إذ قدرت ب 2422.90 مليار دج و كذلك المسجلة سنة 2015 حيت بلغت 2354.64 مليار دج ، في ظل الأزمة المالية للبلاد وتراجع إيرادات الجباية البترولية كأهم رهان للنظام الضريبي الجزائري على الأقل في المديين المتوسط والبعيد .[1]

[1] - مصباح حراق و ربيع قرين ، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري – دراسة تحليلية للفترة (2000 -2018) ، مجلة الإقتصاد و الإحصاء التطبيقي ، المجلد 16 ، العدد 02 ، 2019 ، ص 145 .

الفرع الثاني: تحليل تطور الحصيلة الضريبية الإجمالية في الجزائر (1970-2018)

سنحاول في هذا المطلب تحليل تطور الحصيلة الضريبة الإجمالية في الجزائر خلال فترة 1970-2018

الشكل رقم (04) : تطور حصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة 1970 -2018

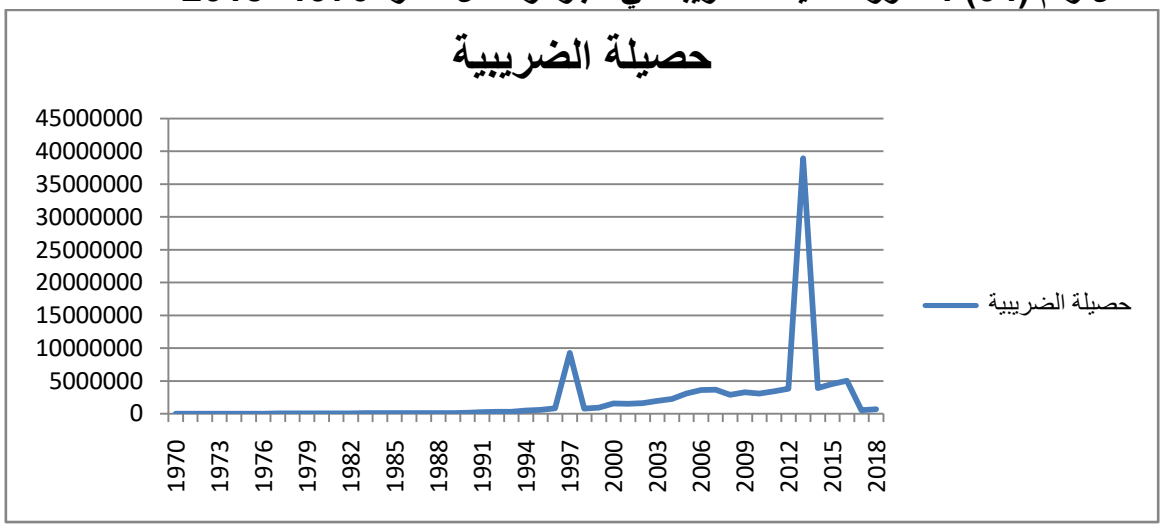

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على الملحق رقم (01) المحصل عليه من –الديوان الوطني للإحصاء على الموقع:http :www .ons.dz

من خلال الشكل رقم (05): والذي يوضح تطور حصيلة الضريبة خلال الفترة(1970–2018) ، يتبين أن حصيلة الضريبة خلال السنوات من 1970 إلى غاية 1989 ، أي قبل الإصلاحات كانت ضعيفة جدا وهذا راجع لعدم الإهتمام بالتحصيل الضريبي وتهميش القطاع ، و إنطلاقا من سنة 1992 أين صاحب هذه المرحلة قيام الجزائر بإصلاح جدري في نظامها الضريبي و الذي شرع سنة 1991 ، وبدأ تطبيقه سنة 1992 حيث نلاحظ إرتفاع في حصيلة الضريبة من 311864 مليار دج سنة 1992، وإستمر في التزايد ، لكن خلال فترة الإصلاحات من 1990 إلى غاية 1996 عرفت تطور ملحوظا مقارنة بالسنوات الأولى ، حيث قدرت سنة 1992 ب 311846 مليار دج ، لتتدهور سنة 1998 بفعل إنخفاض أسعار البترول حيث قدرت سنة 1998 ب : 775411مليار دج. كما شهدت الفترة من (2010 – 2014) إرتفاع في حصيلة الضرائب و هذا راجع لإرتفاع أسعار البترول و الذي بدوره أدى إلى إرتفاع الجباية البترولية حيت كانت مساهمتها كبيرة جدا بمتوسط 59,88% .[1] حيث قدرت حصيلة الضريبة لسنة 2010 ب 3074644 مليار دج لترتفع أيضا سنة 2014 إلى 3927800 مليار دج ، كما شهدت السنوات الأخيرة 2015 ، 2016، 2017، 2018 إرتفاع متزايد في حصيلة الضرائب حيث بلغت خلال هذه السنوات 4552500 مليار دج سنة 2015، ليصل سنة 2018 إلى 671426 مليار دج . فحصيلة الضريبة عرفت تدبدب خلال فترة الدراسة والذي راجع إلى التغيرات في حصيلة الجباية البترولية.

[1] - سايح جبور علي ، عزوز علي ، **مرجع سابق ذكره** ، ص 257 .

المطلب الثاني: تحليل تطور الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018

يعتر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الإقتصادية التي تؤثر على حجم الإيرادات الجبائية خاصة ، فهو عبارة عن القيمة السوقية لكل السلع و الخدمات النهائية محليا ، أي يتم إنتاجها داخل الدولة خلال فترة زمنية محددة حيت كلما يزداد حجم هذا الأخير بزيادة حجم الناتج و تطور معدلات النمو الإقتصادي ، في هذا المطلب سنحاول تحليل تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2018 ، و ذلك بالإستعانة بإ حصائيات الديوان الوطني للإحصاء حيث نستعرضها من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم (05): منحنى تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة 1970 -2018

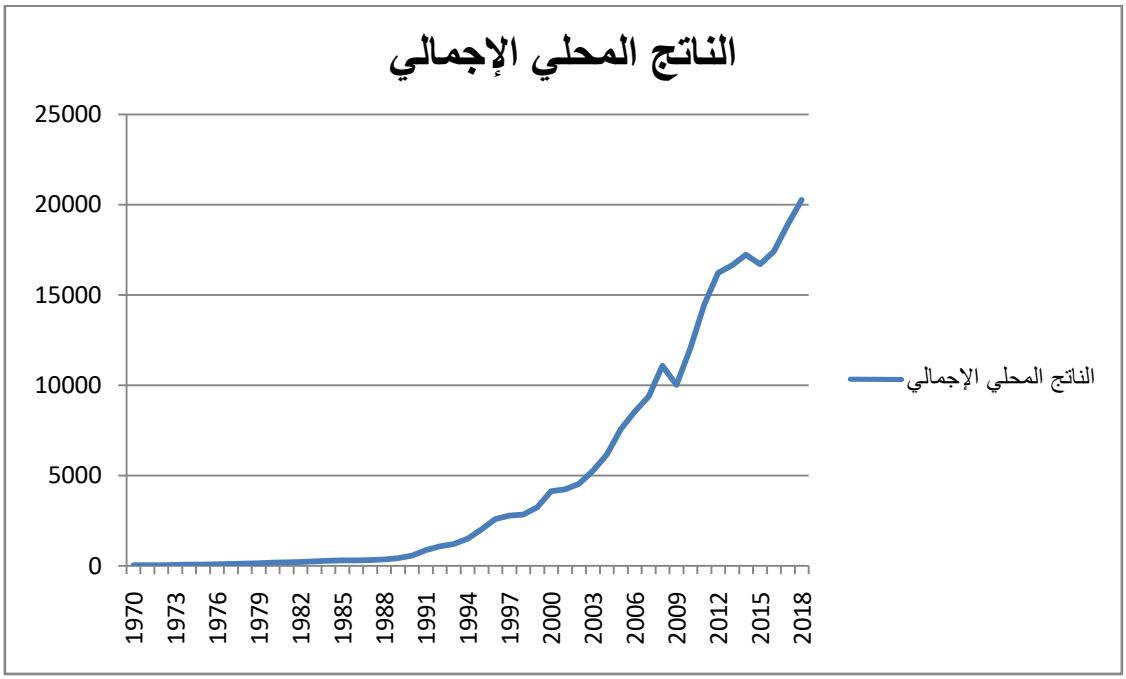

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الملحق رقم (02) المحصل عليه من الديوان الوطني للإحصائيات على الموقع http://www.ons .dz

من خلال الشكل رقم (05): الذي يوضح تطور حجم الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نلاحظ أنه مر بعدة مراحل :

- الفترة الأولى من 1970-1989: عرفت هذه الفترة تزايد متواصل لناتج المحلي الإجمالي حيت تراوح مابين 24,0723 مليار دج سنة 1970 و128,2226 سنة 1979، وهذا راجع لانتعاش سوق النفط وإرتفاع أسعار البترول في السوق الدولية. في حين فترة التمانينات شهدت استمرار في تزايد حجم الناتج المحلي الإجمالي حيث تراوح مابين162.5072 مليار دج سنة 1980 و 291,5972 مليار دج سنة 1985 ،

ونجد أن ابتداءا من سنة 1986 حجم الناتج المحلي الإجمالي يتزايد بمعدل ضعيف وهذا راجع لتدهور أسعار النفط في السوق الدولية وتراوح حجم الناتج المحلي الإجمالي 296,5514 مليار دج سنة 1986 و 422,043 مليار دج سنة 1989.

ـ الفترة الثانية 1990–1999: تراوح حجم الناتج المحلي الإجمالي في هذه الفترة بين 554,3881 مليار دج سنة 1990 و 3238,1975 مليار دج سنة 1999 حيت عرفت هذه الزيادة تسارع كبير وهذا نظرا لارتفاع أسعار النفط الجزائري ماأدى إتباع الجزائر سياسة إقتصادية جديدة ترتكز على التوسع في الإنفاق الحكومي.

ـ الفترة الثالثة 2000–2018: شهدت هذه المرحلة نموا متسارعا لحجم الناتج المحلي وهذا راجع بالدرجة الأولى الى إنتعاش أسعار البترول في السوق الدولية ، فالجزائر تعتمد على المحروقات في صادراتها لنجد ، إجمالي الناتج المحلي يترواح مابين 4123,5139 مليار دينار سنة 2000 ليصل سنة 2008 إلى 11077,1394 مليار دج لينخفض سنة 2009 إلى 10006,8397 مليار دج لانخفاض أسعار البترول ليعود إلى الزيادة سنة 2010 وستتمر في الزيادة إلى غاية 2014 بقيمة 17228.600 ، فقد عرف البترول تدبدبات ليظهر أثاره على الناتج المحلي الإجمالي سنة 2015 ، تم يعود لزيادةسنة 2017 و2018 بقيمتي 18906,600 و 202590,443.

المطلب الثالث : تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة (1970-2018)

إن الهدف المنشود من زيادة الإيرادات وتغطية النفقات لدى الدول هو تحقيق النمو الإقتصادي إذ هو الزيادة في الدخل القومي المعبر عنه بوحدة الزمن ، إذ يعتبر الهدف الأساسي التي تسعى الدول وراء تحقيقه من خلال جمع وتحصيل مختلف الإيرادات العامة للدولة ، و من بينها التركيز على الإيرادات الضريبية التي تعتبر موردا هاما في تزويد الخزينة العمومية بالموارد المالية اللأزمة ، إن علاقة الضرائب بالنمو الإقتصادي في مختلف النظريات الإقتصادية علاقة غير مباشرة ، فقد تأثر الضرائب على حجم رأس المال المتاحعن طريق تثبيط أو تشجيع المدخرات المحلية. لذا سنتطرق إليه من خلال المنحنى الذي يوضح تطور النمو الاقتصادي الجزائري.

الشكل رقم (06): منحنى يبين تطور النمو الإقتصادي خلال فترة 1970-2018

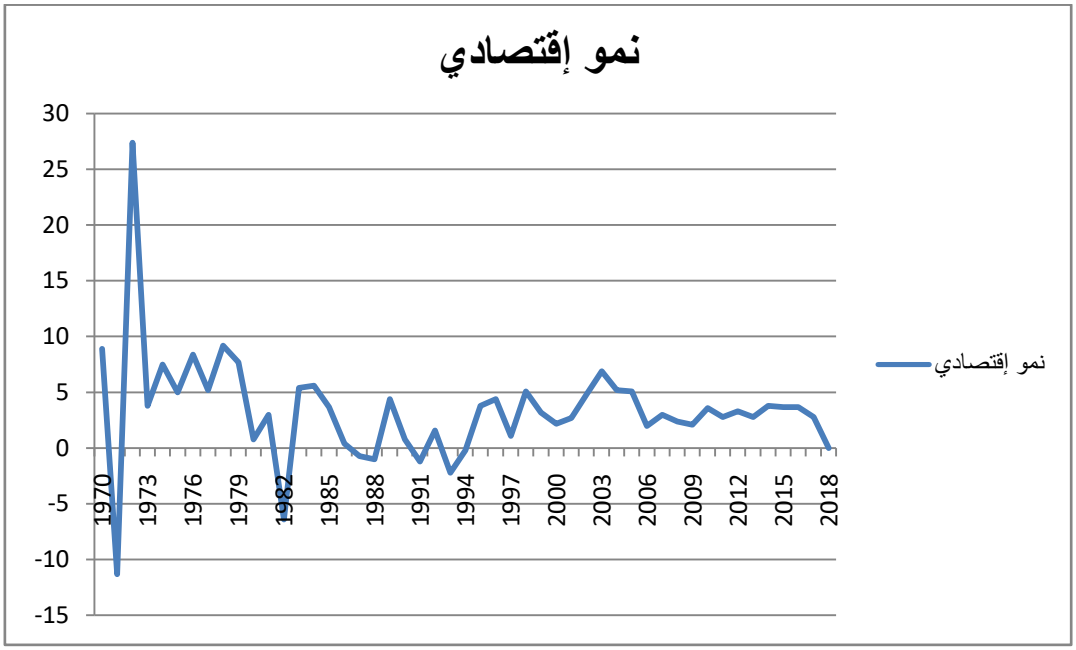

المصدر: من إعداد الطالبة باستعمال برنامج Excel بالإستعانة بمعطيات الملحق رقم (04) المتحصل عليه من:

-بيانات البنك العالمي على الموقع:http://www.albankaldawli.org

من خلال المنحنى الذي يوضح تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال فترة 1970-2018 حيت نلاحظ أن خلال هذه الفترة عرف تدبدبات متفاوتة، والذي يمكن تفسيرها بالتقلبات الحادة في أسعار البترول،حيت وصل معدل النمو الإقتصادي سنة 1970 إلى 8,9% ، تم إنخفض سنة 1971 إلى 11,3- % ، تم ارتفع سنة 1987 ليصل إلى 9,2% وهذا راجع للحرب العربية الإسرائيلية وماصحبها من إرتفاع حاد في أسعار البترول، لكن سرعان ماانهارت هذه الأخيرة خلال الأزمة المالية 1986،فنعكس على معدل النمو

ليصل إلى 0,4% وكذالك سنة 1987–1988 عرفت انخفاض قدر ب0,7 – و (1–%). كما نلاحظ من خلال المنحنى أيضا ارتفاع في نسبة النمو الإقتصادي بمعدلات ضعيفة سنة 1990–1994 ، أما فترة 1995–1999 عرفت تحسن في(2.2%–)حيث بلغ سنة 1990(0,8%)،لينخفض سنة 1993

النمو الإقتصادي ليصل سنة 1995 الى 3,8% وسنة 1999 إلى 5,1% وهذا راجع للإصلاحات الذي أدخلتها الجزائر على هيكلها. مع الإرتفاع المستمر لاسعار البترول عرفت الجزائر انتعاش إقتصادي خلال فترة2000–2018، حيث بلغت سنة 2003 ب 6,9%، نيجة تزايد الإستثمارات الأجنبية ، تم تراجعت معدلات النمو الإقتصادي خلال فترة 2006–2010،ليصل إلى 2,4%سنة 2008، كما سجلت سنة 2010 نسبة 3,6% و3,8% سنة 2014، وهده الزيادة نتيجة للبرنامج الخماسي اذ يدعم تنمية الإقتصاد الوطني،كما نلاحظ بعد سنة 2014 بدأت لإنخفاض لتصل سنة 2017 الى 2,8% ،

يعتبر تدخل الدولة في الإقتصاد أمر ضروري باعتبارها ذلك الذي يمتل الحلقة المكملة للنشاط الإقتصادي فبتدخل الدولة عن طريق السياسة المالية (الضرائب) ، يمكن أن يؤثر على النمو الإقتصادي وهنا نقصد الضرائب الغير مباشرة التي تفرضها الدولة على النشاط الإقتصادي .فلقد عرف معدل النمو الإقتصادي في الجزائر تطورا ملحوظا بمعدلات إيجابية ، حيث شهدت فترة (2005 –2013) إستكمال لبرنامج الإنتعاش الإقتصادي .[1]

المبحث الثالث: التحديد القياسي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970 2018

ان هذا الموضوع المتضمن تحديد الحجم الأمثل لحصيلة الضريبة مرتبط بعدد من المتغيرات الاقتصادية، من بينها الناتج المحلي الإجمالي ونمو اقتصادي ، فعلى الرغم من هذا التشابك و الارتباط ولدراسة وحسن قياس حصيلة الضريبة المثلى وجب صياغة نموذج لقياس منفعة وتأثير متغير على أخر بصيغة رياضية و قياسية تسمح بتقدير حصيلة الضريبة المثلى والذي يحقق النمو الاقتصادي الى الناتج المحلي الاجمالي معدلات مرغوبة.

المطلب الأول: نموذج الدراسة:

سوف نستخدم في هذه الدراسة المنهجية التي اعتمدها **Scully (2003)**، من أجل تعظيم معدلات النمو الاقتصادي و منه تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر، حيث قام بوضع نموذج يقيس نسبة الضرائب إلى الناتج المحلي الإجمالي التي تعظم معدلات النمو الاقتصادي وتصل به إلى النقطة التي تسمى بالحد الأمثل لحجم الحصيلة الضريبية. و يأخذ هذا النموذج الشكل الأتي:

$$\mathbf{Y} = \boldsymbol{\alpha}(\boldsymbol{G_{t-1}})^{\boldsymbol{\beta}}[(\mathbf{1} - \boldsymbol{T_{t-1}})\boldsymbol{Y_{t-1}}]^{\boldsymbol{C}} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots. \mathbf{1}$$

[1] - حمزة العرابي و أخرون ، **مرجع سابق ذكره** ،ص 423 .

حيث يمثل **(Y)** الناتج المحلي الإجمالي، و **(G)** الإنفاق الحكومي، بينما يمثل **(T)** معدلات الضرائب المباشرة و غير المباشرة، و هذا دائما تحت قيد الميزانية المتوازنة.

هذا النموذج يقيس الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية انطلاقا من فرضية الميزانية المتوازنة، و التي يمكن التعبير عنها بالعلاقة الآتية:

$$(\mathbf{G} = \boldsymbol{YT})$$

و التي تعني بأن العجز الموازني يتم تمويله عن طريق الضرائب، و لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون هناك عجز موازني.

و بتعويض العلاقة **(G=YT)** في المعادلة رقم **(1)** نتحصل على:

$$\mathbf{Y} = \boldsymbol{\alpha}(\boldsymbol{Y_{t-1}T_{t-1}})^{\boldsymbol{\beta}}[(\mathbf{1} - \boldsymbol{T_{t-1}})\boldsymbol{Y_{t-1}}]^{\boldsymbol{C}} \dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots\dots \mathbf{2}$$

و بأخذ المشتقة الأولى و المشتقة الثانية للمتغير **(Y)** بالنسبة للمتغير **(T)** نتحصل على شروط تعظيم حجم الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لمعدل النمو الاقتصادي، و فق العلاقة الآتية:

$$\mathbf{T}^{*} = \boldsymbol{\beta}/(\boldsymbol{\beta} + \boldsymbol{c})$$

و حتى نقوم بتحديد قيمتي $(\boldsymbol{\alpha}$ و $\boldsymbol{\beta})$ نأخذ اللوغريتم الطبيعي للمعادلة **(2)** ثم بعد ذلك نقوم بعمل انحدار لها كما يلي:

$$\mathbf{Log}(\mathbf{Y_t}) = \boldsymbol{Log}(\boldsymbol{\alpha}) + \boldsymbol{\beta Log}(\boldsymbol{Y_{t-1}T_{t-1}}) + \boldsymbol{cLog}[(\mathbf{1} - \boldsymbol{T_{t-1}})\boldsymbol{Y_{t-1}}] + \boldsymbol{\mu_t} \dots\dots\dots\dots\dots \mathbf{3}$$

بوضع:

$$(\mathbf{1} - \boldsymbol{T_{t-1}})(\boldsymbol{Y_{t-1}}) = \mathbf{S_t}$$

تصبح المعادلة رقم **(3)** كما يلي:

$$\mathbf{Log}(\mathbf{Y_t}) = \boldsymbol{Log}(\boldsymbol{\alpha}) + \boldsymbol{\beta Log}(\boldsymbol{T_{t-1}Y_{t-1}}) + \boldsymbol{cLog}(\mathbf{S_t}) + \boldsymbol{\mu_t} \dots\dots\dots\dots\dots \mathbf{4}$$

و لتقدير المعادلة رقم **(4)** نقوم باختبارات الإستقرارية بالنسبة لمتغيرات المعادلة. (Chokri and al, 2017, 8 – 9).

المطلب الثاني: منهجية الدراسة و إجراءاتها:

1ـ مصادر البيانات : تم جمع البيانات البحثية حول متغيرات الدراسة (الناتج المحلي الإجمالي **(Y)**، حجم الضرائب المباشرة و غير المباشرة (الجباية العادية) (T)) من الجهات المتخصصة مثل: وزارة المالية الجزائرية، المركز الوطني الجزائري للإحصاء (**ONS**)، تقارير بنك الجزائر. وقد غطت هذه الدراسة الفترة **(1970 -2018)**.

2ـ حدود الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على مؤشرين للاقتصاد الجزائري و المتمثلان في: الناتج المحلي الإجمالي **(Y)**، حجم الضرائب المباشرة و غير المباشرة **(T)**. كما اقتصرت الدراسة على بيانات هذين المؤشرين خلال الفترة (1970- 2018).

3ـ معالجة البيانات: لقد تم الاعتماد على الحاسوب باستخدام برنامج **(EVIEWS10)** لمعالجة البيانات المنشورة من أجل تقدير نموذج المعادلة رقم **(4)**.

المطلب الثالث: نتائج تقدير نموذج الدراسة:

1ـ اختبار استقراريه متغيرات النموذج:

كمرحلة أولى نقوم باختبار استقرار السلاسل الزمنية وهو شرط من شروط التكامل المشترك . وتعد اختبارات جذور الوحدة أهم طريقة في تحديد مدى استقراريه السلاسل الزمنية، ومعرفة الخصائص الإحصائية وكذا معرفة خصائص السلاسل الزمنية محل الدراسة من حيث درجة تكاملها . لقد تم استخدام اختبار فيليبس ـ بيرون،لاختبار وجود جذر الوحدة أو الإستقرارية في المتغيرات محل الدراسة، هذا الاختبار يفحص فرضية العدم بأن المتغير المعني يحتوي على جذر الوحدة أي انه غير مستقر، مقابل الفرضية البديلة بأن المتغير المعني لا يحتوي على جذر الوحدة أي انه مستقر، كما هو موضح في الجدول الأتي:

الجدول رقم (08) :نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة

Prob	None	Prob	Trend and intercept	Prob	intercept		P.P	الخصائص
								المتغيرات
1.0000	4.645546	0.9339	-1.003623	0.3181	1.925612 -	t	I(0)	$\text{Log } Y_t$
0.0363	-2.091596	0.0002	-5.592743	0.0001	-5.211089	t	I(1)	
0.9927	2.206230	0.9284	-1.039545	0.2315	-2.137413	t	I(0)	$Log(T_{t-1}Y_{t-1})$
0.0000	-5.713322	0.0000	-7.496710	0.0000	-6.903466	t	I(1)	
1.0000	4.891627	0.9584	-0.800186	0.5188	-1.512638	t	I(0)	$\text{Log } S_t$
0.0006	-3.593212	0.0000	-7.809036	0.0000	-7.452421	t	I(1)	

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتضح من خلال الجدول رقم (08) أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بالنسبة للمتغيرات محل الدراسة بأن لها جذر الوحدة عند المستوى، و لكن يمكن رفض هذا الفرض بالنسبة للفرق الأول لهذين المتغيرات محل الدراسة، مما يعني أن هذه المتغيرات متكاملة من الرتبة(1)I، ومنه يمكن إجراء اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود.

2. اختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود:

حسب (Pesaran) فإن اختبار الحدود في إطار نموذج ARDL، يمكن تطبيقه بغض النظر عن خصائص السلاسل الزمنية، إذا كانت مستقرة عند مستوياتها I(0) أو متكاملة من الدرجة الأولى I(1) أو خليط من الاثنين. حيث يتمثل الشرط الوحيد لتطبيق هذا الاختبار في ألا تكون السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة الثانية I(2)، كما أن طريقة (Pesaran) تتمتع بخصائص أفضل في حالة السلاسل الزمنية القصيرة مقارنة

بالطرق الأخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك ، و هذا يتماشى مع طبيعة سلسلتنا الزمنية محل الدراسة.

و عليه يكون هناك تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود، إذا كانت قيمة F المحسوبة اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، و عليه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة . أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحّد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا نرفض الفرض البديل، و نقبل فرضية العدم أي غياب العلاقة التوازنية في الأجل الطويل، و لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وفقا لمنهج الحدود. (Pesaran and al, 2001, 300).

و الجدول رقم (09) يوضح نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم (09) : نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود لمتغيرات الدراسة

قيمة F المحسوبة	القيم الحرجة	مستوى المعنوية		
		1%	5%	10%
1.965162	الحد الأدنى I(0)	5.15	3.79	3.17
	الحد الأعلى I(1)	6.36	4.85	4.14

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

يتبين من الجدول رقم (09): أن قيمة إحصائية F المحسوبة جاءت أقل من قيمة الحد الأقصى للحدود (bounds test) التي حددها (Pesaran) في ظل وجود حد ثابت و عدم و جود اتجاه عام للدالة، ما يعني أنه يمكننا قبول فرض العدم (ورفض الفرض البديل)، القائل بأن المتغيرات $(\mathbf{Log\ Y_t}, Log(\mathbf{T_{t-1}Y_{t-1}}), \mathbf{Log\ S_t})$ هي متغيرات غير متكاملة معا، و أنه لا توجد علاقة خطية بين هذه المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و 10 %، بمعنى أخر أنه هناك علاقة غير خطية و غير متناظرة بين هذه المتغيرات مما يفتح المجال لاستخدام نموذج NARDL، في تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات، و يبقى الإشكال الوحيد الذي يمكن أن نواجهه الآن، هو فيما إذا كان هناك تكامل مشترك بين متغيرات هذه الدراسة في إطار نموذج NARDL، و هذا ما يمكن إثباته أو نفيه باستخدام اختبار Wald Test.

3 . تقدير علاقات المدى الطويل في نموذج NARDL (Long-Run):

من خلال هذا النموذج سوف نقوم بتقدير العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق نموذج NARDL، حيث أن معاملات المدى الطويل تمثل مرونات $\mathrm{Log\ Y_t}$ بالنسبة لـ: $Log(\mathrm{T_{t-1}Y_{t-1}})$ بأثريها الموجب و السالب، و المعادلة رقم (4) تأخذ الشكل العام الأتي:

$$\Delta LogY_t = Log\alpha_1 + \alpha_2 LogY_{t-1} + \alpha_3 LogS_{t-1} + \alpha_4 Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_pos_{t-1} + \alpha_5 Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_neg_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} \beta_{1i}\, \Delta LogY_{t-1} + \sum_{i=1}^{q} \beta_{2i} \Delta Log\, S_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_{3i} \Delta\, Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_pos_{t-1} + \sum_{i=1}^{m} \beta_{4i} \Delta\, Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_neg_{t-1} + \mu_t \dots\dots\dots\dots 5$$

قمنا بتقدير المعادلة **(5)** أعلاه باستخدام برنامج **(EVIEWS 10)** و كانت نتائج التقدير كما يلي:

الجدول رقم (10): نتائج تقدير علاقة المدى الطويل للمعادلة (5) في إطار نموذج NARDL

المتغيرات	المعلمات المقدرة في الأجل الطويل	الاحتمال	الاختبارات التشخيصية	الإحصائية	القيمة	الاحتمال
$Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_pos_{t-1}$	0985820.	000.00	الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey	F-statistic	0.322292	0.7264
$Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_neg_{t-1}$	135372.0	0.0003		Chi-Square	0.783951	0.757
			عدم ثبات التباين ARCH	F-statistic	0.160716	0.6904
$LogS_{t-1}$	0.566391	0000.0		Chi-Square	0.169407	0.6824
			التوزيع الطبيعي Jarque-Bera	Jarque-Bera	0.643393	0.724918
$Log\alpha_1$	0.660183	0000.0	استقرار النموذج Ramsey-Reset	T-statistic	1.429205	0.1609
				F-statistic	2.042627	0.1609
			اختبار التكامل المتزامن Wald Test	F-statistic	10.4472	0.0044
				Chi-Square	15.31342	0.0016
			اختبار عدم التماثل Wald Test	T-statistic	3.339411	0.0018
				F-statistic	11.15166	0.0018
				Chi-Square	11.15166	0.0018

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

و من خلال الجدول أعلاه يمكن كتابة المعادلة رقم (10) كما يلي:

$$LogY_t = 0.660183 + 0.566391 LogS_{t-1} + 0.209858 Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_pos_{t-1} + 0.135372 Log(T_{t-1}Y_{t-1})\_neg_{t-1} + \mu_t$$

من خلال نتائج الجدول رقم (10) نلاحظ بأن الأثر الايجابي للضرائب على الناتج المحلي الإجمالي أكبر من الأثر السلبي للضرائب على الناتج المحلي الجمالي، و منه فإن مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأثر السلبي للضرائب إلى مجموع مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأثر السلبي للضرائب و مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لـ: $Log(S_{t-1})$، تمثل الحد الأدنى للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، بينما مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأثر الإيجابي للضرائب إلى مجموع مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأثر الإيجابي للضرائب و مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لـ: $Log(S_{t-1})$، تمثل الحد الأقصى للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، و منه يمكن التوصل إلى الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2018) في حدها الأدنى، كما يلي:

$$T^* = \frac{\alpha_5}{\alpha_5 + \alpha_3} = \frac{0.135372}{0.701763} = 0.193$$

أي أن الحد الأدنى للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يساوي: 19.3%، بمعنى أخر أن الحد الأدنى للمعدل الأمثل للضرائب الذي يجب تحصيله لتعظيم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة هو 19.3% من إجمالي الناتج المحلي.

في الخطوة الموالية سوف نقوم بتحديد الحد الأقصى الذي لا يجب أن تتجاوزه نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، حتى يبقى حجم الحصيلة الضريبية في الجزائر يعمل في إطار الكفاءة والفعالية و يتميز بنوع من الإنتاجية، من جهة أخرى، هذه الخطوة سوف تسمح لنا بتحديد نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر، التي يكون عندها النمو الاقتصادي عند أقصى حد له، و الناتج الحدي للحصيلة الضريبية يساوي صفر.

من خلال نتائج تقدير المعادلة (5) يمكن التوصل إلى أن الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2018) في حده الأقصى (نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية التي تعظم النمو الاقتصادي و يكون عندها الناتج الحدي للحصيلة الضريبية يساوي صفر)، يمكن التوصل إليها من خلال قسمة مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأثر الإيجابي للضرائب على مجموع مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للأثر الإيجابي للضرائب و مرونة الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لـ: $Log(S_{t-1})$، كما يلي:

$$T^* = \frac{\alpha_4}{\alpha_4 + \alpha_3} = \frac{0.209858}{0.776249} = 0.270$$

أي أن نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يعظم النمو الاقتصادي و يكون عندها الناتج الحدي للحصيلة الضريبية يساوي صفر في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2018)، تساوي إلى: 27%، أي نقطة الحد الأقصى لمعدل الضرائب الذي يجب تحصيله لتعظيم معدلات النمو الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة هو 27% من إجمالي الناتج المحلي.

من خلال نتائج الدراسة القياسية، نستطيع أن نقول بأن الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة، يتراوح مابين (19.3% – 27%).

و بالتالي خلال الفترة (1970- 2009)، بلغ متوسط نسبة الحصيلة الضريبية في الجزائر إلى إجمالي الناتج المحلي 31,8%، و بالتالي فإن الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال هذه الفترة، كانت تعمل خارج مجال الكفاءة و الفعالية و الإنتاجية و لم تساهم في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، و يعود عدم كفاءة و فعالية و إنتاجية الحصيلة الضريبية خلال هذه الفترة في الجزائر، إلى حجم الضغط الضريبي و الأعباء الضريبية الكبيرة التي يفرضها النظام الضريبي على الأوعية الضريبية و على المكلفين بها، أي إلى ارتفاع الضغط الضريبي و ارتفاع الأعباء الضريبية بشكل كبير (الضريبة تقتل الضريبة) ، فكما أشار الاقتصادي الأمريكي لافر (A.Laffer)، أن كل زيادة في معدل الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة في الحصيلة الضريبية أي الأعوان الاقتصاديون يقبلون الضريبة و لا ينقصون من نشاطاته م الخاضعة لها، بعدها يصبح إنتاج القطاعات يتناقص و أي زيادة أو ارتفاع في معدل الضغط الضريبي يتبعه انخفاض في النشاط الخاضع له، أو زيادة في التهرب و الغش الضريبيين، فتنخفض المردودية الضريبية، مما يؤدي إلى انخفاض في فعالية و كفاءة و إنتاجية الحصيلة الضريبية، إذ تفشل الحصيلة الضريبية في تحقيق الفعالية المالية الضريبية، و تفشل في تحقيق الأهداف الاقتصادية بكل كفاءة، و يكون لها تأثير سلبي على معدلات النمو الاقتصادي، حيث تنخفض هذه الأخيرة إلى مستويات متدنية جدا، فالاقتطاعات الإجبارية الكبيرة و الثقيلة تخرب الوعاء الضريبي المفروضة عليه، نتيجة ظهور مقاومة للضريبة و انخفاض في الطاقة الإنتاجية.

أما خلال الفترة (2010- 2018)، بلغت متوسط نسبة الحصيلة الضريبية في الجزائر إلى إجمالي الناتج المحلي 15.3%، و بالتالي فإن الحصيلة الضريبية في الجزائر خلال هذه الفترة عملت خارج مجال الكفاءة و الفعالية و لم تكون بذلك الإنتاجية المرجوة، و فشلت الحصيلة الضريبية في تحقيق الفعالية المالية الضريبية، و لم تساهم بالشكل المطلوب في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و زيادته، و يعود ضعف الحصيلة الضريبية وضعف إنتاجيتها خلال هذه الفترة في الجزائر إلى: انخفاض مستوى نصيب الفرد من الدخل الوطني، إلى ضعف الإدارة الضريبية الأمر الذي ساعد على تفشي ظاهرتي الغش و التهرب الضريبيي ن، إلى كثرة الإعفاءات الضريبية تحفيزا للاستثمارات الأجنبية من أجل تنمية القطاعات الاقتصادية خاصة الصناعية منها، إلى اتساع نشاط القطاع غير الرسمي مما جعل جانب كبير من الدخول غير خاضع للضريبية. كل هذه العوامل و أكثر ساهمت في ضعف كفاءة و فعالية الحصيلة الضريبية و ضعف مردوديته ا، و عدم قدرتها على الوصول إلى الحجم الأمثل الذي يسمح لها بتحقيق أهدافها المالية، الاقتصادية و الاجتماعية.

4 . الاختبارات التشخيصية:

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للحكم على مدىَ ملائمة النموذج المستخدم في قياس المرونات المقدرة في الأجل الطويل، و هذه الاختبارات هي:

1.4 اختبار التكامل المتزامن باستخدام اختبار Wald Test:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 10.31323 باحتمال أقل من 5%(0.0000)، كما بلغت إحصائية Chi-Square 41.25291 باحتمال أُقل من 5% (0.0000)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل بوجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة و أن هناك علاقة غير خطية بينهم، ممّا يدل على أن استخدام نموذج NARDL ملائم جدا.

2.4 اختبار عدم التماثل باستخدام اختبار Wald Test:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 16.17961 باحتمال أقل من 5%(0.0002)، كما بلغت إحصائية Chi-Square 16.17961 باحتمال أُقل من 5% (0.0001)، كذلك إحصائية T بلغت 4.022388 باحتمال أقل من 5%(0.0002)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض البديل القائل بعدم و جود تماثل في التأثير الطويل الأجل للأثر السلبي و الأثر الايجابي لمعدلات الضرائب.

3.4 اختبار الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 0.471184 باحتمال أكبر من 5%(0.6278)، كما بلغت إحصائية Chi-Square 1.108880 باحتمال أُكبر من 5% (0.5744)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بعدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين البواقي و بالتالي فإن بواقي النموذج لا تعاني من ارتباط ذاتي أعلى من الدرجة الأولى، و بالتالي نقر بصلاحية النموذج للتقدير.

4.4 اختبار عدم ثبات التباين ARCH:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 0.028998 باحتمال أكبر من 5%(0.8656)، كما بلغت إحصائية Chi-Square 0.030296 باحتمال أُكبر من 5% (0.8618)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن سلسلة البواقي لها تباين متجانس، بالتالي هذا دليل قوي على صلاحية النموذج للتقدير.

5.4 اختبار التوزيع الطبيعي Jarque-Bera:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ بأن إحصائية Jarque-Bera قد بلغت 3.395603 باحتمال أكبر من 5%(0.183086)، الأمر يقودنا إلى قبول الفرض الصفري القائل بأن نموذج الدراسة يخضع إلى التوزيع الطبيعي، كدليل أخر على صلاحية النموذج للتقدير.

6.4 اختبار استقرار النموذج Ramsey-Reset:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ بأن إحصائية F قد بلغت 0.271752 باحتمال أكبر من %(0.6050) ، كما بلغت إحصائية T قيمة 0.521299 باحتمال أكبر من 5%(0.6050)، الأمر يقودنا

إلى قبول الفرض الصفري القائل باستقرار النموذج و صحة الشكل الدالي المستخدم في النموذج المذكور، ما يقودنا إلى القبول النهائي لنموذج الدراسة.

7.4 اختبار الاستقرار الهيكلي لنموذج NARDL المقدر:

يتمثل اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الآجلين القصير والطويل في خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغييرات هيكلية فيها عبر الزمن، إذ يتضح من خلال الشكلين الآتيين أن المعاملات المقدرة لنموذج NARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة ، مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة و انسجام في النموذج بين نتائج المدى القصير و الطويل، حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%.

الشكل رقم (07) :نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUM

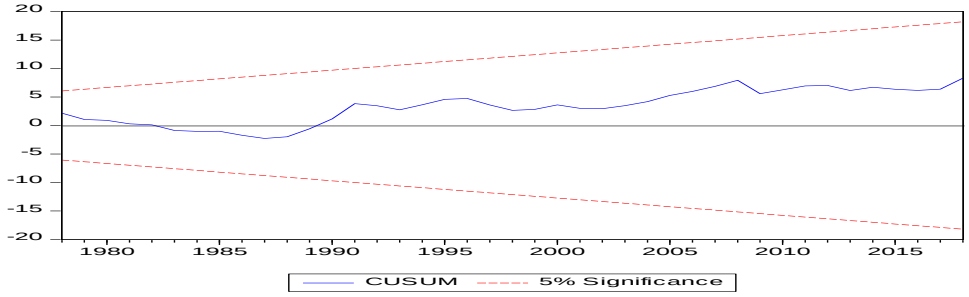

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

الشكل رقم (08) : نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج وفقا لإحصائية CUSUMSQ

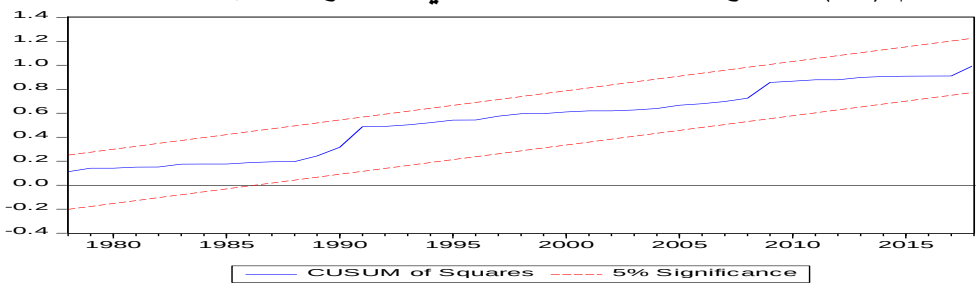

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على برنامج EVIEWS10

خاتمة الفصل :

لقد حاولنا من خلال الفصل التطبيقي تقدير الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 – 2018 ، حيث تناولنا في المبحث الأول هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2018، حيث إختلف هيكلها الضريبي عبر فترات الإصلاحات 1992 إلى 2008 و إنبتق عن تلك الإصلاحات ضرائب جديدة .

أما في المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا إلى تحليل تطور كل من الجباية العادية و الجباية البترولية في الجزائر خلال فترة الدراسة ،و كذلك تحليل تطور حصيلة الضريبة في الجزائر، الناتج المحلي الإجمالي، النمو الإقتصادي، حيث إختلف تطورهم من فترة إلى أخرى وذلك راجع إلى الأوضاع السائدة فب البلاد وكذا التغيرات الحاصلة في أسعار البترول في الأسواق العالمية. فيما يخص المبحث الثالث تطرقتا إلى الدراسة القياسية تحث عنوان التحديد القياسي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2018 . وذلك بالستعمال الطرق القياسية و الإحصائية و توصلنا إلى أن نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة ،التي تساهم في زيادة النمو الإقتصادي إلى حده الأقصى ، ويكون عندها الناتج الحدي للحصيلة الضريبية مساويا للصفر هي 27%. كما بلغ متوسط نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 15.6% خلال التسع السنوات الأخيرة أي خارج مجال الكفاءة.

فالحصيلة الضريبية في الجزائر تعمل خارج مجال الكفاءة والذي يتراوح مابين (19.3%، 27%). والتي تساهم بشكل سلبي في الرفع من معدلات النمو الإقتصادي.

خاتمة

حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الحصيلة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، و النمو الإقتصادي و تقدير الحجم الأمثل لحصيلة الضريبة و الذي يحقق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصاديفي الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018) لأجل ذلك إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و بالإضافة إلى المنهج التجريبي المثمثل في إستعمال أدوات القياس الإقتصادي فاشملت الدراسة على فصلين هما:

الفصل الأول تضمن الإطار النظري و المفاهيمي للضريبة حيث أنها تعتبر أهم إيرادات الخزينة العمومية والتي تغطي بها النفقات المترتبة عن الحاجات العامة للدولة والشعب ، و التطرق لمختلف أنواع الضرائب وخصائصها ، و تم تصنيف الضرائب حسب الحاجة و الهدف المرجو تحقيقه، كما تم التوصل إلى أن بارو و سكالي قامو بوضع نموذج يعمل من أجل تعظيم معدلات النمو الإقتصادي، وتصل به إلى مايسمى بالحد الأمثل .

أما الفصل الثاني تضمن الهيكل الضريبي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات، كما تضمن تحليل تطور كل من الجباية العادية والجباية البترولية ، و تحليل تطور الحصيلة الضريبية ، الناتج المحلي الإجمالي ، النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018) ، بالإضافة إلى الدراسة القياسية والتي إعتمدنا على نماذج NARDL في تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

نتائج الدراسة:

. بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة لـ: فيليبس ـ بيرون، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها، إلا أن اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك أثبت بعدم خطية العلاقة بينهم مما فتح المجال لاستخدام نماذج NARDL.

. توصلت دراستنا إلى أن مجال كفاءة الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2018) يتراوح ما بين (19.3% – 27%)%، في ظل سياسة الميزانية المتوازنة.

. كما توصلت دراستنا إلى أن نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2018)، التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى، و يكون عندها الناتج الحدي للحصيلة الضريبية مساوي للصفر هي 27%.

. ما ميز دراستنا هذه هو تطابق الجانب الوصفي الإحصائي مع جانب التحليل القياسي، مما يبين قوة النتائج المتوصل إليها فيما يخص نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر و مجال كفاءة هذه الحصيلة.

. خلال التسع سنوات الأخيرة (2010- 2018) بلغ متوسط نسبة ا لحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 15.6%، ما يعني أن الحصيلة الضريبية في الجزائر تعمل خارج مجال الكفاءة، و بالتالي فهي لم تساهم بشكل كافي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فهذه السنوات لم تصل فيها نسبة ا لحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحد الأمثل. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

. خلال الفترة (1970- 2009) بلغ متوسط نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 31,8%، ما يعني أن الحصيلة الضريبية في الجزائر تعمل خارج مجال الكفاءة، و بالتالي فهي تساهم بشكل سلبي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فهذه السنوات قد تجاوز فيها نسبة ا لحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحد الأمثل.

. نسبة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي في المجال(19.3% – 27%)%، إذ تعتبر متماشية مع نسبة الحجم الأمثل العالمي للحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، الذي يتراوح في حدود (20- 25)%، و هذا يتناسب مع واقع الجزائر كدولة نامية.

. ساهمت الحصيلة الضريبية في الجزائر، عند حجمها الأمثل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي استقر عند 27%، في زيادة النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى، و الذي قارب نسبة 5%، هذا المعدل في الدول المتقدمة يمكن تحقيقه بنسبة حصيلة ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من النسبة المحققة في الجزائر، فمثلا يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي يقارب 7% بنسبة حصيلة ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 19.3%، و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على مستوى الضغط الضريبي الكبير في الجزائر.

إختبار فرضيات الدراسة :

الفرضية الأولى نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تجاوزت الحجم الأمثل لها.

الفرضية الثانية تنص لم تصل بعد نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى الحجم الأمثل لها.

التوصيات:

. العمل على رفع معدل الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق أقصى معدلات نمو اقتصادي معتبرة و مقبولة، من أجل التخفيف من الآثار السلبية للضغط الضريبي و الأعباء الضريبية الأخرى.

. إن السبيل الوحيد للوصول بالحصيلة الضريبية إلى حد ها الأمثل، هو التخلص من المشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة الجزائرية، و التي في مقدمتها العجز الموازني و الدين العام الداخلي، و القيام بإصلاحات ضريبية جدية و فعالة.

. ضرورة الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية و تطويرها، و الرفع من التعاون و التنسيق ما بين الدوائر الضريبية المختلفة، للحد من ظاهرتي التهرب و الغش الضريبيين، باعتبار و أن لهذين الظاهرتين أثر سلبي على فعالية و كفاءة و إنتاجية الحصيلة الضريبية.

. الدراسة الدقيقة للامتيازات الضريبية الممنوحة و دعمها بتحسين البيئة الاقتصادية و المالية و المصرفية باعتبار و أن النظام الضريبي يشكل جزء أساسيا منه، حتى لا تؤثر هذه الامتيازات الضريبية بشكل سلبي على الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية.

. توسيع قاعدة الإخضاع الضريبي عوض الرفع من معدلات الضرائب، قصد زيادة حجم الحصيلة الضريبية إلى مستواها الأمثل دونما إثارة للضغوط الضريبية.

أفاق الدراسة :

في الأخير نستطيع القول أن الدراسة هي محاولة منا لمعالجة هذا الموضوع، و هي تفتح مجالا للبحث في بعض المواضيع الأخرى:

دراسة قياسية لأثر الحصيلة الضريبية على النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018).

دراسة قياسية لأتر حصيلة الضريبة على الإستثمار والإدخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018).

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

✓ الكتب :

1 -أحمد يونس البطريق و آخرون ، المالية العامة – الضرائب و النفقات العامة_،الدار الجامعية ، الإسكندرية.

2 -أحمد رمضان و أخرون ، النظرية الإقتصادية ، دار الجامعة الإسكندرية ، 2003.

3 -أسامة بن محمد باحنشل، مقدمة في تحليل الاقتصاد الكلي ، جامعة الملك سعود للنشر و التوزيع ، الرياض.

4 -بتور عصام ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، دار المنشورات الجامعية ، دمشق ، 1990.

5 -بن عمارة منصور ، الضرائب على الدخل الإجمالي حسب تعديلات قانون المالية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2010.

6 -حميد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ط04 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر.

7 -خالد عبد العظيم السيد عوض ، "الضريبة على القيمة المضافة_ دراسة مقارنة للنظم الضريبية العالمية" ، ط 04 ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة ،2007

8 -خالد الخطيب ، المالية العامة ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، 1997.

9 -سوزي عدلي ناشد "المالية العامة – النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الميزانية العامة " ، منشورات الحلبي ، الإسكندرية ، 2006.

10 – علي زغدود، المالية العامة ، ط04 ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2011.

11 – عادل أحمد الحشيش،أساسيات المالية العامة " مدخل لدراسة أصول الفن المالي للاقتصاد العام"، دار النهضة العربية، الإسكندرية ، 1992

12 – عبد القادر محمد و عبد القادر عطية ، الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق ، ط04 ، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر 2009.

13 – عدلي البابلي ، المالية العامة و النظم الضريبية ، دار الكتاب الحديث ، الأردن ،2009 .

14 – محمد عباس محرزي ،اقتصاديات الجباية والضرائب ،دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر، 2004.

15 – محمد بوزيدة ، جباية المؤسسات ، ط04 ، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر ،2007.

16 – محمد شيخي ، طرق قياس الاقتصاد القياسي محاظرات وتطبيقات ، ط 01، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2012

17 – محمد دويدار ، مبادئ الاقتصاد السياسي والمالي ، الدار الجامعية،الإسكندرية ، ،2000.

18 – ناصر مراد ، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 2011.

قائمة المراجع:

- **الأطروحات والمذكرات :**

أ -الأطروحات:

1 -حميد بوزيدة، النظام الضريبي الجزائري وتحديات الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1992_2004) ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005_2006.

2 -عزوز علي، آليات ومتطلبات تفعيل التنسيق الضريبي العربي_ واقع وتحديات ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، الجزائر ،2013 _2014

3 -ولهي بوعلام ، النظام الضريبي الفعال في ظل الدور الجديد للدولة ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2011- 2012.

ب-المذكرات:

1 -تابثي خديجة ، دراسة تحليلية حول الضريبة والقطاع الخاص ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان ، الجزائر ، 2010_ 2011.

2 -حجار مبروكة، أثر السياسة الضريبية على إستراتيجية الاستثمار في المؤسسة ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2005 _ 2006.

3 -شريف محمد ، السياسة الجبائية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي ،مذكرة ماجستير تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير و العلوم التجارية ، جامعة ابى بكر بلقايد ، تلمسان ، 2009/ 2010 .

4 -حفيف عبد الحميد ، فعالية السياسة الضريبة في تحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر (2001،20012) ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس ، سطيف1 ، الجزائر ، 2013.

5 -وسيلة طالب ، الضغط الضريبي و الفعالية الضريبية ، مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، 2004.

- **المجلات والدوريات:**

1 -العبدي رابح ، دور الضرائب المباشرة و غير المباشرة في توزيع الدخل القومي ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية و الاقتصادية و السياسية ، كلية الحقوق سعيد حمدين ، جامعة الجزائر – 01 – بن يوسف بن خدة.

2 -بلمقدم مصطفى ، الجباية و النمو الاقتصادي في الجزائر – دراسة قياسية ، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير والعلوم التجارية ، جامعة تلمسان ، العدد 09 ، 2013.

3 -بلجيلالي أحمد و شباب سيهام ، مساهمة الجباية البترولية في توازن الموازنة العامة الجزائر نموذجا ، المجلة الجزائرية للاقتصاد و المالية ، العدد 07 ، 2017.

4 -برقوقي إبراهيم و آخرون، نمذجة قياسية لتأثير سعر الصرف على المتغيرات الكلية للاقتصاد الجزائري باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية (ARDL) خلال الفترة (1980 – 2014) ، مجلة العلوم التجارية، المجلد 15، العدد 2، المدرسة العليا للتجارة القليعة، الجزائر، 2015.

5 -تمار أمين ، أثر ضريبة أرباح الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1992-2017) ،باستعمال منهجية الانحدار الذاتي ذو الإبطاء الموزع الغير خطي NARDL ، مجلة الباحث ، جامعة البليدة 2 – (الجزائر) ،المجلد 19 ، العدد 1 ، 2019.

6 -حمزة العرابي و آخرون ، أثر الضرائب الغير مباشرة على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990- 2013) ،مجلة علمية محكمة ، المجلد 20 ، العدد 20 ، 2016.

7 -رتيبة بوهالي ، محاضرات في جباية المؤسسة ، مطبوعات جامعية ، تخصص إدارة أعمال ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد الصديق بن يحي.

8 -زغيب مليكة و رميتة عبد الغني ، مدى نجاعة الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمار الخاص الوطني ، مجلة دراسات جبائية ، العدد03 ، 2013.

9 -سايح جبور علي و عزوز علي ، مكانة الجباية العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد19، 2018.

10 - شاوي صبيحة ، الإصلاح الضريبي في الجزائر و أثره على تعبئة الجباية العادية ، المجلة الجزائرية للمالية العامة ، جامعة تلمسان ، العدد 06 ، 2016 .

11 - عتيقة بن طاطة، النظام الضريبي في كل من الجزائر وسوريا ، الدراسات العليا، كلية الإقتصاد ، جامعة دمشق، 2008 -2009.

12 - كنعان عبد اللطيف عبد الرزاق و أنسام خالد حسن الجبوري ، دراسة مقارنة في طرائق انحدار التكامل المشترك مع التطبيق علمي ، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد 33 ،2012.

13 - مصباح حراق و ربيع قرين ، تقييم فعالية النظام الضريبي الجزائري – دراسة تحليلية للفترة (2000 -2018) ، مجلة الاقتصاد و الإحصاء التطبيقي ، المجلد 16 ، العدد 02 ، 2019.

14 - منصوري حاج موسى ، أثر عدم تماثل التضخم على عوائد مؤشر الأسهم باستخدام منهجية NARDL ،مجلة آفاق علمية ،المجلد 10 ، العدد 16 ،2018.

15 - نور الدين بوالكور، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة(1970-2016) في إطار نموذج ARDL ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 09 ، 2009.

- ✓ **الملتقيات:**

قائمة المراجع:

1 شلالي عبد القادر و آخرون ،مساهمة النظام الجبائي في تنويع الاقتصاد الوطني خارج المحروقات، ملتقى الوطني حول أثر الإصلاحات الضريبية على النظام الجبائي الجزائري ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، يومي 18 – 19 أفريل 2018 .

2 عبد المجيد قدي ، النظام الجبائي الجزائري وتحديات الألفية الثالثة ، ملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري ، جامعة سعد دحلب ، البليدة، يومي 20 _ 21 ماي 2002.

3 عبد المجيد قدي، السياسة الضريبية في الجزائر_ محاولة للتقييم، ملتقى الوطني الأول حول السياسات الاقتصادية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، يوم 13ماي 2013.

✓ **التقارير:**

1 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ،العدد57، قانون رقم 90–36 المؤرخ في 31 ديسمبر 1990 ، المتضمن قانون المالية لسنة 31،1991 ديسمبر 1991.

2 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية ، العدد40 ، قانون رقم15–1 المؤرخ في 23 يوليو2015 ، المتضمن قانون المالية التكميلي ، يوليو2015.

3 – الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الجريدة الرسمية،العدد04 ، المرسوم التشريعي رقم93–1 المؤرخ في 19يناير1993،المتضمن قانون المالية ، 20يناير1993.

4 – المديرية العامة للضرئب ، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المادة رقم104، 2018.

5 – وزارة المالية ، المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسوم على رقم الأعمال، المادة 28.

المراجع باللغة الأجنبية:

Les revues :

1- Marcus Davidson ; optimal Growth Taxation; Research in warld ecomomy; vol:3;no.1;2012.

Les ouvrages électroniques :

2- Francois pigalle; les dépenses publiques productives « le modèle de Barro » (www .unilim.fr /page-perso /francois.pigalle/croissance/cours/Barro3.pdf ;vu le 05/03/2020 a09 :12.

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 :تطور حصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة (1970-2018)

السنوات	الحصيلة الضريبية
1970	6306
1971	6919
1972	9178
1973	11067
1974	23438
1975	25052
1976	26215
1977	33479
1978	36782
1979	46429
1980	59594
1981	79384
1982	74246
1983	80644
1984	101356
1985	105850
1986	89690
1987	92984
1988	93500
9089	116400
1990	152500
1991	248900
1992	311864
1993	313949
1994	477181
1995	611731
1996	825157
1997	926668
1998	775411
1999	950496
2000	1578161
2001	1505526
2002	1603188
2003	1974466

2004	2229899
2005	3082828
2006	3639925
2007	3687900
2008	2902448
2009	3275362
2010	3074644
2011	3403108
2012	3804000
2013	3895300
2014	3927800
2015	4552500
2016	5042200
2017	563551
2018	671426

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz // : http

الملحق رقم 02 : تطور الجباية العادية والجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 1970 -2018

السنوات	الجباية البترواية	الجباية العادية
1970	**1350**	850
1971	**1648**	**937**
1972	**3278**	**744**
1973	**4114**	**1111**
1974	**13399**	**2039**
1975	**13462**	**1858**
1976	**14237**	**1239**
1977	**18019**	**2200**
1978	**17365**	**1403**
1979	**26516**	**1585**
1980	**37658**	**1574**
1981	**50954**	**2670**
1982	**41458**	**4798**
1983	**37711**	**5792**
1984	**43841**	**10556**
1985	**46786**	**12072**
1986	**21439**	**15595**
1987	**20479**	**14290**
1988	**24100**	**11300**
1989	**45500**	**6400**
1990	**76200**	**5200**
1991	**161500**	**4700**
1992	**193800**	**9200**
1993	**179218**	**13262**
1994	**222176**	**78831**
1995	**336148**	**33591**
1996	**495997**	**38557**
1997	**564765**	**47890**
1998	**378556**	**66127**
1999	**560121**	**75608**
2000	**1173237**	**55422**
2001	**956389**	**150899**
2002	**942904**	**177388**
2003	**1284975**	**164566**
2004	**1485699**	**163789**

2005	**2267836**	**174520**
2006	**271400**	**205041**
2007	**2711850**	**209300**
2008	**1715400**	**221759**
2009	**1927000**	**201750**
2010	**1501700**	**275000**
2011	**1529400**	**424810**
2012	**151900**	**1908.57**
2013	**1615900**	**2031.01**
2014	**1577730**	**2091.45**
2015	**1722940**	**2354.64**
2016	**1682550**	**2422.90**
2017	**1931484**	**2736.23**
2018	**264850**	**3190.33**

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء على الموقع :**http//www.ons.dz**

- وزارة المالية

الملحق رقم 03: تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 1970-2018

الوحدة: مليار دينار جزائري

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي
1970	24,0723
1971	24,9228
1972	30,4132
1973	34,5931
1974	55,5609
1975	61,5739
1976	74,0751
1977	87,2405
1978	104,831
1979	128,2226
1980	162,5072
1981	191,4685
1982	207,5519
1983	233,7521
1984	263,8559
1985	291,5972
1986	296,5514
1987	312,7061
1988	347,7169
1990	422,043
1991	554,3881
1992	862,1328
1993	1074,6958
1994	1189,7249
1995	2004,9947
1996	2570,0289
1997	2780,168
1998	2830,4907
1999	3238.1975
2000	4123,5139
2001	4227,1131
2002	4522,7733

5252,3211	2003
6149,1167	2004
7561,9843	2005
8514,5659	2006
9366,5659	2007
11077,1397	2008
10006,8397	2009
12034,399	2010
14481,0078	2011
16208,700	2012
16657,900	2013
17228,600	2014
16702,100	2015
17406,800	2016
18906,600	2017
202590,443	2018

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء على الموقع:**http://www .ons .dz**

الملحق رقم 04: تطور النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2018

الوحدة: النسبة المئوية

السنوات	معدل النمو الإقتصادي
1970	8,9
1971	-11,3
1972	27,4
1973	3,8
1974	7,5
1975	5
1976	8,4
1977	5,2
1978	9,2
1979	7,7
1980	0,8
1981	3
1982	.6,4
1983	5,4
1984	5,6
1985	3,7
1986	0,4
1987	.0,7
1988	.1
1989	4,4
1990	0,8
1991	.1,2
1991	1,6
1993	.2,2
1994	.0,2
1995	3,8
1996	4,4
1997	1,1
1998	5,1
1999	3,2
2000	2,2
2001	2,7
2002	4,8

2003	6,9
2004	5,2
2005	5,1
2006	2
2007	3
2008	2,4
2009	2,1
2010	3,6
2011	2,8
2012	3,3
2013	2,8
2014	3,8
2015	3,7
2016	3,7
2017	2,8
2018	2.3

المصدر: بيانات البنك الدولي على الموقع**:http://www.albankaldawli.org**

الملحق رقم (05): بيانات متغيرات الدراسة خلال الفترة (1970-2018)

السنوات	Log(TX)	Log(y)
1970	3.7997539	1.3815122
1971	3.8400433	1.3965829
1972	3.9627480	1.4830593
1973	4.0440299	1.5389882
1974	4.3699205	1.7447622
1975	4.398842	1.7893974
1976	4.4181498	1.8696717
1977	4.5247724	1.9407157
1978	4.5656353	2.0204939
1979	4.6667893	2.10796559
1980	4.7752025	2.2108721
1981	4.8997329	2.2820985
1982	4.87067306	2.2171269
1983	4.9065.720	2.3687553
1984	5.00584946	2.421367
1985	5.0246908	2.4647831
1986	4.9527440	2.4720994
1987	4.9684082	2.4951362
1988	4.9708116	2.5412259
1989	5.0659529	2.6253567
1990	5.1832698	2.7438232
1991	5.3960248	2.9355738
1992	5.4939652	3.0312873
1993	5.496859	3.0754448
1994	5.6786831	3.1724278
1995	5.7865604	3.3021122

1996	5.9165365	3.4099331
1997	5.9669326	3.444076
1998	5.8895319	3.4518616
1999	5.9779502	3.5116428
2000	6.198115130	3.615266
2001	6.1776882	3.6260425
2002	6.2049844	3.6553402
2003	6.2 954496	3.7203495
2004	6.3482851	3.7888116
2005	6.4898492	3.8786367
2006	6.5610924	3.9301745
2007	6.5667791	3.971582
2008	6.4627644	4.0444261
2009	6.5152593	4.0002952
2010	6.4877748	4.0804244
2011	6.5318757	4.1607986
2012	5.58024	4.2104213
2013	6.590540	4.2193034
2014	6.594149	4.2356572
2015	6.65824	4.2227713
2016	6.70262	4.2407194
2017	5.750933	4.2770671
2018	5.826998	5.3066189

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LOG_ST)

Null Hypothesis: D(LOG_ST) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-3.593212	0.0006
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.004189
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.004489

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG ST,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG ST(-1))	-0.421315	0.119670	-3.520639	0.0010

R-squared	0.212234	Mean dependent var	-0.000421
Adjusted R-squared	0.212234	S.D. dependent var	0.073714
S.E. of regression	0.065426	Akaike info criterion	-2.594745
Sum squared resid	0.196906	Schwarz criterion	-2.555380
Log likelihood	61.97650	Hannan-Quinn criter.	-2.579931
Durbin-Watson stat	2.619139		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LOG_ST)

Null Hypothesis: D(LOG_ST) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.809036	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002228
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002234

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_ST,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:56
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_ST(-1))	-1.159849	0.148498	-7.810546	0.0000
C	0.095154	0.019135	4.972693	0.0000
@TREND("1970")	-0.000899	0.000535	-1.680866	0.0999

R-squared	0.581064	Mean dependent var	-0.000421
Adjusted R-squared	0.562021	S.D. dependent var	0.073714
S.E. of regression	0.048784	Akaike info criterion	-3.141121
Sum squared resid	0.104715	Schwarz criterion	-3.023027
Log likelihood	76.81635	Hannan-Quinn criter.	-3.096681
F-statistic	30.51396	Durbin-Watson stat	1.937054
Prob(F-statistic)	0.000000		

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.028998	Prob. F(1,44)	0.8656
Obs*R-squared	0.030296	Prob. Chi-Square(1)	0.8618

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 08/21/20 Time: 10:26
Sample (adjusted): 1973 2018
Included observations: 46 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.001592	0.000470	3.386698	0.0015
RESID^2(-1)	0.026181	0.153744	0.170287	0.8656

R-squared	0.000659	Mean dependent var	0.001631
Adjusted R-squared	-0.022054	S.D. dependent var	0.002741
S.E. of regression	0.002771	Akaike info criterion	-8.896748
Sum squared resid	0.000338	Schwarz criterion	-8.817242
Log likelihood	206.6252	Hannan-Quinn criter.	-8.866965
F-statistic	0.028998	Durbin-Watson stat	1.942316
Prob(F-statistic)	0.865565		

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
t-statistic	4.022388	41	0.0002
F-statistic	16.17961	(1, 41)	0.0002
Chi-square	16.17961	1	0.0001

Null Hypothesis: C(4)/C(2)=C(3)/C(2)
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
-C(3)/C(2) + C(4)/C(2)	0.687513	0.170921

Delta method computed using analytic derivatives.

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LOG_ST)

Null Hypothesis: D(LOG_ST) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-7.452421	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002371
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002705

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_ST,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_ST(-1))	-1.110917	0.148540	-7.478891	0.0000
C	0.069590	0.011846	5.874712	0.0000

R-squared	0.554163	Mean dependent var	-0.000421
Adjusted R-squared	0.544256	S.D. dependent var	0.073714
S.E. of regression	0.049764	Akaike info criterion	-3.121440
Sum squared resid	0.111439	Schwarz criterion	-3.042710
Log likelihood	75.35384	Hannan-Quinn criter.	-3.091814
F-statistic	55.93380	Durbin-Watson stat	1.929973
Prob(F-statistic)	0.000000		

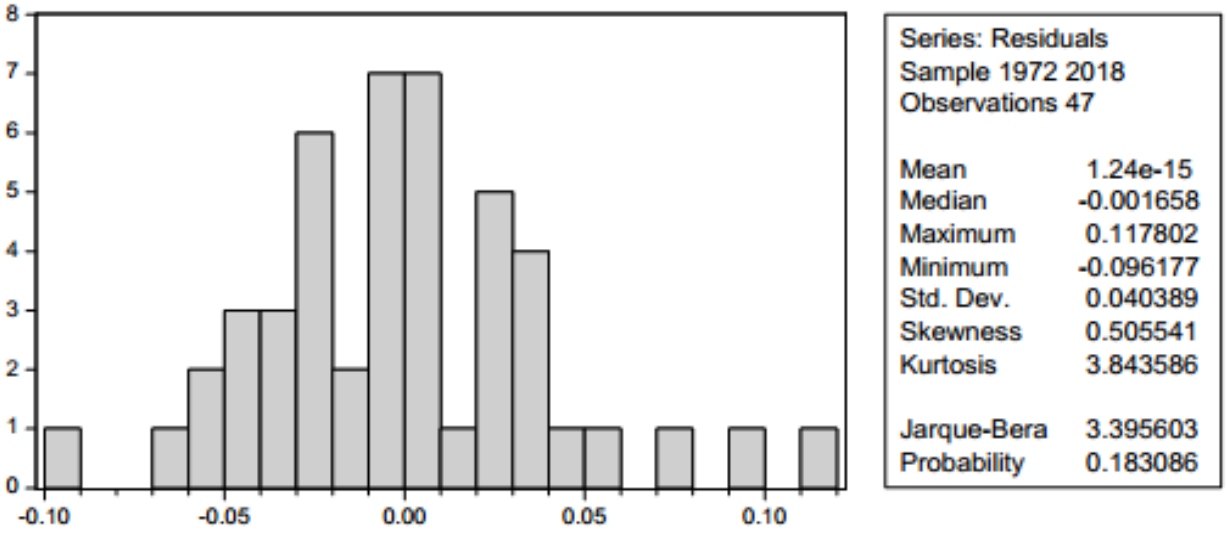
8
7
6
5
4
3
2
1
0
-0.10
-0.05
0.00
0.05
0.10
Series: Residuals
Sample 1972 2018
Observations 47
Mean 1.24e-15
Median -0.001658
Maximum 0.117802
Minimum -0.096177
Std. Dev. 0.040389
Skewness 0.505541
Kurtosis 3.843586
Jarque-Bera 3.395603
Probability 0.183086

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOG_YT)
Selected Model: ARDL(1, 1, 0, 0)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 08/16/20 Time: 13:18
Sample: 1970 2018
Included observations: 47

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	2.219527	0.998122	2.223703	0.0317
LOG YT(-1)*	-3.361988	1.498888	-2.242988	0.0304
LOG TT 1YT 1 POS(	0.705540	0.335913	2.100364	0.0419
LOG_TT_1YT_1__NEG**	0.455118	0.218608	2.081894	0.0436
LOG_ST**	1.904201	0.821531	2.317870	0.0255
D(LOG TT 1YT 1 PO	0.801384	0.350314	2.287613	0.0274

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG TT 1YT 1 POS	0.209858	0.014629	14.34510	0.0000
LOG TT 1YT 1 NEG	0.135372	0.034439	3.930743	0.0003
LOG ST	0.566391	0.032740	17.29959	0.0000
C	0.660183	0.035842	18.41939	0.0000

EC = LOG YT - (0.2099*LOG TT 1YT 1 POS + 0.1354*LOG TT 1YT 1 NEG + 0.5664*LOG ST + 0.6602)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	8.350776	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Actual Sample Size	47		Finite Sample: n=50	
		10%	2.538	3.398
		5%	3.048	4.002
		1%	4.188	5.328
			Finite Sample: n=45	
		10%	2.56	3.428
		5%	3.078	4.022
		1%	4.27	5.412

Phillips-Perron Unit Root Test on LOG_ST

Null Hypothesis: LOG_ST has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.512638	0.5188
Test critical values:	1% level	-3.574446	
	5% level	-2.923780	
	10% level	-2.599925	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002239
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002239

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_ST)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:53
Sample (adjusted): 1971 2018
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_ST(-1)	-0.011265	0.007447	-1.512638	0.1372
C	0.094272	0.022131	4.259747	0.0001

R-squared	0.047384	Mean dependent var	0.062504
Adjusted R-squared	0.026675	S.D. dependent var	0.048999
S.E. of regression	0.048341	Akaike info criterion	-3.180309
Sum squared resid	0.107494	Schwarz criterion	-3.102342
Log likelihood	78.32741	Hannan-Quinn criter.	-3.150845
F-statistic	2.288073	Durbin-Watson stat	2.299326
Prob(F-statistic)	0.137212		

Phillips-Perron Unit Root Test on LOG_YT

Null Hypothesis: LOG_YT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.003623	0.9339
Test critical values:	1% level	-4.161144	
	5% level	-3.506374	
	10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001925
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002402

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_YT)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:59
Sample (adjusted): 1971 2018
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_YT(-1)	-0.045444	0.057504	-0.790263	0.4335
C	0.149917	0.083191	1.802074	0.0782
@TREND("1970")	0.002060	0.003789	0.543645	0.5894

R-squared	0.088099	Mean dependent var	0.062698
Adjusted R-squared	0.047570	S.D. dependent var	0.046436
S.E. of regression	0.045318	Akaike info criterion	-3.289777
Sum squared resid	0.092416	Schwarz criterion	-3.172826
Log likelihood	81.95464	Hannan-Quinn criter.	-3.245581
F-statistic	2.173732	Durbin-Watson stat	1.544548
Prob(F-statistic)	0.125552		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LOG_YT)

Null Hypothesis: D(LOG_YT) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-2.091596	0.0363
Test critical values:	1% level	-2.615093	
	5% level	-1.947975	
	10% level	-1.612408	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002816
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002084

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG YT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 13:01
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG YT(-1))	-0.246092	0.101902	-2.414986	0.0198

R-squared	0.111280	Mean dependent var	0.002104
Adjusted R-squared	0.111280	S.D. dependent var	0.056896
S.E. of regression	0.053637	Akaike info criterion	-2.992118
Sum squared resid	0.132337	Schwarz criterion	-2.952754
Log likelihood	71.31478	Hannan-Quinn criter.	-2.977305
Durbin-Watson stat	2.310839		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LOG_YT)

Null Hypothesis: D(LOG_YT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.592743	0.0002
Test critical values:	1% level	-4.165756	
	5% level	-3.508508	
	10% level	-3.184230	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001837
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.001653

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_YT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 13:00
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_YT(-1))	-0.843313	0.149377	-5.645545	0.0000
C	0.077265	0.019027	4.060801	0.0002
@TREND("1970")	-0.000928	0.000505	-1.839837	0.0725

R-squared	0.420081	Mean dependent var	0.002104
Adjusted R-squared	0.393721	S.D. dependent var	0.056896
S.E. of regression	0.044301	Akaike info criterion	-3.333905
Sum squared resid	0.086355	Schwarz criterion	-3.215810
Log likelihood	81.34676	Hannan-Quinn criter.	-3.289465
F-statistic	15.93631	Durbin-Watson stat	1.903051
Prob(F-statistic)	0.000006		

Ramsey RESET Test
Equation: NARDL
Specification: LOG_YT LOG_YT(-1) LOG_TT_1YT_1_POS LOG_TT_1YT_1_POS(-1) LOG_TT_1YT_1_NEG LOG_ST C
Omitted Variables: Squares of fitted values

	Value	df	Probability
t-statistic	0.521299	40	0.6050
F-statistic	0.271752	(1, 40)	0.6050

F-test summary:

	Sum of Sq.	df	Mean Squares
Test SSR	0.000506	1	0.000506
Restricted SSR	0.075038	41	0.001830
Unrestricted SSR	0.074531	40	0.001863

Unrestricted Test Equation:
Dependent Variable: LOG_YT
Method: ARDL
Date: 08/21/20 Time: 10:27
Sample: 1972 2018
Included observations: 47
Maximum dependent lags: 2 (Automatic selection)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Dynamic regressors (2 lags, automatic):
Fixed regressors: C

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
LOG_YT(-1)	-2.661876	1.618094	-1.645069	0.1078
LOG_TT_1YT_1__POS	0.865949	0.374539	2.312041	0.0260
LOG_TT_1YT_1__POS(	-0.095726	0.059745	-1.602232	0.1170
LOG_TT_1YT_1__NEG	0.504560	0.240102	2.101442	0.0419
LOG_ST	2.035306	0.866238	2.349592	0.0238
C	2.453175	1.102338	2.225428	0.0318
FITTED^2	0.006480	0.012430	0.521299	0.6050

R-squared	0.997930	Mean dependent var	3.128535
Adjusted R-squared	0.997619	S.D. dependent var	0.884651
S.E. of regression	0.043166	Akaike info criterion	-3.310935
Sum squared resid	0.074531	Schwarz criterion	-3.035381
Log likelihood	84.80697	Hannan-Quinn criter.	-3.207242
F-statistic	3213.453	Durbin-Watson stat	2.069148
Prob(F-statistic)	0.000000		

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

Wald Test:
Equation: NARDL

Test Statistic	Value	df	Probability
F-statistic	10.31323	(4, 41)	0.0000
Chi-square	41.25291	4	0.0000

Null Hypothesis: C(4)=C(3)=C(2)=C(1)=0
Null Hypothesis Summary:

Normalized Restriction (= 0)	Value	Std. Err.
C(4)	0.455118	0.218608
C(3)	-0.095843	0.059212
C(2)	0.801384	0.350314
C(1)	-2.361988	1.498888

Restrictions are linear in coefficients.

Phillips-Perron Unit Root Test on LOG_YT

Null Hypothesis: LOG_YT has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 3 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-1.925612	0.3181
Test critical values:	1% level	-3.574446	
	5% level	-2.923780	
	10% level	-2.599925	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001938
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002199

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_YT)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:58
Sample (adjusted): 1971 2018
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_YT(-1)	-0.014425	0.007111	-2.028529	0.0483
C	0.106403	0.022502	4.728662	0.0000

R-squared	0.082110	Mean dependent var	0.062698
Adjusted R-squared	0.062156	S.D. dependent var	0.046436
S.E. of regression	0.044969	Akaike info criterion	-3.324897
Sum squared resid	0.093023	Schwarz criterion	-3.246930
Log likelihood	81.79753	Hannan-Quinn criter.	-3.295433
F-statistic	4.114930	Durbin-Watson stat	1.582470
Prob(F-statistic)	0.048319		

Phillips-Perron Unit Root Test on LOG_YT

Null Hypothesis: LOG_YT has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.645549	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002880
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006737

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_YT)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:59
Sample (adjusted): 1971 2018
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_YT(-1)	0.017772	0.002474	7.183827	0.0000

R-squared	-0.364069	Mean dependent var	0.062698
Adjusted R-squared	-0.364069	S.D. dependent var	0.046436
S.E. of regression	0.054234	Akaike info criterion	-2.970414
Sum squared resid	0.138241	Schwarz criterion	-2.931430
Log likelihood	72.28993	Hannan-Quinn criter.	-2.955682
Durbin-Watson stat	1.096828		

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LOG_YT)
Selected Model: ARDL(1, 0, 1)
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend
Date: 08/16/20 Time: 13:12
Sample: 1970 2018
Included observations: 48

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.447258	0.207153	2.159070	0.0365
LOG_YT(-1)*	-1.858301	1.053127	-1.764556	0.0847
LOG_ST**	1.138075	0.634308	1.794200	0.0798
LOG_TT_1YT_1_(-1)	0.355781	0.215217	1.653128	0.1056
D(LOG_TT_1YT_1_)	0.440918	0.221466	1.990906	0.0529

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.
** Variable interpreted as Z = Z(-1) + D(Z).

Levels Equation
Case 3: Unrestricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_ST	0.612428	0.037523	16.32159	0.0000
LOG_TT_1YT_1	0.191455	0.019740	9.698892	0.0000

EC = LOG_YT - (0.6124*LOG_ST + 0.1915*LOG_TT_1YT_1)

F-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	1.965162	10%	3.17	4.14
k	2	5%	3.79	4.85
		2.5%	4.41	5.52
		1%	5.15	6.36
Actual Sample Size	48		Finite Sample: n=50	
		10%	3.333	4.313
		5%	4.07	5.19
		1%	5.817	7.303
			Finite Sample: n=45	
		10%	3.33	4.347
		5%	4.083	5.207
		1%	5.92	7.197

t-Bounds Test — Null Hypothesis: No levels relationship

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
t-statistic	-1.764556	10%	-2.57	-3.21
		5%	-2.86	-3.53
		2.5%	-3.13	-3.8
		1%	-3.43	-4.1

Phillips-Perron Unit Root Test on LOG_ST

Null Hypothesis: LOG_ST has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-0.800168	0.9584
Test critical values:	1% level	-4.161144	
	5% level	-3.506374	
	10% level	-3.183002	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.002216
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002174

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_ST)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:54
Sample (adjusted): 1971 2018
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_ST(-1)	-0.067536	0.081503	-0.828632	0.4117
C	0.159331	0.096436	1.652196	0.1055
@TREND("1970")	0.003822	0.005512	0.693351	0.4917

R-squared	0.057453	Mean dependent var	0.062504
Adjusted R-squared	0.015562	S.D. dependent var	0.048999
S.E. of regression	0.048616	Akaike info criterion	-3.149269
Sum squared resid	0.106358	Schwarz criterion	-3.032318
Log likelihood	78.58244	Hannan-Quinn criter.	-3.105073
F-statistic	1.371490	Durbin-Watson stat	2.196596
Prob(F-statistic)	0.264130		

Phillips-Perron Unit Root Test on D(LOG_YT)

Null Hypothesis: D(LOG_YT) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		-5.211089	0.0001
Test critical values:	1% level	-3.577723	
	5% level	-2.925169	
	10% level	-2.600658	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.001979
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.002005

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_YT,2)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 13:00
Sample (adjusted): 1972 2018
Included observations: 47 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOG_YT(-1))	-0.752780	0.144729	-5.201324	0.0000
C	0.048481	0.011112	4.362980	0.0001

R-squared	0.375466	Mean dependent var	0.002104
Adjusted R-squared	0.361588	S.D. dependent var	0.056896
S.E. of regression	0.045460	Akaike info criterion	-3.302342
Sum squared resid	0.092998	Schwarz criterion	-3.223612
Log likelihood	79.60504	Hannan-Quinn criter.	-3.272715
F-statistic	27.05377	Durbin-Watson stat	1.926359
Prob(F-statistic)	0.000005		

Phillips-Perron Unit Root Test on LOG_ST

Null Hypothesis: LOG_ST has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

		Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic		4.891627	1.0000
Test critical values:	1% level	-2.614029	
	5% level	-1.947816	
	10% level	-1.612492	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Residual variance (no correction)	0.003123
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	0.006048

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(LOG_ST)
Method: Least Squares
Date: 08/16/20 Time: 12:55
Sample (adjusted): 1971 2018
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOG_ST(-1)	0.018840	0.002743	6.868634	0.0000

R-squared	-0.328391	Mean dependent var	0.062504
Adjusted R-squared	-0.328391	S.D. dependent var	0.048999
S.E. of regression	0.056474	Akaike info criterion	-2.889464
Sum squared resid	0.149897	Schwarz criterion	-2.850480
Log likelihood	70.34713	Hannan-Quinn criter.	-2.874732
Durbin-Watson stat	1.699932		

الملحق رقم 17: العرض التقديمي للمذكرة

JSS

تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970 – 2018

• مقدمة

- لقد شملت حقبة التسعينات تحولات إقتصادية كبيرة نتيجة لظهور العولمة ، مما أدى إلى زيادة حركة التجارة العالمية و التوجه نحو إقتصاد السوق من أجل دفع وثيرة التنمية الإقتصادية ، مما أجبر دول العالم إلى التكيف مع هذه التغيرات حيت جعلها تبحث عن بديل لتغطية نفقاتها، و إنعاش الإقتصاد من بينها الجزائر. تعتبر الضرائب من أهم المصادر للحصول على الموارد المالية ، من أجل تغطية النفقات المترتبة عنها ، مما دفع إلى تطويرها وتنويع مشاريعها، فلقد أدخلت عليها تعديلات إقتصادية و سياسية سنة 1992 والتي شملت مختلف الضرائب والرسوم ، والتي شملت الضريبة على الدخل الإجمالي ، والضريبة على أرباح الشركات ، والرسم على القيمة المضافة ، كما شمل الإصلاح الضريبي معالجة الإختلالات في هيكل الضريبة من خلال عصرنة الإدارة الضريبية ، و إنشاء هياكل جديدة من أجل تفعيل دورها في تحصيل الضريبة والحد من ظاهرة التهرب الضريبي والزيادة في مردودية الضرائب .
- فالضريبة من أهم أنواع الإيرادات العامة التي تعتمد عليها الدولة لتغطية نفقاتها ، و الجزائر كغيرها من الدول تسعى إلى تحقيق التوازن ، والتنمية الإقتصادية و ذلك برفع أو خفض معدل الضريبة تماشيل مع الوضع الإقتصادي السائد في البلاد .

- **إشكالية الدراسة :** يستطيع الاقتصاد الجزائري تحسين من معدلات نموه الاقتصادي بوضع معدل ضريبي كفؤ يتناسب مع الحالة الاقتصادية السائدة في البلد، بتحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية، ولمعرفة إذا كانت المصلحة العامة تقتضي زيادة أو نقصان في المعدل الضريبي وجب علينا دراسة معايير وحجم الضريبة الأمثل.

- ما هو مجال كفاءة الحصيلة الضريبية والذي يضمن وصول نسبة معدل الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نقطة الحجم الأمثل الذي يكون عنده النمو الاقتصادي عند أقصى حد له في الجزائر خلال الفترة(2018 _ 1970) ؟
- وتندرج تحت الإشكالية أسئلة فرعية:
- – ما هو الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية والتي تصل من خلالها النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى؟
- – ما هي نسبة الحصيلة الضريبية الى الناتج المجلي الاجمالي في الجزائر؟
- – هل الحصيلة الضريبية كفئة خلال فترة الدراسة ؟
- **فرضيات الدراسة:**
- من خلال الإشكالية والتساؤلات الفرعية لهذا الموضوع يمكن طرح الفرضيات التالية:
- **الفرضية الأولى** :نسبة الحصيلة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تجاوزت الحجم الأمثل لها.
- **الفرضية الثانية** :لم تصل بعد نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى الحجم الأمثل لها.

- **هيكل الدراسة :**
- بناءا عن الإشكالية السابقة و الأسئلة الفرعية المطروحة ، و من أجل إحاطتهم بالإجابة ، قمنا بتقسيم هذه الدراسة الى فصلين حيث الفصل الأول تناولنا فيه الأدبيات النظرية و التطبيقية للدراسة وقسم الى ثلاث مباحث هي:
- **المبحث الأول : الإطار النظري و المفاهيمي للضرائب.**
- **المبحث الثاني :الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الفكر الاقتصادي.**
- **المبحث الثالث :الدراسات السابقة و القيمة المظافة .**
- أما الفصل الثاني جاء تحت عنوان الدراسة القياسية لتحديد الحجم الأمثل لحصيلة الضريبة في الجزائر خلال الفترة 1970) -.(2018
- و تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث هي:
- **المبحث الأول :هيكل الضرائب في الجزائر خلال الفترة 1970) -.(2018**
- **المبحث الثاني :التحديد الإحصائي للحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970)-.(2018**
- **المبحث الثالث : الدراسة القياسية لتحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر خلال الفترة 1970 -2018)**

- **نتائج الدراسة:**
  - ـ بينت نتائج اختبارات الاستقرار باستخدام اختبار جذر الوحدة لـ :فيليبس ـ بيرون، أن المتغيرات الاقتصادية محل الدراسة غير مستقرة في المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة عند أخذ الفروق الأولى لها، إلا أن اختبار منهج الحدود للتكامل المشترك أثبت بعدم خطية العلاقة بينهم مما فتح المجال لاستخدام نماذج NARDL.
  - . توصلت دراستنا إلى أن مجال كفاءة الحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970– 2018) يتراوح ما بين (19.3% – 27%)%، في ظل سياسة الميزانية المتوازنة.
- ـ كما توصلت دراستنا إلى أن نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (1970- 2018)، التي تساهم في زيادة النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى، و يكون عندها الناتج الحدي للحصيلة الضريبية مساوي للصفر هي 27%.
- . ما ميز دراستنا هذه هو تطابق الجانب الوصفي الإحصائي مع جانب التحليل القياسي، مما يبين قوة النتائج المتوصل إليها فيما يخص نقطة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر و مجال كفاءة هذه الحصيلة.

- . خلال التسع سنوات الأخيرة (2010- 2018) بلغ متوسط نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 15.6%، ما يعني أن الحصيلة الضريبية في الجزائر تعمل خارج مجال الكفاءة، و بالتالي فهي لم تساهم بشكل كافي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فهذه السنوات لم تصل فيها نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحد الأمثل. و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.
- . خلال الفترة (1970- 2009) بلغ متوسط نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي 31,8%، ما يعني أن الحصيلة الضريبية في الجزائر تعمل خارج مجال الكفاءة، و بالتالي فهي تساهم بشكل سلبي في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فهذه السنوات قد تجاوز فيها نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي الحد الأمثل.
- . نسبة الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر هي في المجال(19.3% - 27%)%، إذ تعتبر متماشية مع نسبة الحجم الأمثل العالمي للحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول النامية، الذي يتراوح في حدود (20- 25)%، و هذا يتناسب مع واقع الجزائر كدولة نامية.
- . ساهمت الحصيلة الضريبية في الجزائر، عند حجمها الأمثل بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي استقر عند 27%، في زيادة النمو الاقتصادي إلى حده الأقصى، و الذي قارب نسبة 5%، هذا المعدل في الدول المتقدمة يمكن تحقيقه بنسبة حصيلة ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من النسبة المحققة في الجزائر، فمثلا يمكن تحقيق معدل نمو اقتصادي يقارب 7% بنسبة حصيلة ضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 19.3%، و إن دل هذا على شيء فإنه يدل على مستوى الضغط الضريبي الكبير في الجزائر.

- **إختبار فرضيات الدراسة :**
- الفرضية الأولى نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر تجاوزت الحجم الأمثل لها.
- الفرضية الثانية تنص لم تصل بعد نسبة الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر إلى الحجم الأمثل لها.
- **التوصيات:**
- . العمل على رفع معدل الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي الذي يحقق أقصى معدلات نمو اقتصادي معتبرة و مقبولة، من أجل التخفيف من الآثار السلبية للضغط الضريبي و الأعباء الضريبية الأخرى.
- . إن السبيل الوحيد للوصول بالحصيلة الضريبية إلى حدها الأمثل، هو التخلص من المشاكل المالية التي تعاني منها الحكومة الجزائرية، و التي في مقدمتها العجز الموازني و الدين العام الداخلي، و القيام بإصلاحات ضريبية جدية و فعالة.
- . ضرورة الرفع من كفاءة الإدارة الضريبية و تطويرها، و الرفع من التعاون و التنسيق ما بين الدوائر الضريبية المختلفة، للحد من ظاهرتي التهرب و الغش الضريبيين، باعتبار و أن لهذين الظاهرتين أثر سلبي على فعالية و كفاءة و إنتاجية الحصيلة الضريبية.
- . الدراسة الدقيقة للامتيازات الضريبية الممنوحة و دعمها بتحسين البيئة الاقتصادية و المالية و المصرفية باعتبار و أن النظام الضريبي يشكل جزء أساسيا منه، حتى لا تؤثر هذه الامتيازات الضريبية بشكل سلبي على الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية.
- . توسيع قاعدة الإخضاع الضريبي عوض الرفع من معدلات الضرائب، قصد زيادة حجم الحصيلة الضريبية إلى مستواها الأمثل دونما إثارة للضغوط الضريبية.

خاتمة

- حاولنا من خلال هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين الحصيلة الضريبية والناتج المحلي الإجمالي، و النمو الإقتصادي و تقدير الحجم الأمثل لحصيلة الضريبة و الذي يحقق معدلات مرتفعة من النمو الإقتصاديفي الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018) لأجل ذلك إعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، و بالإضافة إلى المنهج التجريبي المثمثل في إستعمال أدوات القياس الإقتصادي فاشملت الدراسة على فصلين هما:
- الفصل الأول تضمن الإطار النظري و المفاهيمي للضريبة حيث أنها تعتبر أهم إيرادات الخزينة العمومية والتي تغطي بها النفقات المترتبة عن الحاجات العامة للدولة والشعب ، و التطرق لمختلف أنواع الضرائب وخصائصها ، و تم تصنيف الضرائب حسب الحاجة و الهدف المرجو تحقيقه، كما تم التوصل إلى أن بارو و سكالي قامو بوضع نموذج يعمل من أجل تعظيم معدلات النمو الإقتصادي، وتصل به إلى مايسمى بالحد الأمثل .
- أما الفصل الثاني تضمن الهيكل الضريبي الجزائري قبل وبعد الإصلاحات، كما تضمن تحليل تطور كل من الجباية العادية والجباية البترولية ، و تحليل تطور الحصيلة الضريبية ، الناتج المحلي الإجمالي ، النمو الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1970 – 2018) ، بالإضافة إلى الدراسة القياسية والتي إعتمدنا على نماذج NARDL في تحديد الحجم الأمثل للحصيلة الضريبية في الجزائر لمعرفة العلاقة بين متغيرات الدراسة.

استودعکم الله